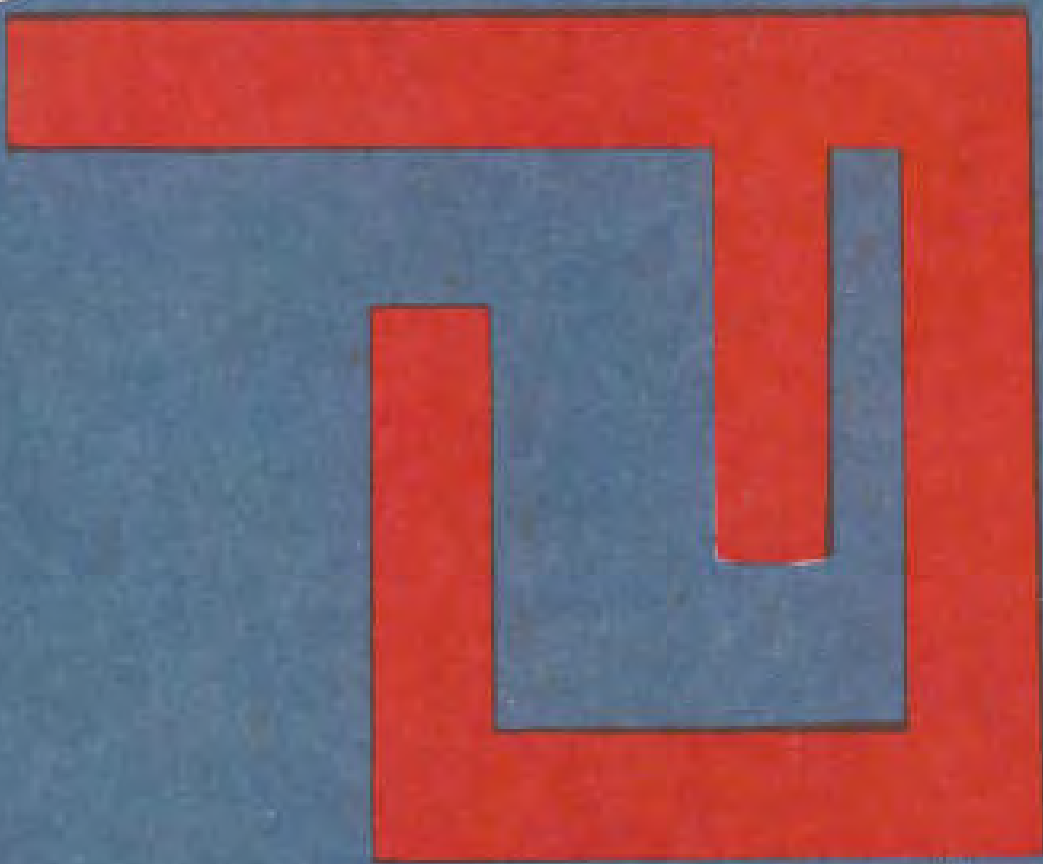


مقالات في التخطيط الاقتصادي

أوسكار لانج



عصم

ترجمة : محمد صبحي الأتزي
إبراهيم خليل برعي
تقديم ومراجعة :
الدكتور إبراهيم سعد الدين



مقالات في النخطيط الاقتصادى

أوسكار لانج

ترجمة : محمد صبحى الأثرى

إبراهيم خليل برعى

تقديم ومراجعة :

الدكتور إبراهيم سعد الدين

هذه ترجمة كتاب

Essays on Economic Planning
By
Oscar Lange 1960

مقدمة

يحتوى هذا المجلد الصغير على ثلاث مقالات تعالج قضايا التخطيط الاقتصادى ، وقد قمت بكتابتها فى عامى ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ اثناء وجودى بالمعهد الاحصائى الهندى .

ومن بين المقالات الثلاث ، تحتاج المقالة الأولى عن أسس التخطيط الاقتصادى الى بعض التعليق . فقد كتبت فى أوائل ١٩٥٥ ، كعرض منظم لأفكار وأساليب التخطيط الاقتصادى المطبقة فى ذلك الوقت فى بولندا والاتحاد السوفييتى والدول الاشتراكية الأخرى ، وان كانت تعتمد بشكل خاص على تجربة بولندا . وفى نفس الوقت حدثت تغييرات هامة فى التخطيط الاقتصادى فى مختلف الدول الاشتراكية .

وقد أخذت هذه التغيرات ثلاث اتجاهات . الاتجاه الأول هو تنويع أساليب التخطيط فى مختلف الدول الاشتراكية بما يتمشى مع الظروف التاريخية الخاصة بكل دولة . ومن ثم فان شكل التخطيط الاقتصادى فى الدول الاشتراكية ، يتصف الآن بالتنوع الكثير عما كان عليه الوضع عند كتابة هذا المقال .

والتغير الثانى يتمثل فى قدر أكبر من لامركزية التخطيط وبصفة خاصة اللامركزية فى ادارة الصناعة . وقد ارتبط هذا الاتجاه فى بولندا ، بتحديد عدد أقل لأهداف الخطة بحيث أصبحت قاصرة على أهداف الكليات الاقتصادية الأساسية ، على أن يترك تحديد التفاصيل الى مختلف الوحدات غير المركزية .

أما التغير الثالث فيتعلق بأسلوب تحقيق الخطة ، حيث يتم احلال الحوافز الاقتصادية بشكل متزايد محل القرارات الادارية التى كانت تفرض على المشروعات الاشتراكية ، بما يدفع بالمشروعات الى تحقيق أهداف الخطة ، وبالتالى يتزايد دور الربحية ، والسياسة السعرية وغيرها كأساليب لضمان تحقيق الخطة .

والتغيرات المشار اليها هي نتيجة لنمو القوى الانتاجية ، حيث كان تطبيق الأساليب القديمة للتخطيط بدرجة كبيرة من المركزية - التي تعتمد على القرارات الادارية فى تنفيذ الخطة بدلا من الحوافز الاقتصادية - مرتبطا بعملية التصنيع السريع فى ظل ظروف التخلف الاقتصادى • فقد تطلبت عملية التصنيع بشكل كثيف أساليب تماثل الأساليب المطبقة فى اقتصاد الحرب • والآن وقد حققت الدول الاشتراكية فى أوروبا الشرقية قدرا معقولا من التصنيع ، تظهر الحاجة الى أساليب أخرى أكثر مرونة ، وتفسح مجالا أكبر للحوافز الاقتصادية • وبينما كان الهدف هو تحقيق ثورة فى البناء الاقتصادى للمجتمع ، أصبح الهدف الآن اشباع احتياجات الجماهير فى ظل اقتصاد أكثر تطورا وتقدما •

ومما لاشك فيه أن نمو الاقتصاد الاشتراكى سوف يؤدى فى المستقبل الى تطورات أخرى فى أساليب التخطيط والادارة الاقتصادية •

وارسو ١١ يولييه ١٩٥٨

اوسكار لانج

تقديم

فى الكتاب الحالى يعرض الاقتصادى البولندى - الراحل - أوسكار لانج أحد كبار الاقتصاديين الاشتراكيين ومن أكثرهم قدرة نظرية وتطبيقية لبعض أساسيات التخطيط فى الدول الاشتراكية وبعض مشاكله فى الدول النامية .

وقد كتبت المقالات التى يشملها الكتاب فى أثناء إقامة لانج فى الهند فى عامى ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ ولذلك استندت المقالات وخاصة الأولى منها على تجربة الدول الاشتراكية فى التخطيط فى هذه الفترة . والمقال الأول منها على الأخص يعرض لتجربة التخطيط فى الدول الاشتراكية وينظر الى نموذج التخطيط الاشتراكى كوحدة فهو اذ يستند الى التجربة التخطيطية فى بولندا والاتحاد السوفييتى اذ ذاك ويخلص الى أسس عامة للتخطيط الاشتراكى فى الدول الاشتراكية بصفة عامة .

ولكن الفترة التالية لكتابة هذه المقالات شهدت تطورات واسعة فى نظم التخطيط فى البلاد الاشتراكية التى كانت قد وصلت الى مرحلة جديدة من التطور تطلبت تغييرات هامة فى النموذج التخطيطى القائم . وقد أشار لانج نفسه فى مقدمته التى كتبت فى منتصف يوليو ١٩٥٨ الى الاتجاهات الرئيسية لهذه التطورات التى لخصها فى ثلاثة اتجاهات ، الاتجاه لتنوع أساليب ونماذج التخطيط فى الدول الاشتراكية المختلفة لتتمشى مع ظروف كل منها التاريخية وأوضاعها الخاصة ، والاتجاه الى مزيد من اللامركزية فى التخطيط وفى ادارة الصناعة والنشاط الاقتصادى بصفة عامة ، والتغيير فى وسائل تحقيق الخطة باستبدال أسلوب الأوامر الادارية بالحوافز الاقتصادية التى تستحث المشروعات على تحقيق أهداف الخطة وزيادة دور السوق والأثمان والسياسات المالية فى تنفيذ الخطة .

وقد سارت الدول الاشتراكية خطوات بعيدة فى هذه الاتجاهات

الثلاثة التي أشار اليها لانج بعد كتابة مقدمته بحيث يمكن القول أن النموذج المركزي السابق الذي يعتمد على التسيير الإداري قد استبدل في أغلب البلاد بالفعل بنموذج جديد يلعب فيه السوق الموجه في إطار من الخطة المركزية دورا أساسيا . ومع ذلك تبقى لمقالة لانج عن أساسيات التخطيط الاشتراكي أهميتها أولا في وصف مرحلة تاريخية معينة من مراحل تطور التخطيط في البلاد الاشتراكية وثانيا لأن جزءا هاما مما ورد فيها من أساسيات لم يزل قائما ومستمرا رغم التطور الهام والهائل في أساليب التخطيط . فالعلاقات العامة الأساسية التي يشير اليها لانج ووسائل دراسة التوازن بين القطاعات المختلفة التي يشرحها لم تزل تكون جزءا هاما من العمل التخطيطي لأجهزة التخطيط المركزية في الأنظمة الجديدة للتخطيط . وإذا كانت الموازنات السلعية المركزية مثلا قد أصبحت تشمل عددا أقل من السلع الرئيسية والهامة فإن أسلوب الموازن السلعية هو نفسه لم يتغير بتغير عدد السلع التي تشملها الموازن .

أما المقال الثاني فيبين أهمية تزايد معدل التراكم الرأسمالي في البلاد النامية من أجل حل مشكلة التطور ويعرض اقتراحات بالوسائل الكفيلة بتحقيق هذا الارتفاع ، مبينا كيف أن خلق قطاع عام يصبح أساسا للتنمية وقوة دافعة لها هو إحدى الوسائل الأساسية والفعالة في دفع عجلة النمو الاقتصادي ، مبرزاً في الوقت نفسه أن قدرة هذا القطاع على تحقيق التقدم لا يمكن أن تستمر طويلا ما لم ينم القطاع العام بسرعة أكبر من سرعة نمو القطاع الخاص ومالم توضع الأسس للانتقال بالمجتمع الى الإطار الاشتراكي .

والمقال الثالث هو معالجة لتحليل المدخلات والمخرجات مبينا أن الاستفادة بهذه الوسيلة من وسائل التحليل الاقتصادي محدودة في إطار الحدود التاريخية للرأسمالية وأن الاستفادة الكاملة بهذا الأسلوب لا تتم الا في ظل ظروف الاقتصاد المخطط . ويعالج المقال التطور التاريخي لفكرة المدخلات والمخرجات شارحا النموذج الماركسي لتكرار الانتاج والعلاقة بين المدخلات والمخرجات في نموذج تتعدد فيه القطاعات ومبينا العلاقة والتشابه بين النموذجين دارسا في نفس الوقت أثر التغير في الظروف

التكنولوجية على علاقة المدخلات والمخرجات والعلاقة بين الاستهلاك والاستثمار ونمو الاقتصاد وأثر الاستثمار على الدخل القومي والعمالة ، ورغم مرور فترة طويلة نسبيا بين تاريخ كتابة ونشر المقالات المشار اليها وبين ترجمتها الى العربية فلا شك أن نشر هذه المقالات بالعربية يعتبر اضافة هامة فى هذا الوقت الذى تزداد فيه الحاجة الى تخطيط مركزى سليم وفعال ويزداد فيها الهجوم على فكرة ودور القطاع العام .

فبراير ١٩٦٩

ابراهيم سعد الدين

أسس التخطيط الإقتصادي

١ - مقدمة

إن التخطيط الإقتصادي القومي الشامل موجود الآن في الاتحاد السوفيتي والديموقراطيات الشعبية في وسط أوروبا وشرقها وفي جمهورية الصين الشعبية . وهو جزء لا يتجزأ من تطور المجتمع الاشتراكي .

ويعتمد التخطيط الإقتصادي القومي في الاتحاد السوفيتي على اقتصاد اشتراكي قائم بالفعل ، أي على اقتصاد تملك وسائل الإنتاج فيه ملكية جماعية ، وتستخدم بهدف توفير الاحتياجات المادية والثقافية المتزايدة للمجتمع بأكمله . ويتكون الاقتصاد الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي من قطاعين : هما القطاع المؤمم أو الحكومي والقطاع التعاوني (المزارع الجماعية والحرفيين التعاونيين) . ووسائل الإنتاج في القطاع المؤمم ملك للدولة ، بينما تكون وسائل الإنتاج في القطاع التعاوني ملكا للتعاونيات المختلفة ، بالإضافة إلى أن التعاونيات تستخدم جزءاً من وسائل الإنتاج المملوكة للدولة . ووجود شكلين من أشكال الملكية الاشتراكية يحدد الهيكل الاجتماعي وأسلوب العمل في الاقتصاد السوفيتي . وتوجد طبقان اجتماعيان مختلفان علاقة كل منهما بوسائل الإنتاج عن الأخرى . فمن ناحية ، هناك العمال والموظفون والمشروعات الحكومية ، وأعضاء التعاونيات (المزارعون والحرفيون) من ناحية أخرى . وتحدد العلاقة الاقتصادية بين الطبقتين عن طريق تبادل منتجات المشروعات الحكومية والتعاونيات من خلال السوق .

أما النظام الإقتصادي في الديموقراطيات الشعبية فهو اقتصاد انتقالي من الرأسمالية إلى الاشتراكية ، وبالتالي فهو يتكون من عدة قطاعات ، حيث توجد في الديموقراطيات الشعبية الأوروبية ، ثلاثة قطاعات :

١ — قطاع اشتراكى ويشمل فرعين :

(أ) المشروعات المؤممة .

(ب) المشروعات التعاونية .

٢ — قطاع خاص من صغار منتجى السلع .

٣ — قطاع رأسمالى .

ويتكون القطاع الخاص لصغار منتجى السلع ، بصفة أساسية من الفلاحين الذين يعملون مع أسرهم فى أرض يملكونها ، ومن أصحاب الحرف الذين يعملون بواسطة وسائل الإنتاج التى يملكونها . وهناك جانب من الفلاحين والحرفيين مشتركين أو منضمين إلى تعاونيات المنتجين ، وبذلك يندرجون فعلاً فى القطاع الاشتراكى . أما القطاع الرأسمالى فإن نطاقه محدود جداً فى الوقت الحاضر . وهو لا يلعب دوراً رئيسياً إلا فى الزراعة ، وذلك فى شكل مزارع كبيرة يستخدم فيها العمل الأجير (كولاك) . ويستثنى من ذلك جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، حيث يلعب القطاع الرأسمالى دوراً هاماً فى الصناعة والتجارة .

وفى جمهورية الصين الشعبية يلعب القطاع الرأسمالى دوراً هاماً فى كل من الصناعة والتجارة ، كما توجد مشروعات مختلطة ، أى مشروعات تساهم الدولة فى ملكيتها وإدارتها جنباً إلى جنب مع رأس المال الخاص .

ويعتبر القطاع الاشتراكى وخاصة الصناعات التى تمتلكها الدولة ، فى جميع الديمقراطيات الشعبية ، القوة الدافعة للاقتصاد القومى كله . فالقطاع الاشتراكى ينمو بمعدل أسرع من القطاعات الخاصة ، بل أن القطاع الرأسمالى فى أوروبا الوسطى والشرقية ، قد اتجه إلى التراجع المستمر ، بحيث أصبح الآن فى مركز ثانوى لا وزن له . ويتحول القطاع الرأسمالى فى الصين تدريجياً نحو الاشتراكية عن طريق تطوير المشروعات المشتركة بين الدولة والرأسمالية . كما أن القطاع الخاص لصغار المنتجين يتعرض فى كل مكان لتحول اشتراكى تدريجى من خلال تنمية التعاونيات الإنتاجية فى الزراعة والحرف .

لقد أصبح التخطيط الاقتصادى الفعال ممكناً فى جميع الديمقراطيات

الشعبية ، لأن وجود القطاع الاشتراكي وازدياد وزنه الاقتصادي ، يمكن الدولة من أن تحدد تنمية الاقتصاد القومي بأجمعه .

إن المبادئ العامة للتخطيط الاقتصادي في الاتحاد السوفيتي هي نفس المبادئ العامة في الديمقراطيات الشعبية ، إلا أنه في الديمقراطيات الشعبية تظهر بعض الصعوبات نتيجة وجود قطاعات خاصة إلى جانب القطاع الاشتراكي ، هذا بالإضافة إلى أن الخبرة في التخطيط الاقتصادي في الديمقراطيات الشعبية ، وخاصة في الصين ، أقل نضجاً منها في الاتحاد السوفيتي .

وسوف أقدم في هذه الدراسة عرضاً موجزاً للمبادئ العامة للتخطيط الاقتصادي مع العناية بوجه خاص بمشاكل الديمقراطيات الشعبية في وسط أوروبا وشرقها .

٢ - أهداف التخطيط الاقتصادي

يتضمن التخطيط الاقتصادي بعض الأهداف الأساسية ، التي تقوم الخطط الاقتصادية بدور الأدوات المنفذة لها . وبشكل عام ، يمكن القول بأن الهدف الرئيسي لكل تخطيط اقتصادي اشتراكي ، هو تحقيق أسرع زيادة ممكنة في المستوى المعيشي المادي والثقافي للشعب في ظل الظروف التاريخية السائدة . بيد أنه في أي مرحلة تاريخية معلومة من التطور ، يجب أن توضح الوسائل المحددة التي تحقق هذا الهدف العام .

ويمكن تحديد أهداف التخطيط الاقتصادي ، في الديمقراطيات الشعبية — الأورورية والآسيوية على سواء — فيما يلي .

١ — التصنيع السريع للدولة .

٢ — تحديث الزراعة .

٣ — إرساء الأسس الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي .

وتتربط هذه الأهداف الثلاثة بعضها مع بعض بحيث لا يمكن أن يتحقق أحدها دون تحقيق الهدفين الآخرين . وفي ظل الظروف التاريخية لدول

أوروبا الشرقية وآسيا ، لا يمكن تحقيق التصنيع بواسطة رأس المال الخاص ، لعدم توافر رأس المال الخاص المحلي الكافي لدفع التصنيع السريع في هذه الدول . وتوضح الخبرة السابقة أن رأس المال الأجنبي لا يستثمر في هذه الدول إلا كـرأس مال احتكاري فقط لا يهتم إلا بتحقيق أرباح مرتفعة وسريعة . وهذه الأرباح تصدر إلى خارج الدولة بدلا من إعادة استثمارها في تنمية الموارد الإنتاجية في الدولة . وبالإضافة إلى ذلك فإن رأس المال الأجنبي الاحتكاري يهتم فقط بتلك الفروع من الاقتصاد القومي في الدول المتخلفة ، التي لا تنافس منتجاتها الصناعات في المناطق المصدرة لرأس المال أو الدولة الأم . وبعبارة أخرى ، لا يمكن اجتذاب رأس المال الأجنبي في ظل الظروف التاريخية الراهنة ، إلا بشروط استعمارية أو شبه استعمارية ، بما يؤدي إلى جعل البلد المتخلف مجرد تابع لاقتصاد الدول المسيطرة ، يوردها المواد الخام والمنتجات الزراعية ، ومن ثم لا يمكن الاعتماد على رأس المال الأجنبي كوسيلة لتمويل تصنيع الدول المتخلفة .

وعلى ذلك ، ففي الظروف التاريخية المعطاة ، لا يمكن تصنيع دول أوروبا الشرقية والوسطى ، والصين الشعبية إلا عن طريق الاستثمار العام ، أي تنمية القطاع الاشتراكي في الاقتصاد القومي . بحيث يصبح القطاع الاشتراكي دعامة التنمية الاقتصادية بأكملها في الدولة .

ومع تقدم الصناعة تزداد أهمية القطاع الاشتراكي ويصبح القوة المسيطرة على تنمية الاقتصاد القومي بأكمله . ومن ثم فالتصنيع يستوجب في ظل الظروف التاريخية لدول أوروبا الوسطى والشرقية والصين — إرساء الدعائم الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي .

ويتطلب التصنيع زيادة كبيرة في الإنتاج الزراعي القابل للتسويق ، حتى يمكن توفير الطعام للسكان غير الزراعيين الذين يتزايد عددهم . وهذا يقتضى العمل على تحديث طرق الإنتاج الزراعي وأدواته من آلات زراعية وجرارات وأسمدة . . . الخ ، التي يجب أن ينتجها القطاع الصناعي . ومن ثم فإن التصنيع يستوجب تطوير أو تحديث الزراعة ، والعكس أي تطوير الزراعة يتطلب التصنيع .

إن تحديث الزراعة في الديموقراطيات الشعبية تقتضى الاستخدام الكامل
الإمكانات الإنتاجية فى القطاع الخاص الزراعى . بيد أن الزراعة فى القطاع الخاص
تضع بعض القيود على تطبيق الأساليب العلمية والفنية فى الزراعة . ومن ثم فإن
تحديث الزراعة وتطويرها فى الأجل الطويل يحتاج إلى تنمية الأشكال
التعاونية فى الإنتاج الزراعى أى الانتقال من الزراعة الخاصة إلى الزراعة
الاشتراكية . ويجب أن يتم مثل هذا الانتقال تدريجياً على أساس القبول الاختيارى
للفلاحين على الانتماء للتعاونيات الإنتاجية .

إن تنمية المجتمع الاشتراكى بأهدافه الاجتماعية والثقافية يحتاج إلى تنمية
كاملة للاقتصاد القومى حتى يمكن التغلب على الفقر والتخلف الاجتماعى والثقافى .
وعلى ذلك فتنمية الاقتصاد القومى عن طريق تصنيع البلاد وتحديث الزراعة لازم
لبناء المجتمع الاشتراكى . وبهذه الطريقة نجد أن الأهداف الثلاثة للتخطيط
الاقتصادى مرتبطة فيما بينها .

وفى الاتحاد السوفيتى حيث المجتمع الاشتراكى حقيقة واقعة ، فإن هدف
التخطيط الاقتصادى هو التنمية السريعة للاقتصاد القومى ، وبالتالى إعداد
الأساس الاقتصادى للانتقال إلى المرحلة الثانية من المجتمع الشيوعى . وفى هذه
المرحلة ستوزع الدخول طبقاً للاحتياجات وليس طبقاً لمساهمة الفرد فى الإنتاج
كما هو الحال فى النظام الاشتراكى .

وتقتضى المرحلة الثانية للمجتمع الشيوعى إدماج شكلى الملكية الاشتراكية
أى ملكية الدولة والملكية التعاونية فى شكل واحد للملكية الشيوعية ، يمثل
أساس نظام جديد من التوزيع الشيوعى طبقاً للاحتياجات . ومن المنتظر أن
يصبح مثل هذا الإدماج ضرورياً فى مرحلة معينة من التنمية فى المستقبل ، لأن
وجود أنظمة مختلفة للملكية الاشتراكية سيصبح فى يوم ما عائقاً لنمو القوى
الإنتاجية للمجتمع فى المستقبل .

٣ - الأهداف المادية للخطة الاقتصادية القومية وطرق تنسيقها :

يتطلب التخطيط الاقتصادى الاشتراكى الاستخدام الكامل لجميع الموارد
الإنتاجية فى الدولة ، التى يلزم تقييمها أيضاً من الوجهة المالية أى فى صورة

قيمة . بيد ان الجانب المالى للتخطيط ما هو إلا أداة للحسابات الاجتماعية . ولا يمكن له مطلقا ان يصبح عائقا للإستخدام الكامل والرشيد للموارد . ففي التخطيط الاقتصادى الاشتراكى لا يعكس الجانب المالى إلا إستخدام الموارد المادية فى الإنتاج وتوجيه توزيع الناتج القومى . فعلى سبيل المثال ، فان عدم توفر التمويل اللازم للقيام بمشروع استثمارى يعكس قصور الموارد المادية عن تحقيق هذا الهدف أو عن قرار تخصيصى باستعمال هذه الموارد فى موضع آخر من الاقتصاد القومى .

أما فى الاقتصاد الرأسمالى ، فان التمويل لا يمثل الجوانب المادية لعملية الإنتاج فحسب ، بل يمثل أيضا حقوق الملكية الخاصة ، وفى بعض الظروف ، وخاصة فى ظل الرأسمالية الاحتكارية ، تحول هذه الحقوق دون الاستغلال الأكمل للموارد المادية ، او تسبب توزيعها توزيعاً فى غير صالح المجتمع فى مجموعه . وبذلك فإن عدم توافر التمويل للقيام بمشروع استثمارى ، قد لا يعكس فى ظل الرأسمالية قصور الموارد المادية ، بل عدم رغبة ملاك هذه الموارد فى استخدامها فيما يعتبرونه مشروعا عائده غير مجز .

وتضع الخطة الاقتصادية القومية أهدافاً مادية للإنتاج فى جميع الصناعات والزراعة ، أهدافاً مادية لخدمات النقل وللخدمات الاجتماعية والثقافية ، أهدافاً مادية للعمالة وأهدافاً مادية للاستهلاك الكلى . وتحدد هذه الأهداف بطريقة تمكن من استغلال جميع الموارد المتاحة للدولة .

ومن الواضح أن الأهداف المتعددة للخطة يجب أن تكون متوازنة ، ومن ثم فيجب مراعاة بعض النسب بين الفروع الكاملة للاقتصاد القومى (نسب الكليات الاقتصادية)^(١) . ويجب مراعاة النسب التفصيلية داخل كل فرع من هذه الفروع (نسب الجزئيات الاقتصادية)^(٢) ، كالتناسب بين الصناعات الفردية وأنواع الإنتاج الزراعى .

والنسبة الأساسية للكليات الاقتصادية هى التى تربط بين إنتاج وسائل

(١) Macro - economic Proportions

(٢) Micro - economic Proportions

الإنتاج وإنتاج السلع الاستهلاكية . وترتبط هذه بمعدل النمو المخطط للاقتصاد القومى ، وبالتقدم فى الأساليب الفنية للإنتاج . ويحتاج تحسين الأساليب الفنية للإنتاج بصفة عامة إستخدام كمية أكبر من وسائل الإنتاج لكل وحدة من وحدات العمل المباشر المستخدمة . وبالتالي فى الاقتصاد الآخذ فى التوسع والتقدم يجب أن تزداد باستمرار نسبة إنتاج وسائل الإنتاج إلى نسبة إنتاج السلع الاستهلاكية .

إن توسع الاقتصاد القومى بمعدلات متوازنة مع نمو إنتاج وسائل الإنتاج والسلع الاستهلاكية لا يكون ممكناً إلا فى حالة عدم إدخال الطرق الجديدة فى الإنتاج وبشرط توفّر إحتياطي من القوى العاملة العاطلة جزئياً أو كلياً . وفى مثل هذه الظروف قد يمكن لفترة زيادة الناتج القومى عن طريق زيادة عدد العمال ، وزيادة وسائل الإنتاج نسبياً على أساس عدم تغيير أساليب الإنتاج ومن ثم زيادة إنتاج وسائل الإنتاج بنفس معدل إنتاج السلع الاستهلاكية اللازمة فقط لمواجهة قوة العمل الإضافية . بيد أنه فى الملاحظة التى يتحقق فيها الاستخدام الكامل لقوة العمل — كما هو الحال فى الدول الاشتراكية — فإن أى زيادة فى الإنتاج القومى تتطلب زيادة فى إنتاجية العمل وبالتالي تطبيق أساليب إنتاجية جديدة . وهذا يؤدى بالضرورة إلى زيادة إنتاج وسائل الإنتاج بمعدل أسرع من إنتاج السلع الاستهلاكية .

ومن ثم تتوقف النسبة الفعلية بين إنتاج وسائل الإنتاج وبين إنتاج سلع الاستهلاك ، على معدل النمو المخطط للناتج القومى وعلى درجة تحسين فن الإنتاج طبقاً للخطة .

وبطريقة مماثلة يستوجب التصنيع معدلاً أسرع لزيادة الإنتاج الصناعى بالنسبة لمعدل زيادة الإنتاج الزراعى . وإلا فلن تتغير النسبة بين الإنتاج الصناعى والإنتاج الزراعى .

وبالإضافة إلى هذه النسب المتعلقة بالكميات الاقتصادية التى تحددها الأهداف الأساسية للتنمية فى الخطة ، فإنه يجب ملاحظة بعض النسب المتعلقة بالجزئيات الاقتصادية بين إنتاج السلع المختلفة . وأساس هذه النسب هو الحاجة إلى ضرورة

موازنة إنتاج كل سلعة مع كمية ما يستخدم منها في الاستهلاك وفي عملية إنتاج سلع أخرى (مع الأخذ في الحسبان الواردات والصادرات في كل حاله) وعلى ذلك فان أهداف الإنتاج للصناعات المختلفة والأنواع المتنوعة من الزراعة يجب أن تنسق عن طريق موازين المدخلات — المخرجات ، وموازن الاستهلاك .

وتجمع موازين المدخلات — المخرجات وموازن الاستهلاك الخاصة بصناعات معينة وأنواع الزراعة لتكون موازين مشابهة للكيانات الاقتصادية لفروع بأكملها من الاقتصاد القومى . ويوضح الملحق (١) مثالا لميزان إنتاج واستخدام الوقود . أما الملحق (٢) فيوضح ميزان الفروع الأساسية للاقتصاد القومى . ومن الموازين ذات الأهمية الخاصة بين موازين الكيانات الاقتصادية ، الميزان الذى يوضح العلاقات المتداخلة بين إنتاج وسائل الإنتاج وإنتاج السلع الاستهلاكية ، واستخدام وسائل الإنتاج ، والاستهلاك والتراكم . ومثل هذه الميزانية — الملحق رقم (٣) يوضح مثالا افتراضيا لها — تظهر اتجاه ومعدل تنمية الاقتصاد القومى . ويلحق بموازن المدخلات — المخرجات والاستهلاك ، ميزانية توزيع قوة العمل على الفروع المختلفة للإنتاج والخدمات . ويوضح ملحق (٤) مثالا لهذه الميزانية .

ويبدو لأول وهلة أن عملية توازن جميع العمليات التفصيلية فى الاقتصاد القومى هى مهمة بالغة الصعوبة . على أن الحل العملى يكون عن طريق المقارنة بتجربة العام السابق .

فالتخطيط الاقتصادى لا يتم عن طريق مجموعة من المعادلات الرياضية المسبقة ، بل يتم بطريقة تاريخية . فالعلاقات بين المدخلات — المخرجات والاستهلاك عن العام السابق معروفة . وليس من مهمة الخطة أن تبدأ مقدماً بوضع نظام جديد كلية لمثل هذه العلاقات ، بل عليها أن تدخل بعض التغييرات فى العلاقات القائمة فعلا .

وهكذا فإن خطة كل سنة تعيد النظر إلى حد ما فى علاقات العام الماضى ، وتوجد الحل عن طريق التقريبات المتتابعة ، مما يجعل الخطة ممكنة من الناحية العملية .

وبالطبع قد لا يمكن لأسباب مختلفة ، تحقيق التوازن المطلوب في النسب والعلاقات .

فقد تحتوى الموازين التى وضعت على أساسها الخطة على أخطاء بسبب قصور في البيانات ، أو حدوث ظروف موضوعية غير متوقعة (خاصة في الزراعة) ، مما يجعل العلاقات الواردة بالخطة علاقات قديمة بالنسبة للظروف المستجدة . وفى مثل هذه الظروف تظهر الاختناقات . ولمواجهة مثل هذه الظروف الطارئة يجب أن تتضمن موازين المدخلات — المخرجات والاستهلاك بعض المخزون الاحتياطى . وبما أن الاحتفاظ بأرصدة المخزون يمثل تكلفة للاقتصاد القومى ، فيجب أن يظل هذا المخزون فى أدنى مستوى له . بيد أن الاحتفاظ بمحد أدنى من المخزون ، يبرره التكاليف والتقلبات الناتجة عن توقف عملية الانتاج التى يمكن أن تحدث فى حالة عدم وجود مثل هذا المخزون .

٤ - الجوانب المالية للخطة

إن للخطة جانباً مالياً ، نظراً لأن التعبير عن السلع المنتجة ووسائل الإنتاج المستخدمة يتم فى صورة نقدية . فالأجور تدفع نقداً ، كما يتم التبادل بين القطاع المؤمم والقطاعات الأخرى للاقتصاد (القطاع التعاونى ، والقطاع الخاص لصغار المنتجين والقطاع الرأسمالى) عن طريق السوق . والإنتاج سواء فى القطاع الاشتراكي أو القطاعات الخاصة يخلق الدخل ، وتنفق هذه الدخول بدورها فى شراء السلع والخدمات ، ويدخر جانب من الدخل . وبالتالي يجب وضع حساب أو تسوية لعناصر تدفقات الدخل وعناصر تدفقات الانفاق من قبل أصحاب الدخل . ويجب أن يكون هذا الحساب متناسقاً مع خطة الانتاج المادى وخطة الخدمات المادية (مثل حجم الخدمات الطبية والتعليمية المقدمة) .

ويتكون الناتج القومى خلال فترة ما من القيمة الاجمالية لجميع السلع المنتجة فى تلك الفترة ، ويستخدم جانب من الناتج القومى لاستبدال وصيانة وسائل الإنتاج الموجودة ، والمتبقى هو الدخل القومى . وينقسم الدخل القومى بدوره إلى جزئين ، جزء يخصص للتراكم ، والجزء الآخر للاستهلاك . ويتكون التراكم من (ا) الاستثمار المنتج أى زيادة أرصدة وسائل الانتاج (ب) الاستثمار

غير المنتج أى إنتاج السلع المعمرة التى تستخدم لتوفير الخدمات الاستهلاكية (مثل المساكن وأبنية المدارس) (ح) الاضافة إلى المخزون الاحتياطى من السلع الاستهلاكية . ويجب أن يتطابق تقسيم الدخل القومى بين الوجوه المختلفة للتراكم وبين الاستهلاك مع تقسيم إجمالى الانتاج المادى بين إنتاج وسائل الإنتاج وإنتاج السلع الاستهلاكية (بما فيها السلع الاستهلاكية المعمرة) . وبهذه الطريقة يصبح الانفاق الكلى على السلع الاستهلاكية مساوياً لقيمة إنتاج السلع المذكورة ويصبح الانفاق الكلى على الاستثمار الانتاجى والاستبدال مساوياً للقيمة الكلية لإنتاج السلع الانتاجية . (ناقصاً أو زائداً التغيرات فى المخزون) .

وينقسم الجزء المخصص من الدخل القومى للاستهلاك إلى جزئين الجزء الأول يوزع على الأفراد فى شكل أجور ، مرتبات ، دخول للمزارعين التعاونيين ، معاشات ، مدفوعات تأمين ، دخول صافية لأصحاب المهن الحرة ، وأرباح فى القطاع الرأسمالى . . . الخ .

ويعود جانب من هذه الدخول مرة أخرى إلى الدولة فى شكل ضرائب ، كما يدخر جانب منها .

بيد أن الجانب الأكبر منها ينفق فى شراء السلع والخدمات اللازمة للاستهلاك الفردى .

أما الجزء الآخر من الدخل القومى فتحتفظ به الدولة ، التعاونيات ، والمؤسسات العامة الأخرى (كالتأمين الاجتماعى) لتنفق منه على الخدمات الاجتماعية والثقافية المقدمة إلى السكان كخدمات الصحية والتعليم . الخ ، بالإضافة إلى الانفاق على جهاز الدولة والدفاع القومى .

ويجب أن يتساوى إجمالى الانفاق على استهلاك السلع والخدمات — سواء الخاص أو الجماعى — مع القيمة الاجمالية للسلع الاستهلاكية والخدمات المقدمة . بيد أنه إذا جمعنا هذه الانفاقات وجدنا أن ما ينفق على الخدمات عبارة عن مدفوعات تحويلية من مجموعة من المستهلكين إلى أخرى (مثل ما يدفعه العمال إلى الأطباء أو إلى المؤسسات العامة مقابل خدمات) أو أنها يستعاض عنها بنقص

ملائم في الدخل الموزعة (كما في حالة الخدمات المجانية المقدمة من الدولة) وعلى ذلك فان الانفاق الصافي الذي يعود مرة اخرى إلى مجال الإنتاج يجب أن يساوى القيمة الاجمالية للسلع الاستهلاكية المقدمة للبيع إلى السكان .

وتجمل كل هذه العلاقات بين الدخل والانفاق في ميزان الدخل النقدي والانفاق للسكان ، ويوضح الملحق (٥) مثالا لهذا الميزان المستخدم في الاتحاد السوفيتي . أما في الديمقراطيات الشعبية فان هذه الموازين تكون أكثر تعقيداً لوجود قطاع خاص في الاقتصاد القومي .

وعلى ذلك فلا يوزع الدخل القومي بأكمله على الأفراد ؛ بل يحتفظ بجانب منه بواسطة الدولة ، التعاونيات والمؤسسات العامة الأخرى لأغراض التراكم وتقديم الخدمات العامة . وفي الاقتصاد الاشتراكي البحت ، كما في الاتحاد السوفيتي ، تحتفظ الدولة بجزء من الدخل القومي عن طريق بيع السلع الاستهلاكية بسعر أعلى من تكاليف انتاجها .

ومن هذا الفرق مضافاً إليه حصيلة الضرائب ، ومن المدفوعات إلى المؤسسات العامة ، ومن القروض التي تساهم فيها الجماهير ، ومن المدخرات النقدية للشعب تتكون الموارد المالية اللازمة للتراكم وتقديم الخدمات العامة . ويجب أن يساوى اجمال البنود المذكورة القيمة الاجمالية للتراكم وتكلفة الخدمات المقدمة . وبذلك يصبح الجزء الموزع من الدخل النقدي (ناقصا المدخرات النقدية) مساوياً للقيمة الكلية للسلع الاستهلاكية المعروضة للبيع للأفراد ، مما يكفل التوازن بين الطلب الاجمالي والعرض الاجمالي للسلع الاستهلاكية ، وإذا أمكن الاحتفاظ بهذا التوازن فلن تحدث فجوة تضخمية أو انكماشية .

ومن الناحية العملية فان الجزء الأكبر من الدخل غير الموزع تحتجزه الدولة عن طريق الفرق بين أسعار السلع الاستهلاكية وتكاليف انتاجها (وهو في بولندا مثلاً ، حوالي ٨٠٪) .

ويتم ذلك بأن تتضمن أسعار السلع الاستهلاكية الأرباح المخططة لمشروعات الانتاج والتوزيع (التجارة) وبإضافة ضريبة المبيعات . كما يساهم الفلاحون المنظمون في تعاونيات إنتاجية عن طريق تسليم جزء محدد من إنتاجهم إلى

الدولة ، بسعر أقل من سعر السوق ، هذا بالإضافة إلى استبقاء جزء محدد من المتحصلات الصافية للمزارع الجماعية بدون توزيع ليستخدم لأغراض التراكم بها .

وفي الديموقراطيات الشعبية تساهم كذلك القطاعات الخاصة في الجزء من الدخل القومي الذي تستبقه الدولة ، حيث يسلم الفلاحون في القطاع الخاص والفلاحون في المزارع التعاونية ، جانباً من انتاجهم للدولة بأسعار منخفضة ، كما يدفعون ضريبة على الأرض . وتدفع المشروعات الرأسمالية ضرائب دخل و صرائب مبيعات ، كما يدفع جميع المواطنين ضرائب دخل (في القطاعات الخاصة) أو ضرائب على الأجور والمرتببات .

إن أى زيادة في إنتاجية العمل — سواء كان ذلك في عملية انتاج السلع الاستهلاكية أو عملية إنتاج وسائل الإنتاج — تؤدي إلى خفض في تكاليف إنتاج السلع الاستهلاكية . فإذا ظلت أسعار السلع الاستهلاكية عند مستواها القديم ، تزداد أرباح المشروعات المنتجة ، كما تزداد نسبة الدخل القومي غير الموزعة على الأفراد . وهذا يتطلب إما زيادة في معدل التراكم وفي تقديم الخدمات العامة ، وما يترتب على ذلك من تعديل في الاهداف المادية ، وإما زيادة في إنتاج السلع الاستهلاكية ، إذا ظلت المعدلات المشار إليها على نفس مستواها السابق . وفي الحالة الأخيرة يجب تخفيض أسعار السلع الاستهلاكية حتى يتمكن السكان من شراء الزيادة في الانتاج .

وهناك حل بديل يتمثل في زيادة الأجور النقدية التي قد تمكن العمال من شراء الزيادة في السلع الاستهلاكية بالأسعار القديمة . بيد أن هذا الإجراء لا يفيد إلا العمال في القطاع المؤمم نتيجة لزيادة إنتاجية العمل . ولكي يمكن للفلاحين — سواء في المزارع التعاونية أو المنتجين في القطاع الخاص — المشاركة في الفوائد الناتجة عن زيادة إنتاجية العمل ، يجب تخفيض الكميات المسلمة بواسطتهم إلى الدولة بأسعار منخفضة وكذلك تخفيض الضرائب المفروضة عليهم . ومن ثم فإن تخفيض أسعار السلع الاستهلاكية يؤدي تلقائياً إلى حصول العمال والفلاحين على حد سواء للفائدة الناتجة عن زيادة الانتاجية . ولهذا السبب تطبق

الدول الاشتراكية سياسة مرسومة لتخفيض أسعار السلع الاستهلاكية بما يتمشى مع الارتفاع التدريجي في إنتاجية العمل .

وكما رأينا فإن الجزء الموزع من الدخل القومى على الأفراد (ناقصا مدخراتهم النقدية) يجب أن يكون مساوياً للقيمة الكلية للسلع الاستهلاكية المعروضة للبيع . وبالإضافة إلى هذا التوازن للكميات الاقتصادية ، يجب الاحتفاظ بتوازن العرض والطلب بالنسبة لكل سلعة معينة على حدة . وهذا يتطلب أن يحدد سعر كل سلعة استهلاكية بحيث يتساوى الطلب عليها مع الإنتاج المخطط لها . وبالتالي فإن الفروق بين الأسعار وبين تكلفة الإنتاج (الربح المخطط وضريبة المبيعات) — والتي يستخدم إجمالها مع مصادر الدخل الأخرى في تمويل التراكم والخدمات العامة — يجب أن توزع بطريقة تؤدي إلى التوازن بين العرض والطلب في كل سوق من الأسواق والاختلالات المحتملة بين العرض والطلب في أسواق محددة يمكن مواجهتها في الأجل القصير عن طريق التغيرات في المخزون ، ولكن مثل هذه الاختلافات في الأجل الطويل تتطلب إما تعديل الأسعار أو مراجعة الهدف المادى للإنتاج ، وكقاعدة عامة لا يتبع نظام البطاقات لما له من آثار ضارة على الحوافز .

٥ - التنسيق بين الأهداف المادية والإنفاق المالى - الميزان التركيبى للاقتصاد القومى :

تعكس الناحية المالية فى الاقتصاد الاشتراكي العملية المادية للإنتاج والتوزيع . وقد رأينا عند مناقشة الجوانب المالية للخطة مدى ارتباطها الوثيق بالأهداف المادية للخطة . ومن ثم فمن المناسب إعطاء صورة عامة عن العلاقات بين تخصيص الموارد المالية الناتجة عن الأهداف المادية للخطة ، وبين تخصيص الموارد المالية الناتجة عن تدفق الدخل والإنفاق فى الاقتصاد القومى . ومثل هذه الصورة — عن الفروع الأساسية للاقتصاد القومى — نجدتها فى الميزان التركيبى للاقتصاد القومى .

وفى صفحة ٤٢ فى الملحق شكل توضيحي لمثل هذا الميزان ، يظهر فى الجانب الأيسر منه تخصيص الموارد المادية ، كما يظهر تخصيص الموارد المالية

فى الجانب الأيمن . وتشير الأسهم المتجهة من اليمين إلى اليسار إلى مطابقة تخصيص الموارد المادية . ويتطلب توازن الاقتصاد القومى أن يكون إنفاق الموارد المالية الموجه نحو التخصيص المقابل للموارد المادية مساوياً لإجمالى القيمة النقدية للأخيرة . وعلى ذلك فيجب مثلاً أن تكون نفقات الاستبدال والاستثمار الإنتاجى مساوية لقيمة وسائل الإنتاج المنتجة أثناء الفترة . كما يجب أن يكون الإنفاق الكلى على السلع الاستهلاكية الناتج عن دخول العاملين فى مجال الإنتاج وعن دخول العاملين فى الخدمات العامة والخاصة ، مساوياً لقيمة السلع الاستهلاكية المخصصة للبيع للاستهلاك الفردى . ويجب أن يكون الإنفاق الكلى على السلع الاستهلاكية المستخدمة فى الخدمات العامة وفى الاستثمار غير الإنتاجى مساوياً للقيمة الكلية للسلع الاستهلاكية المخصصة لهذه الأغراض .

ويتطابق الشكل التوضيحي مع ظروف الديمقراطية الشعبية حيث يوجد قطاعان خاصان بجانب القطاع الاشتراكى هما قطاع خاص لصغار المنتجين والإنتاج الرأسمالى . وعلى ذلك تشمل الدخول الفردية المولدة فى عملية الإنتاج — بجانب الأجور والمرتبات والدخول الموزعة على التعاونيات الإنتاجية والمعاشات . . الخ إيرادات صغار منتجى القطاع الخاص وأرباح الرأسماليين . وتحتسب كل هذه الدخول بعد خصم الضرائب وشراء أذون الدولة (قروض) والمدخرات النقدية ويدخل البنندان الأخيران فى الجزء من الدخل القومى الذى تحتفظ به الدولة عن طريق التعاونيات والمؤسسات العامة الأخرى . وقد عمل أيضاً احتياط فى الشكل للتراكم فى القطاع الخاص .

ويمكن ملاحظة عدد من المدفوعات التحويلية فى الشكل توضيحها الأسهم فى الجانب الأيسر . فالأفراد الذين يحصلون على دخولهم من الإنتاج ينفقون جانباً من دخلهم على الخدمات العامة . وبالعكس فإن من يعملون فى الخدمات العامة ينفقون بعض دخلهم على الخدمات الخاصة . وتعتبر الضرائب على الدخول الفردية والملكية الخاصة وشراء سندات قروض الحكومة والمدخرات الفردية نوعاً آخر من المدفوعات التحويلية . وقد رؤى لتبسيط الشكل ألا يشتمل على التحويلات الأخرى ، على أن تدخل جميع هذه البنود مباشرة فى الجزء الذى تحتفظ به الدولة

من الدخل القومى ، والتعاونيات والمؤسسات العامة الأخرى . وتمثل التحويلات المذكورة إعادة التوزيع الثانوى للدخول الذى أحدثه النظام المالى للدولة والمؤسسات العامة الأولى ، وتقديم الخدمات الخاصة .

وحتى يمكن تحقيق مراجعة دقيقة لمدى تطابق تخصيص الموارد المالية مع تخصيص الموارد المادية فإنه لابد من استخدام ميزانية الاقتصاد القومى لهذا الغرض . ويوضح ملحق رقم (٦) مثل هذه الميزانية للاتحاد السوفيتى (مجرد أرقام توضيحية فقط) فتوضح هذه الميزانية بجلاء إنتاج واستهلاك السلع المادية فى عملية الإنتاج والتوزيع الأولى للدخل القومى ، وإعادة التوزيع عن طريق النظام المالى ، والنفقات المالية وأخيراً استخدام السلع المادية المنتجة (بما فيها التراكم) وهذه الميزانية أبسط كثيراً من الشكل سالف الذكر لأنها تتعلق باقتصاد إشتراكى خالص لا يوجد فيه قطاع خاص فى الإنتاج ولا خدمات خاصة .

وقد اقترح الأستاذ ستروملين ميزانية أكثر تفصيلاً للاقتصاد القومى للاتحاد السوفيتى يوضحها ملحق رقم (٧) حيث تبين هذه الميزانية بوضوح ما تم فى مجال الإنتاج المادى وفى مجال الخدمات والاستهلاك . وفيها ينقسم مخزون السلع المادية إلى مخزون رئيسى ومخزون متداول : ويتكون الأول من الأشياء المعمره كالمباني والآلات . . الخ . ويتكون الثانى من الخامات والاحتياطى المخزون من السلع الاستهلاكية . وتنقسم وسائل الإنتاج (طبقاً لماركس) إلى أدوات عمل ومواد عمل ، فأدوات العمل هى وسائل الإنتاج التى تعين الإنسان فى أداء عمله مثل العدد والآلات والمباني . . الخ . ومواد العمل عبارة عن الأشياء المادية التى تتحول بواسطة العمل الإنسانى فى عملية الإنتاج ، أى المواد الخام المستخدمة . ويبين العمودان الأولان والعمودان الأخيران مخزون السلع المادية فى أول ونهاية العام والفرق بينهما يمثل التراكم .

ويبين العمودان (٤) ، (٧) استهلاك السلع المادية فى عملية الإنتاج وفى تقديم الخدمات . ويبين العمودان (٨) ، (١٣) قيمة الإنتاج المادى مقسماً طبقاً لأنواع السلع المنتجة . ويوضح العمود (١٤) إعادة توزيع الدخل

القومى عن طريق النظام المالى . ويبين العمودان (١٥) ، (١٩) تخصيص الإنتاج المادى للأغراض المختلفة . وتوضح الأسطر فى الميزانية توزيع بنود الأعمدة المختلفة بين الفروع الهامة للإنتاج والخدمات والاستهلاك . بينما يبين السطر الأخير مجموع الأعمدة لإجمالى الاقتصاد القومى .

٦ - تخطيط التجارة الدولية :

إن الخطط الاقتصادية للدول الاشتراكية لاتقوم على مبدأ الاكتفاء الذاتى بل ومن المستحيل أن تكون كذلك بسبب عدم تكافؤ توزيع الموارد القومية بين الأمم المختلفة . كما أنه ليس من المرغوب فيه أن تكون كذلك لأن ذلك يعنى فقدان مزايا التقسيم الدولى للعمل . ومن ثم فمن الواجب إدخال التجارة الخارجية فى الخطط الاقتصادية القومية .

ولا يسبب إدخال التجارة الخارجية فى الخطة أى صعوبات من ناحية الأسلوب الفنى للتخطيط . فعند وضع الأهداف المادية للإنتاج يعمل حساب الصادرات والواردات التى يجب إدخالها فى موازين المستخدم -- المنتج والاستهلاك للسلع المختلفة . فإذا صدر الفحم مثلاً ، فيلزم أن يكون الإنتاج الكلى من الفحم مساوياً لاستخدامه محلياً فى الصناعة وفى الأغراض المنزلية بالإضافة إلى الجزء المقرر تصديره فى الخطة . وإذا كان الزيت يستورد فيلزم أن يكون إجمالى الإنتاج المحلى منه مضافاً إليه الاستيراد المخطط مساوياً لإجمالى الاستهلاك المحلى .

إن إدخال الواردات والصادرات فى الخطة الاقتصادية يظهر أيضاً فى التخصيص المالى للموارد . فالمدفوعات بالنقد الأجنبى عن الواردات يجب أن تساوى منحصلات النقد الأجنبى عن الصادرات بالإضافة إلى المنحصرات الصافية المحتملة من البنود الأخرى فى ميزان المدفوعات . ولما كان كثير من العملات الأجنبية الآن غير قابلة للتحويل فيجب وضع موازين خاصة لأنواع محددة من العملات الأجنبية . ويجب ملاحظة أنه فى ظل النظام الاشتراكى فإن الحاجة إلى الواردات هى التى تحدد أساساً التجارة الخارجية ، وليس كما هو الحال فى الدول الرأسمالية حيث تعتبر القوة المحركة الرئيسية للتجارة الخارجية هى الرغبة فى تصدير

السلع والاستثمارات الرأسمالية في الدول الأجنبية. فالصادرات في النظام الاشتراكي مجرد وسيلة لازمه تستطيع بها الدولة إستيراد السلع الضرورية .

ولإمكان إدماج التجارة الخارجية في الخطة الاقتصادية القومية يجب أن تشرف الدولة على التجارة الخارجية إشرافاً دقيقاً ، ولذا فإن التجارة الخارجية قد أمت في جميع الدول الاشتراكية ماعدا الصين . إن تأميم التجارة الخارجية (إحتكار التجارة الخارجية) يخدم غرضين ، ففي حالة التجارة مع الدول الرأسمالية تعمل على امتصاص الصدمات الناتجة من التقلبات التجارية في الأسواق العالمية الرأسمالية وتجعل الاقتصاد القومي محصناً من آثار مثل هذه الصدمات . وفي العلاقات التجارية مع الدول الاشتراكية الأخرى تساعد على تنسيق خطط التجارة الخارجية في الدول الاشتراكية ، ومن ثم تنسيق خططها الاقتصادية القومية بطريق غير مباشر .

وهناك اختلاف أساسي في العلاقات التجارية بين الدول الاشتراكية بعضها البعض والعلاقات التجارية بين الدول الاشتراكية وبين الدول الرأسمالية. فالاقتصاد جميع الدول الاشتراكية هو اقتصاد مخطط ، ومن ثم فإن السلع المتبادلة في التجارة بينها تظهر في خطة التصدير لدولة وفي خطة الاستيراد لدولة أخرى . ولما كانت الخطط الاقتصادية يتم تحقيق أهدافها بشكل عام ، فمن الممكن وضع ترتيبات طويلة الأجل لعدة سنوات . وبذلك تعرف كل دولة بالضبط على أي الواردات تعتمد وما هي كمية الصادرات التي يمكنها مبادلتها مع الدول الاشتراكية الأخرى. وفي هذه الظروف يمكن تخطيط التجارة الخارجية بدقة .

هذا ويعتبر الموقف أكثر صعوبة بالنسبة للتجارة مع الدول الرأسمالية. فنظراً للتقلبات التجارية التي تتعرض لها السوق العالمية الرأسمالية ، فلا يمكن التأكد من كمية الصادرات التي يمكن تحديدها في الخطة ولا كمية الواردات الممكن الحصول عليها ولا أسعار السلع موضع المبادلة . وفي مثل هذه الظروف يصبح التخطيط أقل إحكاماً ويلزم عمل إحتياطي أكبر من السلع المخزونة .

ومع ذلك ، فإن التجارة مع الدول الرأسمالية تلعب دوراً كبيراً في التجارة الخارجية للدول الاشتراكية . وثمة رغبة لتوسيع العلاقات التجارية مع الدول

الرأسمالية — فالدول الاشتراكية تحاول الدخول فى إتفاقات تجارية طويلة الأمد مع الدول الرأسمالية ، مما يمكنها من إدخال الكميات المتجر فيها مع الدول الرأسمالية فى خططها الاقتصادية القومية بدرجة أكبر من التأكيد .

والإتفاقات التجارية الطويلة المدى بين الدول الاشتراكية والدول الرأسمالية تفيد الأخيرة من حيث توفير أثر توازنى على اقتصادها القومى . فبينما يتعرض اقتصاد الدول الرأسمالية لتقلبات الدورة الاقتصادية ، يمتاز النمو الاقتصادى للدول الاشتراكية بالاطراد ولا يتعرض للأزمات والكساد .

وتبعاً لذلك فإن الإتفاقات التجارية الطويلة المدى مع الدول الاشتراكية يمكن أن تعمل كأثر توازنى يخفف من تقلبات الدورة الاقتصادية فى الدول الرأسمالية . وتزداد أهمية ذلك بصفة خاصة بالنسبة لبعض الدول الرأسمالية خلال فترات التقلبات العنيفة فى الاقتصاد الرأسمالى . وقد يؤدى التوسع الكبير فى العلاقات التجارية مع الدول الاشتراكية إلى الإقلال من الصدمات التى تحدثها مثل هذه التقلبات فى إقتصادهم القومى .

وكما أشرنا ، يتضمن التبادل التجارى بين الدول الاشتراكية بطريق غير مباشر بعض التنسيق بين خططها الاقتصادية القومية . وقد نالت مشكلة تنسيق الخطط الاقتصادية القومية للدول الاشتراكية مزيداً من الاهتمام فى العامين السابقين . وفى السنوات الأولى بعد الحرب العالمية الثانية أدت مهمة إعادة البناء والمهام الأساسية للتصنيع التى تشمل تنمية الصناعات الثقيلة ، إلى جعل مشكلة تنسيق الخطط الاقتصادية أقل إلحاحاً . فالتنسيق غير المباشر الناتج عن الإتفاقات الخاصة بالتجارة الخارجية كان كافياً ، أما الآن فقد أصبحت المشكلة أكثر وضوحاً إذ يقوم مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة والذى يضم ممثلين عن الاتحاد السوفيتى والديمقراطيات الشعبية الأوربية بهذه المهمة .

ونمو العلاقات التجارية الدولية يسهل إلى حد كبير عملية التصنيع والتنمية الاقتصادية العامة . فالإتحاد السوفيتى — الذى أحاطته بعد الثورة القوى الرأسمالية المعادية بتدخلها العسكرى والحصار الاقتصادى كما تعرض لمحاولتهم إثارة الثورات الداخلية وأعمال التخريب — قد أجبر على أن يعتمد فى التصنيع على موارده

الخاصة . على أن الديمقراطيات الشعبية في مركز أفضل بكثير . فقد أمكن تسهيل التصنيع فيها كثيراً بفضل القروض والمساعدات الفنية التي يقدمها الاتحاد السوفيتي . وتستخدم هذه القروض في استيراد الآلات والمعدات الصناعية من الاتحاد السوفيتي .

وعلى ذلك فتستطيع الديمقراطيات الشعبية أن تحصل على جانب من وسائل الإنتاج اللازمة بالاستيراد من الاتحاد السوفيتي ، مما يمكنها من إنتاج السلع الاستهلاكية بسرعة أكبر مما كان عليه الحال في أوائل فترة التصنيع في الاتحاد السوفيتي . هذا فضلاً عن أن الديمقراطيات الشعبية يساعد بعضها البعض . فمثلاً تستورد بولندا الآلات والمعدات من تشيكوسلوفاكيا ومن جمهورية ألمانيا الديمقراطية وتمدد دورها الدول الأقل تقدماً وخاصة الصين بالمعدات الصناعية . وقد مكن بالفعل هذا النوع من المساعدات المتبادلة وخاصة المعدات الصناعية والمساعدات الفنية من الاتحاد السوفيتي — الديمقراطيات الشعبية الأوربية من زيادة سرعة إنتاج السلع الاستهلاكية زيادة كبيرة لأنها تستطيع الاعتماد على استمرار إستيراد منتجات الصناعات الثقيلة من الاتحاد السوفيتي .

وأثناء الفترة الأولى من التصنيع كان لازماً أن تقتصد الديمقراطيات الأوربية الشعبية في تجارتها الخارجية بهدف استيراد الآلات والمعدات الصناعية مما يتضمن سياسة تقشفية في الاستيراد . ففي ظل النظام القديم كانت واردات هذه الدول تتكون بصفة أساسية من المنتجات المصنوعة لاستهلاك الطبقتين العليا والمتوسطة أما صادراتها الرئيسية فمن المنتجات الزراعية والمواد الخام . وبهذه الطريقة أصبحت دول شرق أوروبا تابعاً بمد الاقتصاد الصناعي لدول أوروبا الغربية بالمنتجات الزراعية والمواد الخام . أما الآن فقد تغير هذا الوضع جذرياً ، إذ تلعب المنتجات الصناعية دوراً هاماً متزايداً في صادرات هذه الدول ، بينما تتجه أغلب وارداتها نحو الحصول على وسائل الإنتاج لمزيد من التوسع الصناعي . وقد أصبح من المستطاع في السنوات الأخيرة زيادة المستورد من السلع الاستهلاكية .

وفي العلاقات التجارية بين الاتحاد السوفيتي والديمقراطيات الشعبية وبين هذه الدول بعضها بعض ، تظهر المنتجات الصناعية والمواد الخام والمنتجات

الزراعية فى صور متنوعة تماماً سواء كان ذلك فى جانب الاستيراد أو التصدير . ونظراً لنجاح التصنيع لم تعد دول أوروبا الشرقية مصدرة للمواد الخام والمنتجات الزراعية ومستوردة من جانب واحد للمنتجات المصنوعة . فهى مستعدة الآن للتوسع الكبير فى تجارتها مع الدول الرأسمالية على أساس المساواة وتبادل المنفعة . لقد انتهى إلى غير رجعة تقسيم أوروبا القديم إلى غرب صناعى متقدم اقتصادياً وشرق متخلف يستعمله الأول كمخزن للمواد الخام والطعام .

٧ - التخطيط وعلاقته بقطاعات الاقتصاد القومى :

إن التخطيط الاقتصادى فى الديمقراطيات الشعبية يجب أن يضع فى اعتباره الاختلافات بين القطاعات المختلفة للاقتصاد القومى . فهناك اختلاف أساسى بين التخطيط بالنسبة للقطاع الاشتراكى - وخاصة الجانب المؤمم منه والتخطيط بالنسبة للقطاعات الخاصة .

فبالنسبة للقطاع الاشتراكى تمثل الخطة القومية أوامر ملزمة . وهذه حقيقة لا شك فيها بالنسبة للجانب المؤمم من القطاع الاشتراكى . ولما كان هذا الجزء تملكه وتديره الدولة فإن أهداف الخطة القومية ومصادر تمويلها تعتبر أوامر تقوم بتنفيذها الوزارات المختلفة والمشروعات التابعة لها . وتعتمد الخطة الاقتصادية القومية كأنها قانون أصدره البرلمان أو قرار أصدره مجلس الوزراء . وعلى جميع الوزارات والمؤسسات والمشروعات التابعة لها أن تنفذ الأهداف الواردة بالخطة . والوضع هنا يماثل الوضع عندما يصدر مجلس إدارة شركة خاصة أوامر يلتزم بتنفيذها جميع فروع هذه الشركة . وذلك باستثناء أن هذا يتم على نطاق قومى شامل فى القطاع المؤمم .

والوضع فى القطاع التعاونى مماثل لذلك طالما أن المنظمات التعاونية المركزية فى الاتحاد السوفيتى والديمقراطيات الشعبية قد أخذت على عاتقها التعاون مع الدولة فى تنفيذ الأهداف المحددة لها فى الخطة الاقتصادية القومية بعد المشورة اللازمة . وعلى ذلك فإن القطاع الاشتراكى كله يقبل خطة الاقتصاد القومى كموجه ملزم لعمله . ومن ثم فالتخطيط الاقتصادى فى القطاع الاشتراكى له طابع مباشر .

ويختلف الوضع بالنسبة للقطاعات الخاصة . ففي هذه القطاعات تحدد الملكية

الخاصة لوسائل الإنتاج من سلطة الدولة فى إعطاء الأوامر . وقد تصدر الدولة بعض التوجيهات فى حدود ما يبيحه لها القانون من بعض الرقابة على استخدام الملكية الخاصة . وبالإضافة إلى ذلك ، يجب على الدولة أن تقنع القطاعات الخاصة بتنفيذ أهداف الخطط الاقتصادية القومية عن طريق القرارات المتعلقة بالمشروعات الخاصة . ومن ثم فالتخطيط الاقتصادى بالنسبة للقطاعات الخاصة له طابع غير مباشر . فهو يعتمد أساساً على استخدام أساليب الرقابة المناسبة والحوافز ووسائل التأثير أكثر من الأوامر المباشرة الملزمة .

وأساليب الرقابة والحوافز ووسائل التأثير التى تدفع القطاعات الخاصة بالعمل طبقاً لأهداف الخطة الاقتصادية القومية هى ما يلى :

١ — سيطرة الدولة على القطاع المأمم الذى يضم الصناعات الرئيسية والجهاز المالى والمصرفى بأكمله والنقل وتجارة الجملة فى الداخل والتجارة الخارجية . وهذا يمكن الدولة من تخطيط المشتريات من منتجات القطاعات الخاصة بالإضافة إلى مد هذه القطاعات بالمعدات والمواد الخام . أما بالنسبة لصغار المنتجين (الفلاحين وأصحاب الحرف) فيضاف إلى هذه الوسائل النفوذ التخطيطى للتجارة التعاونية . وفى الديمقراطيات الشعبية بأوربا تم إلغاء القطاع الخاص لتجارة التجزئة فى القرى إلى حد كبير، ويتم الشراء والبيع بين الفلاحين عن طريق تعاونيات القرى وهذه تتعاون مع المؤسسة الحكومية لتجارة الجملة . وهناك وسيلة هامة للتأثير على إنتاج الفلاحين فى القطاع الخاص وهى التعاقد المسبق مع الدولة على محصولاتهم . وتنظم العقود عن طريق تعاونيات بالقرب التى تعمل فى هذه الحالة كوكلاء عن مؤسسات التجارة الحكومية .

٢ — فى القطاع الرأسمالى تتعاون إتحادات المنتجين والتجار (مثل إتحادات أصحاب المصانع وإتحادات التجار والغرف التجارية) مع الدولة فى تنفيذ الأهداف الموضوعة للقطاع الرأسمالى فى الخطة الاقتصادية القومية . وقد أتبع هذا الشكل من التعاون فى ديمقراطيات أوربا الشعبية أثناء السنوات الأولى عندما كان القطاع الرأسمالى يلعب دوراً هاماً فى الصناعة والتجارة . وهو الآن على درجة كبيرة من الأهمية فى الصين .

٣ — وفي الصين إزداد نفوذ الدولة التخطيطي على القطاع الرأسمالي عن طريق تنمية الدولة للتنظيمات الرأسمالية التي أنشئت على أساس اشتراك كل من الدولة والرأسماليين في امتلاكها وإدارتها . مثل هذه التنظيمات تفيد في زيادة نفوذ الدولة التخطيطي على تصرفات المشروعات .

٤ — من الأدوات الهامة في التأثير على القطاعات الخاصة ، لتنفيذ أهداف الخطة الاقتصادية ، سياسة الأسعار وعن طريقها تنظم ربحية أوجه النشاط المختلفة في القطاع الخاص . وتخضع الأسعار في الديمقراطيات الشعبية لرقابة الدولة . فأسعار منتجات القطاع المؤمم تحددها الدولة . وتخضع أسعار منتجات التعاونيات والقطاع الخاص لموافقة الدولة رسمياً . ومما يسهل الرقابة على الأسعار أن تجارة الجملة مؤمنة . ويستثنى من ذلك أسعار المنتجات التي تباع مباشرة من المزارعين في القطاع الخاص والتعاونيات إلى الأفراد أساساً في أيام الأسواق بالمدن ، وهذه الأسعار حرة بصفة عامة .

٥ — تستكمل سياسة الأسعار بمنح تسهيلات ائتمانية خاصة للمشروعات المرتبطة بإنجاز أعمال هامة في الخطة الاقتصادية القومية .

وبهذه الطريقة يجري خلق الحوافز لدى القطاعات الخاصة لتنفيذ الخطة الاقتصادية القومية ، وبذلك تكون هذه القطاعات قد تكاملت بشكل غير مباشر في الإقتصاد المخطط .

ومما ذكر ، يتضح أن تكامل القطاعات الخاصة في الإقتصاد المخطط يعتمد على الدور المسيطر للقطاع المؤمم الذي يشغل مراكز قيادية في الإقتصاد القومي وفي الواقع فإن تركيز مراكز السيطرة في يد الدولة ضرورة لازمة لنجاح تنفيذ الخطة الإقتصادية القومية . وبدون هذا التركيز ستفقد الدولة وسائل التأثير على القطاعات الخاصة بتنفيذ الخطة . وبدون أي ضمان لتحقيق الأهداف ، فإن الخطة تصبح مجرد « أمنيات غيبية » . وفضلاً عن ذلك فإن القطاعات الخاصة — سيما القطاع الرأسمالي حيث تكون سيطرته على وسائل الإنتاج بدرجة أكثر تركيزاً مما هو عليه في القطاع الخاص لصغار المنتجين — قد تصبح قادرة على إحباط تنفيذ الخطة حتى في القطاع المؤمم .

ولتخطيم تركيز القوى الاقتصادية الخاصة التي قد تخلخل تحقيق خطة تستهدف إقامة مجتمع اشتراكي ، بدأت حكومات الديمقراطية الشعبية عملها بتأميم الصناعات الكبيرة الخاصة ، النقل ، وأعمال الجهاز المصرفي بالإضافة إلى الإصلاح الزراعي الذي يقسم الملكيات الكبيرة بين الفلاحين . وقد أعطت إجراءات التأميم المذكورة الدولة مراکز السيطرة اللازمة لإقامة إقتصاد مخطط فعال . وبذلك تم خلق المراکز الطليعية للإقتصاد الاشتراكي . كما أمكن عن طريقها أيضاً تحطيم سيطرة رأس المال الاحتكاري الأجنبي على الإقتصاد القومي .

ومن جهة أخرى لم يكن الإصلاح الزراعي في حد ذاته إجراء اشتراكياً ، فقد أكمل فقط تصفية النظام شبه الإقطاعي في الزراعة الذي كان يجب إتمامها منذ فترة طويلة مضت . بيد أنه قد أمكن بذلك إزالة عائق خطير للتقدم الإقتصادي . وبإعطاء الأراضي للفلاحين ، وإلغاء ديونهم المثقلة ، أدى ذلك إلى رفع مستوى معيشتهم في الحال وأوجد لهم حافزاً جديداً لزيادة الإنتاج . وفي نفس الوقت قلل الإصلاح الزراعي كثيراً العمالة الزراعية الزائدة في الريف وذلك بتوزيع الأرض على العمال الزراعيين المتعطلين وصغار الفلاحين شبه العاطلين . وبزيادة دخول الفلاحين خلق الإصلاح الزراعي سوقاً للتوسع الصناعي . وأخيراً فقد قضى الإصلاح الزراعي على الدخول الإقطاعية التي كانت تنفق على استهلاك السلع الترفهية ، ومن ثم زادت الموارد المتاحة لأغراض التراكم .

كل هذه كانت إجراءات ثورة برجوازية تأخر موعدها . ومع ذلك يمكن القول أن الإصلاح الزراعي بتخطيمه القوة الاقتصادية والسياسية لملاك الأراضي الذين كانوا مرتبطين ارتباطاً وثيقاً بقوة رأس المال الإحتكاري المحلي والأجنبي قد حطم أيضاً تركيز القوة الاقتصادية الخاصة التي كان من الممكن أن تمنع تحقيق الخطط الإقتصادية القومية . وهكذا كان الإصلاح الزراعي ضرورة أساسية لإقامة إقتصاد مخطط يستهدف التصنيع وتحديث الزراعة وخلق الأسس الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي .

وحتى بعد هذه الإصلاحات ، حدثت محاولات لإحباط الخطط الاقتصادية القومية في الديمقراطيات الشعبية الأوربية . وكان القطاع الرأسمالي المتبقي هو القوة

الدافعة لهذه المحاولات . فقد عارض الزعماء السياسيون والاقتصاديون في القطاع الرأسمالى التصنيع السريع وتوسع القطاع الإشتراكي مستلهمين المعارضة السياسية ضد بناء المجتمع الإشتراكي ومتأثرين سياسياً بالقوى الأجنبية وطالبوا بجعل الأولوية لصناعة السلع الاستهلاكية وليس للصناعات الثقيلة (بالرغم من أن إنتاج السلع الاستهلاكية لايمكن زيادته بدون إنتاج الآلات والمعدات اللازمة لإنتاجه) كما طالبوا بالتوازن بين شتى القطاعات بمعنى أن لا ينمو القطاع الإشتراكي بمعدل أسرع من معدل نمو القطاعات الخاصة . كما طالبوا باستمرار تجارة الجملة للقطاع الخاص وإلغاء رقابة الدولة على الأسعار وتعديل السياسية الخارجية على أساس الحصول على مساعدات إقتصادية من القوى الرأسمالية .

وخلف هذه الشعارات حاول زعماء القطاع الرأسمالى أن يجمعوا صغار الفلاحين والحرفيين وحتى التعاونيين ، وقد تعزز هذا العمل السياسى بأعمال التخريب السرية والمعوقات المباشرة التى كانت تدبرها قوى أجنبية .

إن القوة الإقتصادية للقطاع الرأسمالى كان أساسها أن التوسع الإقتصادى العام الناتج عن التنمية السريعة المخططة للقطاع المؤمم أوجدت زيادة فى الطلب على منتجات القطاعات الخاصة . ونتيجة لذلك زادت بالتبعية الأرباح زيادة كبيرة فى القطاع الرأسمالى . ولما كانت سياسة الدولة أساسها زيادة معدل نمو القطاع الإشتراكي عن القطاعات الخاصة ، فإن إمكانيات الاستثمار الإنتاجية لهذه الأرباح كانت محدودة ، وتحول جزء من الأرباح للاستثمار فى القطاع الإشتراكي عن طريق الضرائب (وكان هناك على كل حال تهرب من الضرائب على نطاق واسع) وبالقروض الحكومية الكثيرة . والجزء الأكبر الذى ظل تحت تصرف الرأسماليين استعمل فى المضاربة السلعية مما أدخل بأسواق السلع وسبب زيادة لا مبرر لها فى الأسعار وتدخل فى سير الإقتصاد القومى كله .

فى هذه الظروف قامت أحزاب العمال والفلاحين — التى كان لها مكان القيادة فى حكومات الديمقراطيات الشعبية — بهجوم سياسى واقتصادى ضد القطاع الرأسمالى — وترك ممثلو القطاع الرأسمالى (الذين اشتركوا فى حكومات الديمقراطيات الشعبية خلال الفترة الأولى) الحكومة أو أبعادوا عنها . واتبعت

سياسة تقييد مجال القطاع الرأسمالي تدريجياً بحيث تؤدي إلى تصفيته نهائياً .
وقد بدأت هذه المرحلة الجديدة في عام ١٩٤٨ .

والآن يكاد يصبح القطاع الرأسمالي في ديمقراطيات أوروبا الشعبية منعزلاً فيما
عدا قطاع الزراعة حيث يحتل الكولاك مكاناً مرموقاً . ويتحول الإنتاج الخاص
الصغير للفلاحين وأصحاب الحرف تدريجياً إلى الإنتاج الاشتراكي عن طريق النمو
الاختياري لتعاونيات المنتجين .

ويختلف الوضع في جمهورية ألمانيا الديمقراطية وجمهورية الصين الشعبية .
فعلى الرغم من أن هدف حكومة جمهورية ألمانيا الديمقراطية هو أيضاً إقامة
الأسس الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي إلا أن تحقيق هذا الهدف يجب أن يتوافق
مع هدف إعادة توحيد الدولة الألمانية الديمقراطية . . . وحيث أن ألمانيا
الغربية رأسمالية ، فإن ذلك يضع بعض القيود على سرعة التطور الاشتراكي ،
وبالتالي مازال يوجد قطاع رأسمالي هام في الصناعة والتجارة في جمهورية ألمانيا
الديمقراطية .

وفي الصين أيدت البرجوازية القومية الكفاح ضد السيطرة الاستعمارية
واتخذت بصفة عامة موقفاً متعاطفاً مع حركة التحرر الوطنية والاجتماعية . وحالياً
يتعاون أفضل جزء من البرجوازية الوطنية مع الجمهورية الشعبية في مجالات التنمية
الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة . وفي مثل هذه الظروف التاريخية ، فإن
التحول إلى الاشتراكية لا يحتاج إلى اتباع سياسة تصفية القطاع الرأسمالي .
وبدلاً من ذلك تتبع سياسة تحويل القطاع الرأسمالي إلى اشتراكي عن طريق
التوسع في المشروعات المختلطة بين الدولة والرأسمالية . والهدف النهائي لهذه
السياسة هو الاحتواء التدريجي للقطاع الرأسمالي في الاقتصاد الاشتراكي .

٨ - الحوافز في الاقتصاد الاشتراكي :

أوضحنا فيما سبق أن التخطيط غير المباشر بالنسبة للقطاعات الخاصة يعتمد إلى
حد كبير على توفير الحوافز المناسبة التي تدفع المنتجين في القطاع الخاص إلى تنفيذ
الأهداف المحددة لهم في الخطة الاقتصادية القومية . وعلى ذلك فتلعب الحوافز
دوراً هاماً في التخطيط بالنسبة للقطاعات الخاصة .

ويجب أن نؤكد على كل حال أن الحوافز تلعب دوراً لا يقل أهمية في القطاع الاشتراكي . فعلى الرغم من أن الأهداف المحددة للقطاع في الخطة لها طبيعة الأوامر الملزمة ، إلا أن تحقيق الخطة لا يعتمد فقط على العمل الرسمي للمستخدمين في القطاع الاشتراكي أو على النداء العام الوطني لأخلاقهم . لاشك أن لهذه العوامل مركزاً هاماً ، ولكن تنفيذ الخطة يعتمد أيضاً على الحوافز الاقتصادية التي تحقق التناسق بين المصلحة الخاصة للقائمين بتنفيذ الخطة وبين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية العامة للخطة . مثل هذا التناسق يمكن تحقيقه بشكل عام عن طريق المبدأ الاشتراكي لتوزيع الدخل طبقاً للعمل . وفي المشروعات والمؤسسات المؤممة يتضمن هذا معدلات مختلفة من العائد طبقاً لنوع العمل المنجز والمهارة المبذولة . ويتضمن أيضاً الربط المباشر بين ما تحصل عليه المجموعة والأفراد ونتائج عملهم .

ويستخدم نظام أجر القطعة كلما أمكن ذلك . وعادة يحصل العمال على أجور ثابتة ، وأجور إضافية عند زيادة الإنتاج عن معدلات معينة . وهناك معدلات أيضاً لإستخدام المواد الخام والمعدات بالنسبة لوحدة الإنتاج . وأى اقتصاد يتم في هذا المجال يكون عائد مكافآت خاصة . فمثلاً سائق الآلة الذي يستخدم فحماً أقل لكل ميل عن المعدل المسموح به أو الذي يحتاج إلى إصلاحات أقل لآلته تدفع له مكافآت خاصة لما حققه . وفي الحالات التي لا يمكن فيها تطبيق نظام المكافآت على الأفراد يطبق نظام المكافآت على مجموعة كاملة من العمال أو المشروعات . وفي حالة تعاوينات المنتجين يتم توزيع الفائض من قيمة الإنتاج — بعد استبعاد التراكم أو للاستهلاك العام — على الأعضاء تبعاً لكمية ونوع العمل الذي قاموا به .

وكما ذكرنا يعتبر الربح المخطط جزءاً من الخطة الاقتصادية للمشروعات المؤممة . بيد أن المشروعات تشجع على تحقيق ربح أكبر من الربح المخطط . ولما كانت أسعار المنتجات وكذلك أسعار المواد الخام والأجور محددة من قبل الدولة (لجنة التخطيط) ولا يمكن أن تغيرها المشروعات فالسبيل الوحيد لزيادة الربح هو زيادة الكفاية المادية . ولا يمكن للمشروع

أن يزيد أرباحه إلا عن طريق إستخدام أقل في الموارد المادية المخصصة له للإنتاج المخطط ، أو زيادة الإنتاج عما هو مخطط بنفس الموارد المخصصة له . وفي الحالتين فإن هذا يعنى زيادة الكفاءة المادية للإنتاج أو التنظيم .

والجانب الأكبر من الربح المخطط للمشروعات يعود للدولة . ومع ذلك تبقى نسبة مئوية معينة (عادة ١ — ٥ ٪) تحت تصرف المشروع وتستخدم أساساً في تحسين رفاهية العاملين (دور حضانة ، وأندية عمال ورحلات ومقاصف ... إلخ) . وفي حالة زيادة الإنتاج عن القدر المخطط يحتفظ المشروع بجانب أكبر (عادة ١٥ — ٤٥ ٪) للأغراض المشار إليها . ولدفع المشروعات على الإقتصاد في الأموال السائلة تفرض فائدة على المال العامل الذى تقرضه من بنوك الدولة . ويزداد سعر الفائدة عادة إذا ما استخدمت المشروعات مالاً عاملاً يزيد عن المعدلات المقررة .

وبذلك ينشأ نظام من الحوافز يدفع الجماهير إلى تنفيذ أهداف الخطة الاقتصادية القومية . وبالإضافة إلى هذه الحوافز الاقتصادية المباشرة ، هناك أيضاً حوافز إجتماعية وثقافية أوسع مدى . ويعتبر تأدية العمل على مستوى عال في المجتمع الاشتراكي واجباً وطنياً وتمنح مراتب شرف للمتأزين ، الأمر الذى يؤدي إلى دافع خاص وفاعلية من العمال مثل المنافسة الاشتراكية بين عمال المشروعات المختلفة وكذلك بين العمال الفرادى والأعمال التى تؤدي إلى زيادة الابتكارات وتقليل التكاليف . . . إلخ . هذه الأعمال تستعين غالباً بالروح الرياضية . ففي بولندا مثلاً يهدى (علم الكفاءة) كل ربع سنة لأحسن مناجم الفحم . وتتنافس عمال مناجم الفحم لشرف الحصول على العلم .

والعمال الأبطال يكرمون بصفة خاصة في مناسبات عديدة ، كالدعاية في الصحف والراديو . . . إلخ . وكانت الشهرة في المجتمع القديم من نصيب فئة الاثرياء والزعماء السياسيين وكبار رجال الأعمال وإلى حد ما : الفنانين والأدباء والعلماء . أما الآن فيمكن للشخص أن يشتهر لأنه أحسن بناء أو أحسن عامل للصلب أو حتى أكفاً حالب بقرة الأمر الذى يقدم أقوى مرغّب للوصول إلى أعلى مستوى في العمل .

وبهذه الطريقة إرتبطت الحوافز الشخصية بالتقاليد الديمقراطية الحديثة والقيم الاخلاقية للمجتمع الاشتراكي .

٩ - الاجراءات الادارية لاعداد وتحقيق الخطط الاقتصادية القومية :

يحتاج الأمر إلى بعض الكلمات عن إجراءات إعداد خطط الاقتصاد القومي وعن تنفيذها عملياً .

يبدأ اجراء إعداد الخطة بالأهداف العامة التي تعدها لجنة التخطيط . وهذه الأهداف تعطى صورة إجمالية عن المهام الأساسية للخطة الجديدة . وفي حالة الخطط السنوية تعد هذه الأهداف قبل بدء تنفيذها بستة شهور وفي حالة الخطط طويلة الأجل (خطة الخمس سنوات مثلاً) تطول المدة إلى عام ونصف تقريباً . وتوضح هذه الأهداف لجميع الوزارات والمؤسسات التعاونية المركزية والمؤسسات المركزية للتجارة . وعلى أساس هذه الأهداف تعد كل وزارة أو كل مؤسسة مركزية أخرى أهدافاً أكثر تفصيلاً في الفرع من الاقتصاد القومي التابع لها (تتبع التعاونيات أغراض التخطيط لبعض الوزارات مثل وزارة التجارة ووزارة الصناعات الصغيرة ووزارة الزراعة) .

وترسل الوزارات إرشاداتها إلى مختلف المؤسسات الصناعية (إدارة الصناعة الكيميائية مثلاً) وهذه بدورها تحولها إلى المشروع . وعلى ضوء هذه الأهداف يقوم كل مشروع بإعداد الخطة الخاصة به . وتشترك نقابة العمال المحلية في إعداد خطة المشروعات . وقد يدعى عمال المشروعات أو أقسام منها للإشتراك في إعداد الخطة . وفي حالة التعاونيات قد يستدعى الأعضاء أو ممثلوهم ليشاركوا في إعداد الخطة .

وبعد أن تقوم المشروعات والتعاونيات بإعداد خططها المبدئية ، ترفع هذه الخطط لإدارة الصناعات إلى الوزارات أو إلى المؤسسات المركزية الأخرى التي تتبعها . وهذه بدورها تعد خطط الفروع بأكملها من الاقتصاد القومي . وترسل هذه الخطط من الوزارات والمؤسسات الأولى إلى لجنة التخطيط للدولة حيث تدمج في صورة خطة إقتصادية قومية واحدة أو ترفعها للجنة إلى الحكومة لاعتمادها .

ويختلف الإجراء الدستوري لاعتماد الخطة إلى حد ما باختلاف الدول .
ففي بولندا مثلاً ، يختص مجلس الوزراء باعتماد الخطط الاقتصادية السنوية ،
في حين أن الدستور يُلزم الخطط الاقتصادية طويلة الأجل لموافقة البرلمان .
وأهداف الخطط الاقتصادية طويلة الأجل (خطة الست سنوات مثلاً) تنشر
مقدماً وتعرض للمناقشة العامة في الصحافة وفي اجتماعات نقابات العمال والتعاونيات
وغيرها من المنظمات .

وتدعى أيضاً أكاديمية العلوم والمنظمات العلمية الأخرى لتشارك في المناقشة
وفي أعداد الخطط طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية . فعلى سبيل المثال ، شكلت
أكاديمية العلوم البولندية لجنة فرعية للكهرباء ، تقوم بوضع خطط طويلة الأجل
لتطوير الطاقة الكهربائية في بولندا . كذلك هناك لجنة جيولوجية لمسح البلاد
جيولوجياً . أما لجنة الزراعة فتقوم بأعداد خطط التنمية طويلة الأجل للزراعة .
ويتعاون حالياً معهد الاقتصاد لأكاديمية العلوم ومعهد الاقتصاد الزراعي وعدد
من المعاهد الفنية مع لجنة التخطيط القومي للدولة في أعداد الأهداف لخطة
السنوات الخمس الجديدة لبولندا والتي ستبدأ في عام ١٩٥٦ .

وقد نشر فعلاً في عام ١٩٥٣ جانب من الخطوط العامة لهذه الخطة الخمسية
كجزء من البرنامج الانتخابي للأحزاب السياسية والمنظمات التي تكون الجهة
القومية لبولندا (حزب العمال البولندي الاتحادي ، وحزب الفلاحين البولنديين
الاتحادي ، والحزب الديمقراطي ، والجمعية الكاثوليكية للسلام ، والمجلس
المركزي لنقابات العمال والمجلس الأعلى للتعاونيات ، واتحاد النساء البولنديات
 واتحاد الشباب البولندي) وقد نوقشت الأهداف مناقشة علنية وعامة أثناء
الحملة الانتخابية .

وتتحمل الوزارات المشرفة على الفروع المختلفة للاقتصاد القومي مسؤولية
تنفيذ الخطة . وتقع مسؤولية تنفيذ الخطة الاقتصادية بأكملها على مجلس الوزراء .
ويجمع مكتب الإحصاءات المركزية بيانات جارية عن مدى تحقيق الخطة ويرفعها
إلى لجنة التخطيط للدولة التي تنشر تقارير ربع سنوية عن التقدم في تنفيذ الخطة
كما ترسل تقارير شهرية لمجلس الوزراء .

ولتسهيل الرقابة على الخطة يطلب من مختلف الصناعات والمشاريع إعداد خطط ربع سنوية والآن يطلب منها أيضاً إعداد خطط شهرية . ويطلب من المشاريع بشكل مُلح أن تعد خططاً ليس للمشروع فقط ولكن لكل فرع متفرع منه . بل أصبح برنامج العمل يحدد واجبات واضحة لكل عامل .

ولتسهيل تحضير وتنفيذ الخطط ، توجد إدارة مستقلة للتخطيط في كل وزارة وكذلك إدارة لكل صناعة . ولكل مشروع أو مؤسسة وحدة تخطيط خاصة بها . فمدرسة التخطيط والاحصاء في وارسو مثلاً بها وحدة تخطيط تحضر مقدماً خطة للنشاط التعليمي وللأبحاث وكذلك الاحتياجات المالية والمادية التي تتضمنها الخطط . وهذه الخطط ترفع إلى وزارة التعليم العالي لضمها إلى الخطة القومية للتعليم العالي .

وتوجد بالإضافة إلى خطط الاقتصاد القومي خطط اقتصادية إقليمية ومحلية . والمنفذين في الحكومات المحلية والإقليمية مكاتب أو أقسام تخطيط خاصة بها وتختص الحكومة المحلية بإدارة الصناعات المحلية (مصانع الطوب مثلاً) التي تستخدم مواد محلية وتمتد الاحتياجات المحلية . وتتعاون هذه الأقسام أيضاً مع لجنة التخطيط للدولة في تخطيط التنمية الاقتصادية الخاصة بمناطقهم .

من الأهمية بمكان مشاركة من يقومون بتنفيذ الخطة (العمال والفنيين وأعضاء الجمعيات التعاونية ... الخ) وذلك لسببين :

١ — تؤدي إلى جعل الخطة واقعية وتجنب وضع الخطط الذي يثبت أنها غير عملية .

٢ — كما تخلق الاهتمام بين الجماهير في تنفيذ الخطة التي شاركوا فعلاً في إعدادها . وكما كانت إجراءات وضع الخطة ديمقراطية كلما كانت الخطة أكثر واقعية وكما ازداد اهتمام الجماهير بتحقيقها .

كذلك فإن اتباع الديمقراطية في إجراء وضع الخطة يفيد في التقليل من مخاطر خطئين ممكنين : خطأ التهوين في تقدير الإمكانيات ووضع أهداف منخفضة للغاية مما يؤدي إلى استخدام غير كامل للموارد المتاحة والعمال في العمل .

والخطأ الثاني هو المبالغة في تقدير ووضع خطط لا يمكن تحقيقها . وكثيراً ما وقعت الديمقراطيات الشعبية في الخطأين في فترة الابتداء . وقد اقتضى بلوغ الدقة في التقييم إكتساب بعض الخبرة والتجربة خلال الرحلة الأولى .

١٠ - ختام : تقييم التجربة السابقة :

قدمنا في هذا البحث عرضاً مختصراً عن المبادئ العامة للتخطيط الاقتصادي في الاتحاد السوفيتي وفي الديمقراطيات الشعبية : وقد أعطى اهتمام خاص لتجربة الديمقراطيات الشعبية نظراً لوجود القطاعات الخاصة في إقتصادها القومي مما يجعل خبرتهم في التخطيط لها أهمية خاصة لبلاد مثل الهند .

لقد نشأت أساليب وأشكال التخطيط الاقتصادي على أساس الوضع التاريخي الخاص وخبرة الدول التي اختارت طريق التنمية الاشتراكية . وبالرغم من أن الأوضاع الأساسية والخبرات واحدة في جميع هذه الدول إلا أنه يجب ملاحظة بعض الاختلافات والخصائص بين مختلف الدول .

إن الوضع التاريخي العالمي في عصر الرأسمالية الاحتكارية والاستعمارية أدى إلى أن تكون أولى الدول التي اتخذت طريق الاشتراكية دولاً متخلفة تضم كثيراً من العناصر الاقطاعية في بنائها الاجتماعي البالي . وكانت مشكلاتهم الأساسية هي التغلب على التخلف والقضاء على البناء الاجتماعي المتأخر والتصنيع . ويستثنى من ذلك تشيكوسلوفاكيا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية . فقد كان جزء من تشيكوسلوفاكيا المسمى سلوفاكيا متأخراً ومتخلفاً جداً بدرجة أكبر من كثير من دول أوروبا الشرقية الأخرى . كما تشمل جمهورية ألمانيا الديمقراطية بشكل عام الجانب الأقل تصنيعاً والأقل تقدماً من ألمانيا .

وللأسباب السابق توضيحها في هذا البحث ، لم يكن من الممكن حل المشكلة في إطار النظام الرأسمالي . وقد تطلب ذلك إصلاحات اجتماعية تنجز مهمة الثورة البرجوازية التي تأخر موعدها والتصنيع المخطط عن طريق تنمية القطاع الاشتراكي القومي . وقد تم هذا في روسيا عن طريق سلطة السوفيت ، وفي دول وسط وشرق أوروبا والصين وكوريا الشمالية وفيتنام بالديمقراطية الشعبية ، أي بقيام

دولة قضت على جانب كبير من تركيز القوة الاقتصادية في القطاع الخاص غير الديمقراطي — الخاضع للسيطرة الأجنبية — لتجعل من الممكن فتح الطريق أمام التقدم الاقتصادي المخطط . وقد اختلفت درجة ووسائل التغلب على تركيز القوى الاقتصادية القديمة تبعاً للظروف التاريخية الخاصة بكل دولة كما هو مشاهد بوضوح تام في المعاملة المختلفة للقطاع الرأسمالي في دول وسط وشرق أوروبا وفي الصين

ويوجد حالياً عدد من الدول المتخلفة — والتي لم تحدث ثورة ديمقراطية شعبية — رأت بوضوح تام أن التنمية الاقتصادية المخططة هي الطريق الوحيد للتغلب على تخلفها ورفع مستوى المعيشة لسكانها وتأكيدها الذي حصلت عليه حديثاً . وتعتبر الهند أبرز حالة لذلك . فقد بدأت تدرك العناصر القيادية في هذه البلاد أن الخطة الناجحة للتنمية الاقتصادية يجب أن تتضمن بناء قطاع مؤمم قوى كقوة دافعة لتنمية الاقتصاد القومي بأكمله ، وأن مثل هذا القطاع وحده يستطيع أن يضع الأسس الاقتصادية للاستقلال الوطني .

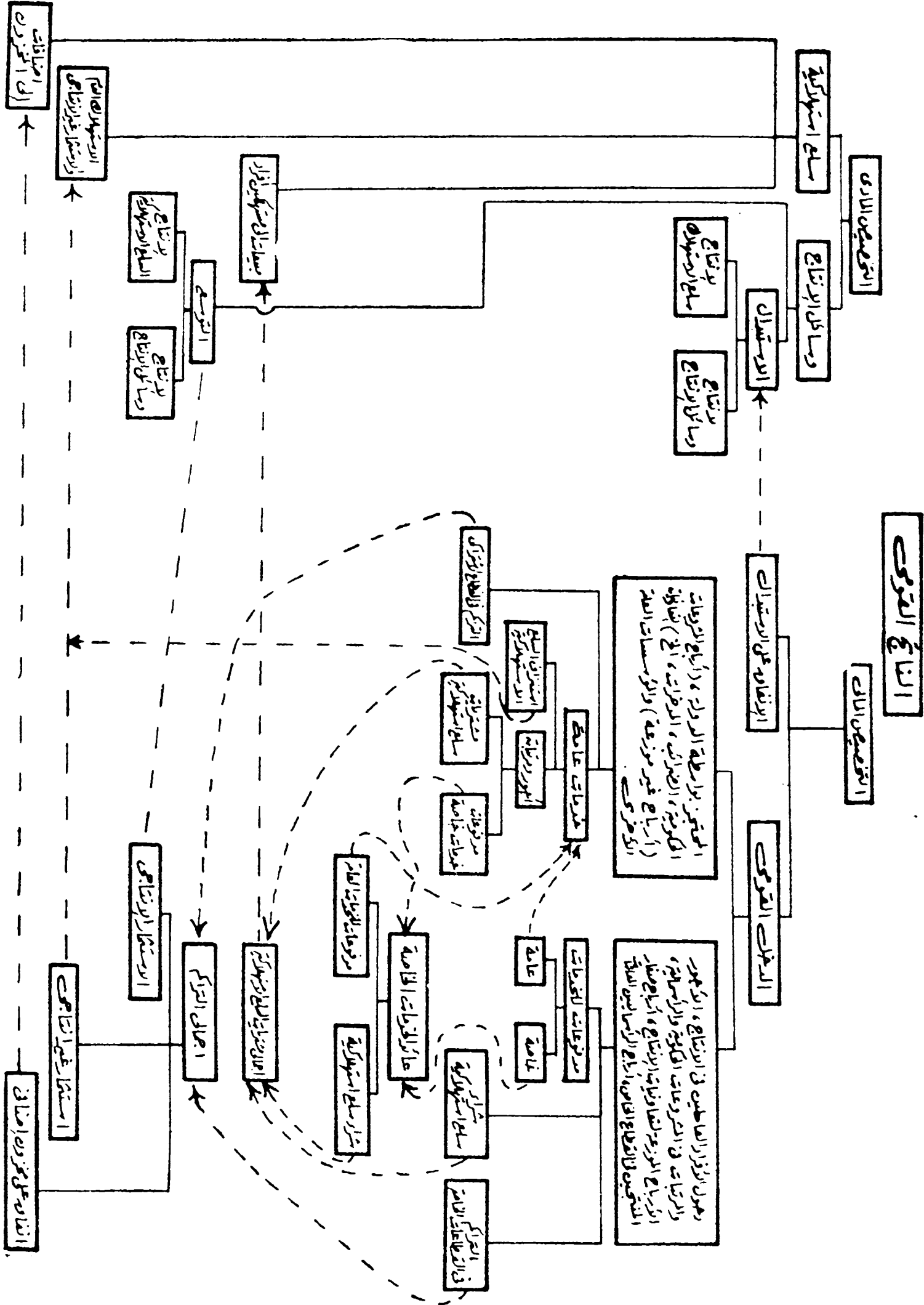
ويثور التساؤل عما وإلى أي مدى تعتبر خبرة الاتحاد السوفيتي والديمقراطيات الشعبية في التخطيط الاقتصادي ذات قيمة عملية لمثل هذه البلاد في ظل ظروفهم التاريخية المعلومة . يبدو لي أن هناك جانبين من جوانب هذه الخبرة قد تكون لهما جوانب تطبيقية .

الجانب الأول هو المبادئ العامة للتخطيط الاقتصادي بالنسبة إلى وضع أهداف مادية وتنسيقها مع موازين المدخلات — المخرجات وموازن الاستهلاك واستخدام قوة العمل المتاحة بالإضافة إلى المبادئ التي تحكم العلاقات بين تخصيص الموارد المادية والمالية . فهذه المبادئ تصلح لأي اقتصاد مخطط . ومع أن وسائل تمويل خطة الاقتصاد القومي ذات طبيعة عامة بقدر كاف ، إلا أنه يلزم الحذر الشديد عند نقل الخبرة من دولة إلى أخرى ويصدق هذا على أساليب تعبئة الحوافز والإجراءات الإدارية لإعداد الخطة والإشراف والرقابة على تنفيذها .

أما الجانب الآخر فهو علاقة الخطة الاقتصادية بالنسبة للقوى الاقتصادية الخاصة المركزة — الأجنبية والمحلية — التي قد تحول دون تحقيق الخطة على

انه يمكن القول كمبدأ عام ، أن التخطيط الناجح للتنمية الاقتصادية يجب أن يتضمن القضاء على (أو على الأقل تخفيف) مثل هذا التركيز للقوة الاقتصادية الخاصة التي قد تعوق تنفيذ الخطة . إن ما يعنيه هذا في صورة مقاييس أو إجراءات محددة سيختلف تبعاً للظروف التاريخية الخاصة بكل دولة ، بل قد يختلف حتى بالنسبة للمراحل المختلفة للخبرة التخطيطية للدولة . وعلى ذلك فسيتوقف الحل المحدد على الموقف الذي تتخذه مثل هذه القوى الاقتصادية الخاصة نحو الأهداف الرئيسية للتخطيط الاقتصادي القومي . وقد يتوقف هذا التشكيل بدوره على المدى الذي تقوم به الحكومة المسؤولة عن تحقيق الخطة القومية للتنمية الاقتصادية في الحصول على تأييد أوسع من القطاعات الشعبية ومنظماتها . ولا يمكن أن نزيد على هذا في الأحكام العامة . أما التطبيق الخاص بدولة كالفند فيجب أن يقوم به أشخاص أكثر كفاية من كاتب هذه السطور .

العلاقة بين الجوانب المادية والمالية لخطّة تقنية اقتصادية



الملحق رقم (١)
ميزان الوقود للاقتصاد القومى

طبقا للاحصاءات الاقتصادية وضع ا. ا. جوزولوف A.I. Gouzlov ، (باللغة الروسية) الجزء ٧

الاجمالى	ما يعادل الفحم	أنواع أخرى	الغاز	وقود	الممازوت	الزيت الأسود	الفحم الخشب	بنود الموازنة
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)	(٤)	(٣)
(١)								

(ب) الموارد المتاحة :

- ١ - إجمالى المخزون فى بداية العام يتضمن :
 - المخزون فى مراكز الإنتاج
 - المخزون لدى مؤسسة التسويق
 - المخزون لدى المستهلكين
- ٢ - إستخراج أو إنتاج الوقود :
- إجمالى الوزارات المختلفة أو للشروعات
- ٣ - الاستيراد
- ٤ - موارد أخرى

اجمالى الموارد المتاحة

(ب) استخدام للموارد :

- ١ - الصناعة : مختلف الوزارات أو المشروعات
- ٢ - النقل : إجمالى الأنواع المختلفة من النقل
- ٣ - متنوعة
- ٤ - الاستخدام والفاقد فى مراكز الإنتاج ،
- وعمليات التصنيع
- ٥ - التصدير

للملحق رقم (٢)
 العلاقات التوازنية بين فروع الاقتصاد القومي
 طبقاً للاحصاءات الاقتصادية وضع ا. اجوزولوف ، (باللغة الروسية) ، الجزء السابع

الإستهلاك والتراكم

بواسطة السكان		في	في	في	في	الانتاج السنوى (بالاسعار التي يدفعها المستهلكون)
الاجمالى	متضمننا السلع المادية التي تم الحصول عليها بواسطة التجارة السوفيتية	في التجارة ، في التوريدات ، المادية والفنية ، النقل في المواصلات	التكوين	البناء	الزراعة	الصناعة
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)
(١١)	(١٠)	(٩)	(

المحقق رقم (٣)
ميزان الإنتاج ، الإستهلاك والتراكم للنتاج الاجتماعي (طبقاً للمصدر السابق)

ميرال الإنتاج ، الإنتاج ومنتجات وخدمات																
التراكم خلال العام	(١٢)	الدخل القومى المتولد خلال العام	(١١)	الثروة القومية فى نهاية العام	(١٠)	الاستهلاك غير الانتاجى السنوى		الاجمالى	الإنتاج السنوى				الثروة القومية فى بداية العام	(٢)	(١)	إجمالي الناتج الإجمالى
						الاعمال	بواسطة المؤسسات والسكان والطابع غير الإنتاجى		بواسطة المؤسسات والسكان	بواسطة السكان	إنتاج القطاع الشحن	خدمة الانتاج ، النقل والمواصلات فى التسليمات ، المبيعات فى التجارة السوفيتية				
٦٠٠	(١٢)	٢٤٠٠	(١١)	١٠٦٠٠	(١٠)	١٨٠٠	١٦٠	١٦٤٠	١٦٠٠	(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	١٠٠٠٠
١٠٠	(١٢)	١٩٠٠	(١١)	٣١٠٠	(١٠)	١٨٠٠	١٦٠	١٦٤٠	١٩٠٠	(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	٣٠٠٠
٥٠٠	(١٢)	٥٠٠	(١١)	٧٥٠٠	(١٠)	—	—	—	٢١٠٠	(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	٧٠٠٠

الملحق رقم (٤)
ميزان موارد قوة العمل في الاقتصاد القومي
طبقاً للإحصاءات الاقتصادية وضع ١.١.٠ جوزالوف (بالروسية) الجزء السابع

بنسود الميزان	حالة	متوسط العدد السنوى		العدد في بداية العام	الزيادة أثناء العام	النقص أثناء العام	العدد في نهاية العام
		في المدن	باستبعاد في القرى				
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)

(أ) مصادر العمل المتاحة :

- ١ — عدد السكان الذين تقع أعمارهم في سن العمل
- ٢ — عدد المستخدمين الذين تزيد أعمارهم أو تقل عن سن العمل
- ٣ — العدد الكلى للسكان القادرين على العمل والأكبر والأصغر من سن العمل المستخدمين (١ ، ٢)

(ب) استخدام مصادر العمل :

- ١ — إجمالى عدد الأشخاص المستخدمين في الانتاج المادى

وم :

أشخاص يعملون في المشروعات الحكومية (طبقاً لإحصاءات الصناعات)

بينهم :

عمال

موظفون

أصحاب الحرف التعاونيون

(طبقاً لإحصاءات الصناعات)

المزارعون الجماعيون

الحرفيون والفلاحون في القطاع الخاص

- ٢ — إجمالى عدد الأشخاص الذين يعملون في المشروعات ذات الأغراض الاجتماعية والثقافية والادارات العامة للدولة

(طبقاً لإحصاءات الصناعات)

وم :

العمال والموظفون الأعضاء في الجمعيات التعاونية

- ٣ — الطلبة في سن العمل

- ٤ — الأشخاص الذين يعملون في الخدمات الشخصية واحتياطى

العمل

الإجمالى (١ + ٢ + ٣ + ٤)

الملحق رقم (٥)

ميزان الدخل النقدية والانفاق للسكان

طبقاً لإحصائيات الاقتصادية وضع ١.١.٠ حوز الوف (بالروسية) الجزء السابع

الانفاق والادخار

الدخل	إجمالي السكان	منهم غير الريفيين	الريفيون
-------	---------------	-------------------	----------

(١) إجمالي نفقات المشر وعات والمؤسسات والمنظمات الاشتراكية

وهي :

- ١ - شراء السلع من المصادر الحكومية والتجارة التعاونية ومؤسسات التغذية العامة
- ٢ - النفقات غير السلعية وشراء الخدمات
- ٣ - المدفوعات للجهاز المالي
- ٤ - للمدخرات
- ٥ - مدفوعات أخرى

(ب) نفقات شراء السلع والخدمات من الجمهور

(ج) التغير في لئزائيات النقدية للسكان

الدخل

الدخل	إجمالي السكان	منهم غير الريفيين	الريفيون
-------	---------------	-------------------	----------

(١) إجمالي الدخل من المشر وعات والمؤسسات والمنظمات الاشتراكية

وهي :

- ١ - الأجور
- ٢ - الدخل النقدية عن أيام العمل للمزارعين الجماعيين
- ٣ - إيرادات المزارعين من نتائج بيع للنتجات الزراعية للأفراد
- ٤ - إيرادات من الجهاز المالي
- (أ) معاشات ورواتب واعانات . . الخ
- (ب) فوائد على الودائع ومدفوعات التأمين
- ومقبوضات من الضمان الحكومي

٥ - مقبوضات أخرى

(ب) مقبوضات من بيع السلع والخدمات للسكان

الملحق رقم (٦)

ميزان الانتاج والتوزيع وإعادة التوزيع واستخدام الناتج الاجتماعى والدخل القومى طبقاً للاحصاءات الاقتصادية وضع ا. ا. جوزالوف (بالروسية) الجزء السابع

فروع الاقتصاد	القوى	و مجموعات	السكان	١ — المشر وعات الاشترا كية		المنتجة بالانتاج للمادى	مقسمه طبقاً للصناعات	واشكال للملكية
				(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)
التوزيع المبدئى للدخل القومى	الناتج الاجتماعى			(٦)				٣٩٠٠
	السلع للمادية المستهلكة فى الانتاج			(٦)				١٥٥٠
	الدخل القومى المولد			(٦)				٢٣٥٠
	عائد العمل فى الانتاج			(٥)				١٣٥٠ —
	الرصيد المبدئى للدخول الشخصية للسكان			(٦)				—
	الرصيد المبدئى للدخل العام			(٧)				١٠٠٠
	للمدفوعات للجهاز المالى والمصرفى			(٨)				٨٥٠
	مقبوضات من الجهاز المالى المصرفى			(٩)				٣٥٠
	عائد العمل فى الفروع غير الانتاجية			(١٠)				—
	إنفاق السكان على الخدمات			(١١)				—
	استهلاك الثروة المادية			(١٢)				—
	تراكم الثروة المادية			(١٣)				٥٠٠
	السلع المادية التى تسلمها السكان من المؤسسات والمنظمات والمشروعات غير الانتاجية			(١٤)				—
	التوزيع النهائى واستخدام	الناتج الاجتماعى	التوزيع الهائى واستخدام	الدخل	لاحلال السلع المادية المستهلكة فى الانتاج	(١٥)		
لاشباع الاحتياجات الشخصية المادية والثقافية للسكان					(١٦)			—
لتكرار الانتاج الاجتماعى الموسع والاحتياجات الاجتماعية والحكومية الأخرى					(١٧)			٥٠٠
الاستهلاك الكلى للناتج الاجتماعى					(١٨)			٢٠٥٠

تابع للملحق رقم (٦)

الإجمالي للاقتصاد القومى		٣ — السكان	٢ — المؤسسات والمنظمات والمشروعات غير الانتاجية (مقسمة طبقاً للصناعات وأشكال الملكية)	(١)	السكان	وبمجوعات	القومى	فروع الاقتصاد
٤٠٠٠	١٦٠٠	١٠٠	—	(٢)	النتائج الاجتماعية	الدخل القومى المولد	السلع للمادية المستهلكة فى الانتاج	النتائج الاجتماعية
٢٤٠٠	٥٠	٥٠	—	(٤)	عائد العمل فى الانتاج	الرصيد المبدئى للدخول الشخصية للسكان	الرصيد المبدئى للدخل العام	المدفوعات للجهاز المالى والمصرفى
—	١٣٥٠+	—	—	(٥)	مقبوضات من الجهاز المالى المصرفى	عائد العمل فى الفروع غير الانتاجية	إنفاق السكان على الخدمات	استهلاك الثروة المادية
١٤٠٠	١٤٠٠	—	—	(٦)	تراكم الثروة المادية	السلع المادية التى تسلمها السكان من المؤسسات والمنظمات والمشروعات غير الانتاجية	لاحتلال السلع المادية المستهلكة فى الانتاج	لاحتياجات الشخصية المادية والثقافية للسكان لتكرار الانتاج الاجتماعى الموسع والاحتياجات الاجتماعية والحكومية الأخرى
١٠٠٠	١٠٠	—	—	(٧)	الاستهلاك الكلى للنتائج الاجتماعية	١٢٠	١٨٣٠	٤٠٠٠
١١٠٠	١٥٠	١٠٠	٤٥٠	(٨)	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠
١١٠٠	٣٠٠	٢٢٠+	٢٢٠	(٩)	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠
١١٠٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	(١٠)	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠
١٨٠٠	١٦٤٠	١٦٠	٩٠	(١١)	١٣٠	١٣٠	١٣٠	١٣٠
٦٠٠	١٠	٩٠	—	(١٢)	١٣٠	١٣٠	١٣٠	١٣٠
—	١٣٠+	١٣٠	١٣٠	(١٣)	١٣٠	١٣٠	١٣٠	١٣٠
١٦٠٠	٥٠	٥٠	—	(١٤)	١٣٠	١٣٠	١٣٠	١٣٠
١٧٨٠	١٧٨٠	١٧٨٠	—	(١٥)	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠
٦٢٠	—	—	١٢٠	(١٦)	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠
٤٠٠٠	١٨٣٠	١٢٠	١٢٠	(١٧)	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠
٤٠٠٠	١٨٣٠	١٢٠	١٢٠	(١٨)	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠

الملحق ورقم (٧)

قائمة ميزان الاقتصاد القومي للأستاذ ستروملين نشر في مجلة (قضايا اقتصادية) فور بروس ايكو نو ميكي نوفمبر سنة ١٩٥٤

إجمالي المخزون من السلع المادية والاحتياطي في نهاية العام		إجمالي المخزون الاجتماعي					إعادة التوزيع الثاني (+ -)					الدخل القومي		الناتج الاجتماعي (إجمالي)					التكاليف الاجتماعية لتكرار الانتاج					إجمالي المخزون من السلع المادية والاحتياطي في بداية العام																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
		المخزون المتداول					المخزون الرئيسي							طبقاً لمكان الاستخدام		طبقاً لمكان الانتاج		جملة الناتج					سلع استهلاكية					مواد العمل					آلات العمل					غير الموزع					الموزع					إستهلاك المواد ج ٢					إستهلاك الآلات ج ١					المخزون المتداول					المخزون الرئيسي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																												
(٢١)	(٢٠)	(١٩)	(١٨)	(١٧)	(١٦)	(١٥)	(١٤)	(١٣)	(١٢)	(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																							
																					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					المخزون الرئيسي					الم				

[illegible]

بعض مسائل التخطيط الاقتصادى فى الدول النامية

١ - المشكلة الاقتصادية لاقتصاد نامى :

يتميز الاقتصاد النامى بأن الرصيد المتاح له من السلع الرأسمالية لا يكفى لتوظيف كل القوى العاملة المتاحة على أساس التكنيك الحديث للإنتاج . ويترب على ذلك أن يكون أمام مثل هذا الاقتصاد بديلان . أحد هذين البديلين هو توظيف القوى العاملة المتاحة على أساس تكنيك إنتاجى بدائى متخلف بما يعنيه من إنتاجية منخفضة للعمل وبالتالي معدل منخفض من الدخل الحقيقى للفرد . والبديل الآخر هو اختيار تكنيك الإنتاج أكثر تقدماً وإنتاجية أعلا للعمل ، ويعنى هذا ، على أى حال ، بطالة أو معدلاً منخفضاً من التوظيف لجزء من القوى العاملة ، وذلك لأن السلع الرأسمالية المتاحة لا تكفى لتوظيف كل القوى العاملة على أساس التكنيك الحديث للإنتاج . ويؤدى التوظيف الجزئى للقوى العاملة إلى انخفاض معدل الدخل القومى للفرد .

وعادة ما نجد هذين الموقفين فى الاقتصاديات النامية . فالأول يسود فى المجالات التى لم يدخل فيها بعد النموذج الرأسمالى للإنتاج أو التى لم يدخلها إلا فى شكل صناعات ريفية ينظمها التجار الرأسماليون . والثانى يوجد حيثما يحل الإنتاج الرأسمالى محل الحرف أو الصناعات الريفية بما يؤدى إلى إفلاس صغار المنتجين ويظهر الموقف الثانى أيضاً فى الزراعة حيث تعوق الأشكال الاقطاعية للملكية تطور ملكية صغار المزارعين أو حيث يحل النظام الرأسمالى للزراعة محل الإنتاج الفردى .

ويمكن عرض مشكلة الاختيار فى اقتصاد نامى كالآتى :

نفترض أن R تمثل قيمة الرصيد المالى المتاح للسلع الرأسمالية ، C قيمة

القوى العاملة الكلية الموظفة . ونشير بالرمز α إلى متوسط « كثافة رأس المال » في الإنتاج (التركيب العضوي لرأس المال طبقاً لماركس) . وبذلك تكون

$$\frac{r}{c} = \alpha \quad (1)$$

وإذا اعتبرنا أن c تمثل القوى العاملة الكلية الموظفة (مقاسة ، على سبيل المثال برجل / ساعة) وأن c هي متوسط معدل الأجر ، فإن

$$c = c \quad (2)$$

وبذا يكون التوظيف الكلى

$$\frac{r}{c} = c \quad (3)$$

وإذا رمزنا إلى القوى العاملة الكلية المتاحة بالرمز c . ففي هذه الحالة يكون الاقتصاد متخلفاً طالما كانت $c < c$ إذ أن الفرق بين c ، و c أى بين حجم قوة العمل وحجم العمالة يمثل حجم البطالة في المجتمع وبالتالي يمكن اعتبار c مقياساً لدرجة التخلف .

وطالما أن c لا يمكن أن تنخفض تحت حد أدنى معين يتناسب مع الاحتياجات الحيوية والاجتماعية اللازمة للمحافظة على الشعب العامل (تكلفة إنتاج القوى العاملة) ، فإن التوظيف الكلى لا يمكن أن يرتفع لمستوى التوظيف الكامل إلا بإحدى الطريقتين الآتيتين .

أما أن تنخفض α بدرجة كافية ويظل الاقتصاد عند مستوى منخفض من الإنتاجية ، أو أن r يجب أن ترتفع بدرجة كافية لتحقيق التوظيف الكامل مع وجود قيمة لـ c ، تتناسب مع التكنيك الحديث للإنتاج .

وهذه الأخيرة تستلزم تراكماً رأسمالياً . وتكون الزيادة النسبية في رصيد

وسائل الإنتاج متناسبة بالضرورة مع $\frac{c}{c}$ كما هو موضح في المعادلة (٣)

ومن الواضح أن التراكم الرأسمالى هو الطريق الوحيد لإخراج الإقتصاد من حالة التخلف . والمشكلة الرئيسية للإقتصاديات النامية تتمثل فى أن التراكم الرأسمالى لا يكفى لرفع ر إلى المستوى المطلوب خلال فترة زمنية قصيرة . والنتيجة المترتبة على إنخفاض إنتاجية العمل ، أو البطالة ، أو التوظيف غير الكامل ، هى أن فائض الدخل القومى الذى يزيد عن المطلوب لإعادة إنتاج القوى العاملة سوف نطلق عليه ببساطة الفائض الإقتصادى — يكون صغيراً .

وعلى أى حال ، فإن هذا لا يمثل أهم عقبة تعترض تراكم رأس المال . فالعقبة الأساسية تتمثل فى أن مثل هذا الفائض الإقتصادى كما هو متاح لا يستخدم للتراكم الرأسمالى فى الإقتصاديات النامية .

والأسباب التالية هى بصفة أساسية التى عاقت استخدام ذلك الفائض لإحداث التراكم الرأسمالى .

أحد هذه الأسباب هو النموذج الإقطاعى للإنتاج وطريقة الحياة التى تلاءم الطبقات الإقطاعية القديمة المسيطرة ويتميز النموذج الإقطاعى للإنتاج بإنخفاض الإنتاجية وبالتالي إنخفاض الفائض الإقتصادى . وعلى أى حال ، فإن هذه الطبقة الإقطاعية المسيطرة تستخدم هذا الفائض الصغير فى الاستهلاك الترفى ، أى فى أغراض غير إنتاجية . وفى هذا الصدد يمكن أن نتذكر تمييز الإقتصاديين الكلاسيكيين الإنجليز ، وبصفة خاصة سميث وريكاردو ، بين العمل المنتج وغير المنتج . فقد اتهم كل من سميث وريكاردو الطبقة الارستقراطية من ملاك الأراضى بتبديد موارد الدولة فى استهلاك ترفى واستخدام خدمات العمل استخداماً غير منتج بدلاً من الاستفادة من دخولهم فى تحقيق تراكم رأسمالى وبالتالي استخدام العمل فى أغراض إنتاجية . وطالما أن جزءاً كبيراً من البلاد النامية أصبحت خاضعة للحكم الاستعمارى ، فإن أعباء الحكم الاستعمارى المرتفعة أدت إلى زيادة تبديد هذا الفائض الإقتصادى الصغير . وحتى فى حالة استقلال أحد البلاد النامية فإن هذا التبديد يأتى من جانب حكامها المحليين ورجال الإدارة .

وفى عصر الرأسمالية الاحتكارية التى بدأت عند نهاية القرن التاسع عشر ، زاد استنزاف الفائض الإقتصادى للدول النامية فى الأغراض غير الإنتاجية بسبب

الأرباح التي يحصل عليها رأس المال الأجنبي . فرأس المال الأجنبي يدخل الدول المتخلفة وهي في ظل ظروف استعمارية أو شبه استعمارية . وبمعنى آخر فإنه يعامل تلك الدول على إنها احتياطات مأمونة للاستغلال الاحتكاري . أما عن الأرباح الاحتكارية المحققة بهذه الطريقة فإنه لا يعاد استثمارها بطريقة تحقق التقدم الاقتصادي للدول النامية . فجزء كبير من أرباح رأس المال الأجنبي يخرج من الدول النامية ويستخدم في التنمية الاقتصادية للدول المستعمرة ، (ويتضح هذا من زيادة رقم الواردات عن رقم الصادرات بصفة مستمرة في أهم الدول الرأسمالية في غرب أوروبا) ، أو أن هذه الأرباح تستثمر بطريقة لا تحقق منافسة للصناعات الأساسية المملوكة لنفس المجموعات الاحتكارية للدول المستعمرة . وطالما أن هذه الصناعات تعتبر صناعات ثقيلة ، فإن مثل هذه الأموال عندما يعاد استثمارها في الدول النامية فإنها تستثمر في صناعات السلع الاستهلاكية وفي إنتاج المواد الخام والمواد الغذائية .

ويؤدي هذا إلى ما يعرف بخاصية الاقتصاد ذو الجانب الواحد للدول النامية ، الذي يتسم بانخفاض عائد الإنتاج في قطاع رأس المال الكثيف من ناحية ، ومن ناحية أخرى يتسم ببطالة على مدى واسع وتوظيف غير كامل لصغار المنتجين الذين حطمتهم منافسة إنتاج المصانع الرأسمالية والسلع المصنوعة الواردة من الدول الصناعية الرأسمالية ، وفي نفس الوقت عدم كفاية تراكم رأس المال .

ويتبع ما سبق قوله ، أن تركيز معدل تراكم رأس المال ، الذي يعتبر الحل الوحيد للاقتصاديات النامية ، يتطلب إزالة العقبات التالية :

- (أ) القضاء على بقايا نموذج الإنتاج الإقطاعي وأساليب الحياة الإقطاعية ، الذي يتسم بإنتاج فائض اقتصادي منخفض ويبدد في استخدامات غير منتجة .
- (ب) التحرر من الحكم الاستعماري أو الحكام المحليين وسيطرة رجال الإدارة الذين يستخدمون جزءا من الفائض الاقتصادي في أغراض غير إنتاجية .
- (ح) التحرر من التبعية لرأس المال الأجنبي الاحتكاري الذي يحرم الدول المتخلفة من جزء من الفائض عن طريق سحب الأرباح وإعاقة التنمية الاقتصادية المتوازنة .

تلك هي المتطلبات الأساسية لأحداث معدل التراكم الرأسمالى يكفى لرفع درجة التوظيف ، وإنتاجية العمل وبالتالي الدخل القومى .

٢ - التراكم من خلال التنمية الاقتصادية المخططة

والحالة التى ذكرناها تفيد فى منع تبديد الجزء الأكبر من الفائض الاقتصادى فى أغراض استهلاكية أو استخدامه خارج البلاد النامية . وبالإضافة إلى تلك الإجراءات الخاصة بإزالة العقبات للأسراع فى التراكم الرأسمالى ، فإن هناك إجراءات إيجابية يجب أن تتخذ لتأكيد التراكم الرأسمالى المرغوب .

ففى ظل الظروف التاريخية الحاضرة — عصر الرأسمالية الاحتكارية والاستعمارية — فإن التراكم الرأسمالى السريع لا يمكن أن يتأكد أو يتم فى الدول النامية عن طريق رأس المال الخاص . فالخاصية المميزة للدول النامية هى افتقارها لطبقة غنية من الرأسماليين الصناعيين المحليين تتولى توجيه الموارد نحو استثمارات مادية لأغراض التنمية الصناعية . ومن المستحيل أن تتكرر الطريقة التى اتبعت فى دول أوروبا الغربية فى أوائل القرن التاسع عشر عندما تم التراكم الرأسمالى بالموارد الخاصة للطبقة الرأسمالية المتوسطة . حيث قامت الموارد المتحصلة من استغلال المستعمرات بتدعيم عملية التراكم فى أوروبا الغربية . وحتى فى ظل هذه الظروف المواتية ، كانت عملية التنمية الصناعية بطيئة نسبياً ، أبطأ من أن تكفى الاحتياجات الاجتماعية للعصر الحديث .

ولم يعد التصنيع والتنمية الاقتصادية ممكنين من خلال تدفق رأس المال الأجنبى . فرأس المال بصفة عامة ، غير مستعد للتدفق على الدول المتخلفة إلا بصفته محتكراً فى ظل ظروف استعمارية أو شبه استعمارية . ولن يؤدى هذا إلا إلى خلق بالوعة جديدة لتصرف الفائض الاقتصادى للدول النامية بما يؤدى إلى عرقلة التنمية الاقتصادية كما سبق أن ذكرنا .

وعلى أى حال فإنه فى ظل ظروف معينة مواتية ، كما هو الحال فى دولة كبيرة كالهند مثلاً ، حيث يوجد متنافسون أقوياء وسط مجموعات من رعوس الأموال الأجنبية الاقتصادية ، وحيث توجد مساعدات إقتصادية من دول غير

رأسمالية ، فانه يمكن الاستفادة إلى حد ما ، من رءوس الأموال الأجنبية في التنمية الاقتصادية ، إلا أن درجة الاستفادة في مثل هذه الظروف لا تزال محدودة . ولتهيئة الظروف حتى يمكن الاستفادة من رأس المال الأجنبي يستلزم الأمر تنمية الموارد الداخلية للدولة بغرض تقويتها وتدعيم استقلالها بدرجة تكفي لقبول رأس المال الأجنبي وفقاً لشروط الدوا. النامية .

وفي ظل الظروف التي ذكرناها ، لا يمكن أن تحدث التنمية الاقتصادية إلا على أساس الاستثمار العام ، أى عن طريق التراكم الذى تحدثه الدولة وبعض المؤسسات الأخرى (البلديات ، التعاونيات . . . الخ) ولذا يصبح الاستثمار العام أسلوباً استراتيجياً لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية .

فالموارد المادية اللازمة للاستثمارات العامة تتوفر في شكل قوى عاملة معطلة أو موظفة جزئياً ، وكذلك في شكل موارد طبيعية غير مستغلة : وتتمثل مشكلة التراكم بالضرورة في استخدام هذه الموارد بطريقة تخلق سلعاً رأسمالية ، أى وسائل الإنتاج . وهذه تتضمن استخدام الموارد المتاحة لتنمية صناعات السلع الإنتاجية ، حيث تعتبر تنمية صناعات السلع الإنتاجية الأداة الرئيسية للتقدم الاقتصادي للدول النامية .

ويمكن ، كما هو الحال في الهند ، إثبات أن التنمية السريعة لصناعات السلع الإنتاجية لا تكفي لامتنعاص كل القوى العاملة المعطلة أو الموظفة جزئياً . بل يجب أن يتم امتنعاص الجزء المتبقى بالطريقتين الآتيتين :

يمكن امتنعاص جزء عن طريق الإصلاح الزراعى بتوزيع الأرض على المزارعين المعدمين وكذلك الذين لا يملكون أرضاً تكفي لامتنعاص كل قواهم العاملة بالإضافة إلى التوطين في الأراضى الجديدة المستصلحة . وجزء آخر يمكن امتنعاصه في الحرف والصناعات الصغيرة . والطلب المرتفع على منتجات تلك الصناعات ، والذي تسببه زيادة التوظيف الناتجة عن الاستثمارات العامة وفي الصناعات الثقيلة وكذلك زيادة دخول المزارعين نتيجة لتطبيق الإصلاح الزراعى ، هذا الطلب يخلق سوقاً للإنتاج المتزايد للحرف والصناعات الصغيرة .

وتختلف طرق تمويل الاستثمارات العامة اللازمة للتنمية الصناعية السريعة باختلاف الظروف . وطالما أن الموارد المادية اللازمة للاستثمارات العامة متاحة ، فإن مشكلة التمويل يمكن حلها بصفة مبدئية . ففي الاتحاد السوفيتي والديمقراطيات الشعبية في أوروبا وآسيا تكونت الموارد المالية عن طريق :

(١) الأرباح (بما فيها ضريبة الأعمال) المحققة في الصناعات المؤممة .

(ب) مساهمة المزارعين في شكل جزء من إنتاجهم يسلم للدولة بأسعار مخفضة . كما أن تأمين الصناعات الكبيرة (والصناعات المملوكة للأجانب) والجهاز المصرفي ، وجه الموارد المالية الداخلية للاستثمار العام ، وكذلك يمكن الإصلاح الزراعي المزارعين من المساهمة بجزء من منتجاتهم في تصنيع البلاد وقد دعمت وسائل التمويل هذه بالضرائب والقروض التي حصلت عليها الدولة من الشعب .

وقد حاولت بلاد أخرى مثل إيران وبعض دول أمريكا اللاتينية ، تحرير نفسها من استغلال احتكار رأس المال الأجنبي دون أن تحدث بها ثورة ديمقراطية شعبية ، وكانت المحاولة ترمى إلى الحصول على موارد لتمويل الاستثمارات العامة للتنمية الاقتصادية عن طريق تأمين الموارد الطبيعية المملوكة للأجانب (مثل البترول والنحاس . . الخ) وهذه المحاولات فشلت بسبب التدخل السياسي الخارجي .

ففي الهند مثلاً ، إذا لم يتم تأمين الصناعات على مدى واسع في القريب العاجل ، فإن الموارد المالية اللازمة للاستثمارات العامة سوف تمول بصفة أساسية من الضرائب وقروض الدولة وكذلك عن طريق عجز الميزانية . وحتى تكون هذه الوسائل فعالة يجب أن تهدف إلى امتصاص الفائض الاقتصادي المتاح . وعلى أي حال ، فإنه في حالة خلق قطاع مؤمم كبير بواسطة الاستثمار العام ، فإن أرباحه سوف تصبح مصدراً هاماً لمزيد من الاستثمار العام ، والنتيجة هي نمو متزايد للقطاع العام .

٣ - دور القطاع المؤمم :

يعنى التصنيع والتنمية الاقتصادية عن طريق الاستثمارات العامة تنمية القطاع المؤمم في الاقتصاد . وهذا القطاع يصبح القوة الدافعة لتنمية الاقتصاد القومي كله . والجزء الأكبر من الاستثمار الجديد يحدث في القطاع المؤمم . فالقطاع المؤمم

هو الذى يدفع عملية خلق وظائف جديدة وهو الذى يولد دخولا جديدة .
فتمتية القطاع المؤمم تؤدى — إما بطريقة مباشرة من خلال مشترياته أو
بطريقة غير مباشرة من خلال الدخول الشخصية التى تولدت فيه — إلى خلق
طلب إضافى وسوق موسع للسلع الاستهلاكية التى ينتجها القطاع الخاص فى
الاقتصاد القومى . أى أن نمو القطاع الخاص يكون نتيجة دفعة يحدتها تنمية
القطاع المؤمم عن طريق الاستثمارات العامة .

وإذا حدث ، كما فى حالة معظم الدول النامية ، كالمند مثلاً ، أن كان جزء
كبير من الطاقة مستخدم فى القطاع الخاص الرأسمالى ، فإن الأرباح فى القطاع الخاص
الرأسمالى تزداد زيادة محسوسة بسبب التوسع فى الإنتاج دون حاجة إلى استثمارات
إضافية . وهذه الأرباح يمكن الاستفادة منها جزئياً ، عن طريق الضرائب
أو الاقتراض أو أى طرق أخرى ، للاستثمار فى القطاع المؤمم .

وتصنيع دولة نامية عن طريق الاستثمار العام يدل على أن الإنتاج ورأس المال
المستثمر فى القطاع المؤمم يزداد بسرعة تفوق سرعة زيادة الإنتاج ورأس المال
المستثمر فى القطاعات الخاصة . ولذا يزداد وزن القطاع المؤمم فى الاقتصاد القومى .

وتعتبر تنمية القطاع المؤمم ونموه فى الاقتصاد القومى بأسرع من نمو القطاع
الخاص ، تحت الظروف التاريخية الحاضرة ، شرطاً ضرورياً لتصنيع الدول
النامية . وحيث لا توجد الظروف السياسية والاجتماعية اللازمة لبناء القطاع
المؤمم (عن طريق الاستثمار العام) ونموه السريع ، فإن التقدم الاقتصادى
للدول النامية يصبح مستحيلاً وتظل الدولة متخلفة حتى تنضج الظروف السياسية
والاقتصادية .

٤ - الاشتراكية ورأسمالية الدولة :

إن التنمية والنمو السريع للقطاع المؤمم لا تحدد فى حد ذاتها طبيعة التنمية
الاقتصادية والاجتماعية للدولة . فهذه تتوقف على الغرض الذى يخدمه
القطاع المؤمم .

فالقطاع المؤمم يمكن أن يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للامة

كلها . وفي هذه الحالة يصبح النواة ونقطة البداية للتنمية في اتجاه المجتمع الاشتراكي . وعلى أى حال ، فإن القطاع المؤمم يمكن أيضاً أن يكون أداة لتدعيم مصالح القوى الاقتصادية الخاصة الموجودة ، أى رأس المال الاحتكارى المحلى منه والأجنبي وبقايا طبقة الإقطاع القديمة . وفي هذه الحالة يكون أداة لرأسمالية الدولة ، أى لخدمة النشاط الاقتصادى للدولة بغرض تنمية المصالح الرأسمالية.

ورأسمالية الدولة هى جزء عادى من الرأسمالية الاحتكارية الحديثة . ففي الولايات المتحدة الأمريكية تأخذ أساساً شكل اقتصاد التسليح . فالدولة تعمل كمشتري كبير للأسلحة التى تنتجها الشركات الخاصة وتبيعها إلى الدولة بأسعار احتكارية . وبهذه الطريقة يحول جزء من الدخل القومى من دافعى الضرائب إلى أرباح يحصل عليها رأس المال الخاص الاحتكارى .

وفي كثير من دول غرب أوروبا ، وبصفة خاصة فرنسا وإنجلترا ، نجد أن جزءاً كبيراً من القطاع المؤمم أنشئ بعد الحرب العالمية الثانية . وعلى أى حال فإن هذا القطاع وضع فى خدمة الرأسمالية الاحتكارية الخاصة وبالتالي يستخدم كأداة لزيادة استغلال الشعب بواسطة رأس المال الاحتكارى فكثير من الصناعات المؤممة تعمل بخسارة أو بربح منخفض بهدف مد الصناعات الرأسمالية بمواد خام رخيصة (مثل الفحم والقوى الكهربائية ووسائل المواصلات .. إلخ) . ويتولى الشعب ، عن طريق الضرائب التى يدفعها ، تغطية الخسائر أو تكاليف الاستثمار . وفي هذه الحالة يصبح القطاع المؤمم أداة لتحويل جزء من الدخل الذى يحصل عليه الشعب إلى أرباح لرأس المال الاحتكارى .

ولذا نجد أن الفرق بين قطاع رأسمالية الدولة فى الاقتصاد القومى وبين القطاع المؤمم الذى يعمل كنقطة بداية للتنمية نحو الاشتراكية يكمن فى الأهداف التى يخدمها القطاع المؤمم . فالاستثمار العام لرأسمالية الدولة ومشروعات رأسمالية الدولة تستخدم الضرائب المحصلة من الشعب لتغطية نفقات المرافق العامة لصالح الرأسمالية الخاصة وحدها ، بوسائل تحقيق الوفورات الخارجية ومصادر الأرباح المرتفعة . بينما يعمل الاستثمار العام الاشتراكي والمشروع المؤمم الاشتراكي على

توفير إحتياجات الأمة كلها وتنمية الاقتصاد القومى بطريقة متوازنة وتحريره من سيطرة إحتكارات القوى الاقتصادية الخاصة .

ويعتبر الاستثمار العام ونمو القطاع المؤمم أمراً ضرورياً لتقدم اقتصاد نام ولذا يمكن أن يؤدى إلى تنمية رأسمالية الدولة أو إلى تنمية فى الاتجاه الاشتراكي وأى طريق تتجه إليه التنمية يتوقف على علاقات القوى السياسية للطبقات الاجتماعية المختلفة ، وعلى أى طبقة أو طبقات اجتماعية تمارس بالفعل السلطة السياسية فى الدولة .

ويمكن القول بأن الاستثمار العام (بالمقارنة بمرحلة التخلف الموروثة) وخلق القطاع المؤمم فى دولة ذات طبيعة رأسمالية يعتبر خطوة فى سبيل تقدم دولة نامية . ويعنى التقدم من خلال الاستثمار العام فى دولة رأسمالية درجة معينة للتصنيع وتنمية اقتصادية عامة لم تكن تحدث فى غيابه . كما يعنى أيضاً تقليل اعتماد الرأسماليين المحليين على رأس المال الأجنبي المحتكر مما يعنى تحرير الدولة إلى حد ما من سيطرة الاستعمار . ولهذا السبب تعتبر تنمية رأسمالية الدولة فى دولة نامية ظاهرة تقدمية بصفة عامة.

وعلى أى حال ، فإن رأسمالية الدولة ، بالرغم من أنها قد تدفع دولة نامية للتقدم ، إلا أن مثل هذا التقدم لا يمكن أن يستمر فترة طويلة . فكما رأينا يجب أن ينمو القطاع المؤمم بدرجة أسرع من درجة نمو القطاع الخاص لأن الاستثمار العام تحت ظروف خاصة بدولة نامية حديثة ، هو القوة الدافعة لتنمية الاقتصاد القومى ككل . أما إذا اتخذ القطاع المؤمم طابع دولة رأسمالية ، فإنه يتضاءل ليصبح فى خدمة الرأسمالية الخاصة . وبذلك يتوقف الدور القيادى الذى يقوم به فى الاقتصاد وكذلك فى التنمية الاقتصادية للدولة . وأكثر من ذلك فإنه يكف عن خدمة أغراض التنمية المتوازنة للاقتصاد القومى . والنتيجة أنه ، فى الأجل الطويل ، يتوقف عن إحداث التنمية الاقتصادية تماماً . كما أنه فى الأجل الطويل لا يمكن أن يتحقق التقدم الاقتصادى فى دولة نامية إلا بتنمية الأسس الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي .

٢١ مايو سنة ١٩٥٥

بعض الملاحظات على تحليل جداول

المدخلات • المخرجات

١ - الغرض من تحليل جداول المدخلات - المخرجات :

إن تحليل العلاقات بين الصناعات ، ويقصد به عادة تحليل جداول المدخلات — المخرجات ، يخدم هدف إقامة علاقات كمية بين فروع الإنتاج المختلفة والتي يجب أن تظل بغرض تأكيد إنسياب الإنتاج في الاقتصاد القومي . فهي تدرس ظروف الترابط المشترك لنواتج مختلف فروع الاقتصاد القومي والترتب عن كون ناتج أحد الفروع يعتبر مصدراً لمدخلات الفروع الأخرى .

إن الفكرة التي تنادى بوجوب المحافظة على نسب معينة من نواتج فروع الاقتصاد القومي المختلفة مبنية على أساس تحليل التوازن في الاقتصاد السياسى الكلاسيكى والاقتصاديات الكلاسيكية الحديثة . والنسب المشار إليها قد صورتها النظريات الكلاسيكية والكلاسيكية الحديثة أساساً في بنود « أفقية » أى كنسب بين منتجات نهائية مقررة لإشباع رغبات المستهلكين . وفى ظل ظروف الرأسمالية المتنافسة ، حيث تسود حرية انتقال رءوس الأموال ، نجد أن ميل معدل الربح تجاه المستوى « العادى » فى كل فرع من فروع الاقتصاد القومي يؤدى إلى توازن الإنتاج فى الفروع المختلفة ، وفى حالة التوازن ، يتوازن الإنتاج مع الطلب على مختلف المنتجات . أما فى الاقتصاد المخطط ، فإنه من المعتقد أن التخطيط الملائم ينبغى أن يؤكّد إقامة نسب توازن .

وبينما تشير نسب التوازن « الأفقية » إلى شكل العلاقة بين نواتج الفروع المختلفة للاقتصاد القومي ، فإنها تغفل الحاجة إلى وجود نوع آخر من النسب لا تحددها ظروف طلب المستهلكين ، ولكن ظروف العلاقات التكنولوجية المتصلة بكون المنتج من سلع معينة يستخدم — كلياً أو جزئياً — كمدخلات فى

عملية إنتاج منتجات أخرى . ويمكن أن نطلق على هذه مشكلة النسب « الرأسية » .

ومشكلة النسب « الرأسية » هذه هي موضوع تحليل جداول المدخلات — المخرجات . وأول من وضع هذه المشكلة هو كيناي في « الجدول الاقتصادي » وقد فشلت النظريات الكلاسيكية في التنبه إلى أهمية الجدول فخواه . ولقد عالج ماركس الأمر بطريقة علمية منسقة وكذلك وضع حلاً جذرياً للمشكلة في نماذجه الخاصة بتكرار الإنتاج لرأس المال في المجلد الثاني لرأس المال . وبخلاف الاقتصاد السياسي الماركسي لم تعالج المشكلة إلا نادراً ، فالنظرية الاقتصادية الكلاسيكية الحديثة لم تدرس سوى شروط التوازن للنموذج « الأفقي » .

وعلى أى حال ، فانه في نظرية الدورات الاقتصادية للاقتصاديين البرجوازيين نجد أن مشكلة « العلاقات الرأسية » بين السلع الاستثمارية والسلع الاستهلاكية تفرض نفسها ، لأن مثل هذا النوع من العلاقات موجود في ظاهرة الأزمات والانكسارات . وبناء عليه فانها تلعب دوراً هاماً في النظرية الكينزية . فالخاصية الرأسية للعلاقات تسبب في هذا المجال « عدم تناسب » لا يحل تلقائياً بواسطة عملية التنافس من خلال تحريك رؤوس الأموال من فروع الاقتصاد الأقل ربحية إلى الفروع الأكثر ربحية . وهذه تفسر لنا أيضاً لماذا لم تتأكد تنمية اقتصادية تلقائية سلسلة في ظل الظروف الرأسمالية حتى لو كانت بعيدة عن العراقيل الناشئة عن بعض أشكال الرأسمالية الاحتكارية .

إن أهمية دراسة العلاقات « الرأسية » بين فروع الاقتصاد المختلفة ، أى تحليل جداول المدخلات — المخرجات ، ليست محدودة بظروف الاقتصاد الرأسمالي . فكما أشار ماركس ، طالما أن علاقات المدخلات — المخرجات قائمة على الظروف التكنولوجية للإنتاج ، فان نسباً ملائمة لهذه العلاقات يجب أن تبقى في أى نظام اقتصادي . ومن ثم فانه من الأهمية بمكان دراسة مثل هذه العلاقات لأغراض التخطيط الاقتصادي الاشتراكي بالإضافة إلى فهم ميكانيكية الاقتصاد الرأسمالي . ففي ظل الظروف الاشتراكية ، يعتبر تحليل جداول

المدخلات — المخرجات أداة ضرورية لتأكيد الترابط الداخلى للخطط الاقتصادية القومية :

ويأخذ تحليل جداول المدخلات — المخرجات فى الدول الاشتراكية شكل « موازين إحصائية » متنوعة تستخدم كأدوات للتخطيط الاقتصادى القومى . تلك الموازين صورت لتبلور الفكرة العامة التى هى أساس نماذج تكرار الإنتاج « لماركس » . وفى الولايات المتحدة صاغ « بروفيسور ليونتييف » نموذجاً لتحليل جداول المدخلات — المخرجات ، ويمكن تخيل هذا النموذج أيضاً على أنه بلورة لفكرة ماركس فى علاقات المدخلات — المخرجات التى تحدث فى عملية « تكرار الإنتاج » فى الإنتاج القومى . ويأخذ تحليل بروفيسور ليونتييف فى اعتباره العلاقات التكنولوجية بين المخرجات والمدخلات بوضوح تام . وبالرغم من أن هذا التحليل طبق أولاً على اقتصاد الولايات المتحدة إلا أنه مثل باقى تحليلات المدخلات — المخرجات يمكن تطبيقه فى اقتصاد اشتراكى . وفى الواقع أرى أن هذا التحليل لا مبرر له إلا إذا طبق كأداة للتخطيط الاقتصادى . فبالرغم من أن هذا التحليل طبق أولاً فى النظام الرأسمالى ، إلا أن التكنيك الخاص به يشير إلى أبعد من الحدود التاريخية للرأسمالية ولا يمكن الاستفادة به تماماً إلا فى ظل ظروف الاقتصاد المخطط .

٢ — النماذج الماركسية :

ينبنى تحليل تكرار الإنتاج لماركس على فكرتين :

أولاً : أن قيمة الناتج القومى الكلى خلال فترة زمنية (سنة مثلاً) يعتبر كأنه مكون من ثلاثة أجزاء :

— قيمة وسائل الإنتاج المستخدمة خلال هذه الفترة ويشار إليها بالرمز

— ر — ويعرفها ماركس « برأس المال الثابت المستخدم » .

— قيمة العمل المباشر القائم بالإنتاج ويشار إليه بالرمز — ح — ويعرفه

ماركس برأس المال المتغير ، أى « رصيد الأجور الدائرة » .

— الفائض المتولد ويشار إليه بالرمز — ف —

وبذلك يكون :

$$\text{الناتج القومي الكلى} = ر + ح + ف$$

وتعبر ر هنا عن إحلال وسائل الإنتاج المستخدمة ، ح + ف هي القيمة المضافة الكلية (أو الدخل القومي) .

ثانياً : يقسم الاقتصاد القومي إلى قطاعين : أحدهما ينتج وسائل الإنتاج ، والآخر ينتج السلع الاستهلاكية . وباستخدام الرموز ١ ، ٢ ، ٣ لتشير إلى هذين القطاعين على التوالى سوف نكتب :

$$\text{الناتج الكلى من وسائل الإنتاج} = ر_١ + ح_١ + ف_١$$

$$\text{الناتج الكلى من السلع الاستهلاكية} = ر_٢ + ح_٢ + ف_٢$$

$$\text{الإنتاج القومي الكلى} = ر + ح + ف$$

حيث :

$$ر = ر_١ + ر_٢ \quad ح = ح_١ + ح_٢ \quad ف = ف_١ + ف_٢$$

وفي حالة اقتصاد ساكن (إعادة الإنتاج البسيط لما ركس)

$$\text{الطلب الكلى على وسائل الإنتاج} = ر_١ + ر_٢$$

$$\text{الطلب الكلى على السلع الاستهلاكية} = ح_١ + ح_٢ + ف_١ + ف_٢$$

ويتساوى الطلب الكلى على وسائل الإنتاج مع احتياجات الإحلال المشتركة لكل من القطاعين ، كما وأن الطلب الكلى على السلع الاستهلاكية يتساوى مع رصيد الأجور المشترك وفائض كل من القطاعين .

فإذا ما ساوينا بين ناتج وسائل الإنتاج والطلب عليها نحصل على :

$$(١ - ٢) \quad ر_١ + ر_٢ = ر_١ + ح_١ + ف_١$$

$$(٢ - ٢) \quad \text{والتي تبسط إلى} \quad ر_٢ = ح_١ + ف_١$$

ونفس النتيجة نحصل عليها إذا ما ساوينا بين الطلب الكلى وناتج السلع

الاستهلاكية وهي :

$$(٣ - ٢) \quad ح_١ + ح_٢ + ر_٢ = ف_١ + ف_٢ + ر_٢$$

وهي كذلك لأن الإنتاج القومي الكلي محدد . ويمكن استنتاج معادلة (٢ - ٣) من معادلة (٢ - ١) .

وتشير معادلة (٢ - ٢) إلى علاقة مدخلات — مخرجات بين جزئي الاقتصاد القومي فإذا ما كتبنا :

$$\begin{array}{c} \boxed{r_1 + c_1 + f_1} \\ \swarrow \\ (2-4) \quad \boxed{r_2} + c_2 + f_2 \end{array}$$

القطاع (١) ينتج وسائل الإنتاج . وجزءا من إنتاجه يعادل في القيمة r_1 محتجز داخل القطاع لإحلال وسائل الإنتاج المستخدمة . والباقي (في الشكل) يعادل في القيمة $c_1 + f_1$ يحول إلى القطاع (٢) في مبادلة للسلع الاستهلاكية . والقطاع (٢) ينتج السلع الاستهلاكية . وجزءا من إنتاجه يعادل في القيمة $c_2 + f_2$ محتجز داخل القطاع للاستهلاك . والباقي (في الشكل) يعادل في القيمة r_2 يحول للقطاع (١) في مبادلة لوسائل الإنتاج اللازمة للإحلال محل المستخدم . ولإنسياب ذلك الإنتاج ، يجب أن يتكافأ ناتج القطاعين بطريقة تحدث تبادلا متوازنا بين القطاعين ، أي :

$$r_2 = c_1 + f_1$$

ولذا فالجدول السابق (٢ - ٤) يشير إلى علاقات المدخلات — المخرجات بين القطاعين . والمعادلة (٢ - ٢) تعطي حالة التوازن المناسب بين القطاعين . وفي حالة اقتصاد متوسع (تكرار الإنتاج الموسع لماركس) لا يستهلك كل الفائض ، فجزء منه يتراكم لزيادة حجم وسائل الإنتاج ولتوظيف عدد أكبر من القوى العاملة . وسوف نعبر عنه بكتابه :

$$f = f_c + f_r + f_h$$

حيث f_c هو الجزء المستهلك من الفائض ، f_r هو الجزء من الفائض المستخدم في زيادة حجم وسائل الإنتاج ، f_h هو الجزء من الفائض المستخدم لتوظيف عدد أكبر من القوى العاملة .

و بتقسیم الاقتصاد إلى قطاعین ، كما سبق ، نحصل على :

النتائج الكلية من وسائل الإنتاج = $r + c + f_1 + f_2 + f_3$

$$\text{الناتج الكلى من السلع الاستهلاكية} = r_2 + c_2 + f_2 + f_{2r} + f_{2c}$$

الإنتاج القومي الكلي = ر + ف + ف + ف + فر + فـح

بالإضافة إلى أن

$$\text{الطلب الكلى على وسائل الإنتاج} = 1 + 2 + 1_{\text{فر}} + 1_{\text{فر}} =$$

الطلب الكلى على السلع الاستهلاكية = $C_1 + C_2 + F_1 + F_2$

$$+_{\text{ف}} +_{\text{ف}}$$

ويتساوى الطلب الكلى على وسائل الإنتاج مع الإحلال المشترك واحتياجات

التوسع لكل من القطاعين . كما يتساوى الطلب الكلى على السلع الاستهلاكية

مع رصيد الأجور المشترك والتوسع المشترك لرصيد الأجور ، والفائض المشترك

المستهلك في القطاعين .

وتساوى الطلب والناجى من وسائل الإنتاج يتضمن .

$$r_1^f + r_1^{-f} + r_1^f + r_1^f + r_1^f = r_1^{-f} + r_1^f + r_1^f + r_1^f$$

(୦ - ୧)

والذى يؤدى الى :

$$(٦-٢) \quad \text{ح}_٢ + \text{ح}_٢\text{ف} = \text{ح}_١ + \text{ح}_١\text{ف} + \text{ح}_٢\text{ف}$$

ونفس النتيجة يمكن الحصول عليها من حالة تساوى الطلب والناجى من السلع

الاستهلاكية . وتشير المعادله (٢ - ٦) إلى علاقة مدخلات - مخرجات بين

الجزءين في اقتصاد متوسع ويمكن تمثيلها بالجدول التالي :

$$\boxed{r + r_f + r + r_f + r}$$

$$(\gamma - \gamma)$$

$$r + r^{-f} + r + r^{-f} + r$$

وفي القطاع (١) نجد جزءاً من الإنتاج يعادل القيمة $r_1 + f_1$ محتجز

فى القطاع لإحلال وسائل الإنتاج المستخدمة وللتوسع فى حجم وسائل الإنتاج فى القطاع . والباقى (الذى يتضمنه المستطيل) يحول لقطاع (٢) فى مبادلة للسلع الاستهلاكية .

وفى قطاع (٢) يحتجز جزء من الإنتاج للاستهلاك ويعادل فى القيمة ح_٢ + ف_٢ + ف_٣ ح والباقى (الذى يتضمنه المستطيل) يحول لقطاع (١) فى مبادلة لوسائل الإنتاج لإحلال وسائل الإنتاج المستخدمة وللتوسع فى حجم وسائل الإنتاج فى القطاع . ولذا فالتوازن الملائم بين القطاعين يعبر عنه فى المعادلة (٢ - ٦) .

٣ - علاقات المدخلات - المخرجات فى نموذج قطاعات متعددة :

صممت جداول بروفيسور ليونتييف لدراسة العلاقات بين عدد أكبر من قطاعات الاقتصاد القومى . لنفرض أن الاقتصاد مقسم إلى (ن) من قطاعات الإنتاج نشير إليها بالرموز ١ ، ٢ ، ٣ ، ... ، ن . وتشير س_ر إلى الإنتاج الكلى أو الاجمالى فى القطاع (ر) و س_و إلى كمية الإنتاج للقطاع (ر) المحول للقطاع (و) ليستخدم كمدخل . وبالإضافة إلى ذلك تشير س_ر إلى الإنتاج الصافى للقطاع (ر) ، أى ، ذلك الجزء من الناتج الاجمالى س_ر الغير مخصص لقطاعات أخرى لإستخدامه كمدخل . ويمكن استهلاك الناتج الصافى س_ر أو يصدر أو يتراكم بغرض الإستثمار .

وبذلك يكون .

هـ

$$س_{ر} = مح س_{ر} + س_{ر} \quad (مح = ١ \dots ٢ \dots ٣ \dots ن) \quad (١ - ٣)$$

$$و = ١$$

ومن المناسب تمثيل علاقات المدخلات - المخرجات بين قطاعات الاقتصاد فى شكل جدول كالآتى :

س ^١	س ^{١١} س ^{٢١} س ^{١٠}	س ^١
س ^٢	س ^{١٢} س ^{٢٢} س ^{٢٠}	س ^٢
(٢-٣)
س ^٣	س ^{١٣} س ^{٢٣} س ^{٣٠}	س ^٣

والعناصر الموجودة في المصفوفة المربعة في وسط الجدول تمثل علاقات المدخلات — المخرجات ، أو التدفقات بين مختلف فروع الإقتصاد القومى (وتسمى أيضاً تسليمات بين القطاعات) .

ويمثل العامود على الجانب الأيسر الإنتاج الصافى لكل قطاع على حده ، بينما يمثل العامود على الجانب الأيمن إجمالى الإنتاج لكل قطاع على حده . وتخضع السطور للعلاقة المتوازنة معبراً عنها بالمعادلة (٣ — ١) .

وطالما أن عملية الإنتاج لا تتطلب استخدام وسائل الإنتاج فقط بل تتطلب أيضاً استخدام العمل المباشر ، فاننا يمكن أن نتوسع في جدول المدخلات — المخرجات السابق بإدخال كميات القوى العاملة الموظفة في الإنتاج . ولنشير إلى مجموع القوى العاملة المتاحة في الإقتصاد القومى بالرمز س . والقوى العاملة الموظفة في إنتاج ناتج القطاع م في الإقتصاد بالرمز م . وأخيراً نشير إلى القوى العاملة غير المستخدمة في عمليات إنتاجية بالرمز سـ . والأخيرة قد تكون غير موظفة (احتياطي عمل) أو موظفة في أعمال غير إنتاجية ، أى في أعمال لا تنتج سلعاً مادية (خدمات شخصية مثلاً) . فاذا ما أخذنا في الاعتبار تخصيص القوى العاملة الكلية يصبح لدينا المعادلة الآتية :

$$س = م + سـ \quad (٣ - ٢)$$

$$١ = م$$

وبإدخال تخصيص القوى العاملة في جدول المدخلات — المخرجات نحصل على الجدول التالى

(٣-٤)	س.س	س.س ١٠ س.س ٢٠	س.س
	س.س ١	س.س ١١ س.س ٢١	س.س ١
	س.س ٢	س.س ١٢ س.س ٢٢	س.س ٢
	: :	: : : : : :	: :
	س.س	س.س ١ س.س ٢	س.س
		ص ١ ص ٢	

والعناصر الموجودة في المصفوفة المربعة في وسط الجدول هي « تدفقات داخلية » لتسليمات بين القطاعات . ويمثل السطر العلوي في الوسط تخصيص القوى العاملة لفروع الإقتصاد المختلفة . وبالمثل ، كما سبق ، يمثل العمود بالجهة اليسرى المتبقى من القوى العاملة الذي لم يخصص للعمل الانتاجي (س.س) ، وكذلك الانتاج الصافي لكل قطاع على حده (س.س و $s = 1, 2, \dots, n$) ويمثل العامود على الجانب الأيمن القوى العاملة الكلية س.س وكذلك اجمالي النواتج س.س ($s = 1, 2, \dots, n$) للفروع المختلفة .

ويمكن أن يعبر عن المدخلات في الجدول إما بوحدات كمية أو وحدات قيمية . وفي الحالة الأخيرة يطلق على الجدول في بعض الأحيان اسم « جدول صفقات Transaction table » أكثر مما يطلق عليه اسم جدول « مدخلات - مخرجات » . وأيا كانت الوحدات ، فإن سطور الجدول يمكن أن تجمع دائماً ، لكل سطر يعبر عنها في نفس الوحدات (على سبيل المثال رجل/ساعات ، أطنان جالونات ، ياردات ، قطع) ولذا فإن المعادلات (٣ - ١) (٣ - ٢) تسرى في كل الظروف . ويمكن أن يطلق عليهم اسم « معادلات التخصيص allocation equations » .

وعلى أي حال فإن الأعمدة يمكن أن تجمع فقط إذا كانت مدخلات الجدول

يعبر عنها بوحدات قيمة (روية مثلاً) ، أى إذا كان الجدول جدول صفقات ، وإلا فإن بنود العمود تكون غير متجانسة . وسوف نكتب تلك المجاميع بالشكل التالى .

$$ص و = س.و + محس و (و = ١ ، ٢ ، ... ، ن) (٣ - ٥)$$

$$١ = م$$

ومن الواضح أن (ص و) هى تكلفه الإنتاج للفرع (و) ، س.و هى تكلفه القوى العاملة المستخدمة فيه ، محس و تكلفه وسائل الإنتاج المستخدمة فى إنتاج الناتج .

ويمكن أن نسمى المعادلات (٣ - ٥) « بمعادلات التكلفة Cost equations » وتكاليف إنتاج المنتجات فى فروع الاقتصاد المختلفة يشار إليها فى السطر الواقع فى أسفل الجدول (٣ - ٤) .

وزيادة قيمة الإنتاج لفرع من فروع الاقتصاد القومى فوق تكاليف ذلك الإنتاج ، هو الفائض المنتج فى هذا الفرع . وبالإشارة إلى الفائض المنتج فى الفرع (و) بالرمز ف و فأننا نحصل على

$$ف و = س و - ص و (٣ - ٦)$$

وعلى ضوء (٣ - ٥) فإن .

$$س و = س.و + محس و + ف و (م = ١ ... ٦) (٣ - ٧)$$

$$١ = م$$

وهذه العلاقة التى فى نموذج متعدد القطاعات « multi-sector » تماثل تجزئة ماركس لقيمة إنتاج فرع من فروع الاقتصاد القومى إلى ر و + ح و + ف و (و = ١ ، ٢) . وهناك م س و وتعبر عن ر و س و تعبر عن ح و فى نموذج ماركس . والقيمة المضافة فى القطاع هى س و + ف و .

وبإدخال الفائض المنتج في فروع الاقتصاد المختلفة في جدول الصفقات ،
وبأخذنا في الاعتبار العلاقة (٣ — ٧) فإننا نحصل جدول الصفقات التالي .

(٣ — ٨)	س .	س ١ . س ٢٠ س ١٠ .	س .
	س ١	س ١١ س ٢١ س ١٠	س ١
	٠ .	٠ ٠ .	٠ .
	س ٢	س ١٢ س ٢٢ س ١٠	س ٢
	ف ١	ف ٢ ف ١٠	ف ١
	س ١	س ٢٣ س ١٠	س ١

وواضح من الجدول (٣ — ٨) أن الإنتاج الإجمالي لفرع ما ، وليكن
س_١ يمكن الحصول عليه إما بتجميع مدخلات سطر أو بتجميع مدخلات
عمود . والنتيجة التي نحصل عليها .

$$\begin{aligned} & \text{و} = \text{س} + \text{س} = \text{س} + \text{س} \\ & \text{و} = \text{س} + \text{س} = \text{س} + \text{س} \\ & \text{و} = \text{س} + \text{س} = \text{س} + \text{س} \\ & \text{و} = \text{س} + \text{س} = \text{س} + \text{س} \end{aligned}$$

وهذه تنتج مباشرة من المعادلات (٣ — ١) ، (٣ — ٧) — وعلى كل
من جانبي المعادلة (٣ — ٩) نجد أن س_١ س_٢ تظهر داخل علامة الجمع :

وهو الجزء من الناتج المتبقى في القطاع للإحلال . وبمحذف س_١ س_٢ من المعادلة

$$\text{نحصل على } \text{و} = \text{س} + \text{س} = \text{س} + \text{س}$$

$$+ F_r (r = 1, \dots, n) (3-10).$$

وهذه المعادلة تنص على أن التدفق (مقاساً بوحدات قيمية) من القطاع للقطاعات الأخرى مضافاً إليه الإنتاج الصافي = التدفق من القطاعات الأخرى مضافاً إليه القيمة المضافة في القطاع .

ومعادلة (3-10) هي الشبيهة ، في نموذج قطاعات متعددة ، بالمعادلات الماركسية (2-2) ، (2-6) في القسم السابق والموجودة في نموذج قطاعين . والمعادلات الماركسية المشار إليها أمكن الوصول إليها — مثل معادلة (3-10) — بمساواة قيمة الإنتاج للقطاع والتخصيص الكلي لإنتاج القطاع وبحذف الجزء المحتجز من الإنتاج في القطاع من الجانبين .

ولكى نرى التشابه التام للمعادلة (3-10) ومعادلات نموذج القطاعين الماركسية ، دعنا نحول معادلة (3-10) في الطريقة الآتية .

نفترض أن جزء من الإنتاج الصافي S_r أعيد استثماره في القطاع والجزء الآخر استهلك أو خصص للقطاعات الأخرى ؛ والأجزاء المناظرة سوف نشير إليها بالرمز S_r و S_r على التوالي ، وبذا نحصل على

$$S_r = S_r + S_r (r = 1, \dots, n) (3-11).$$

وكذلك نفترض أن جزء من الفائض المنتج في القطاع يستخدم في الاستهلاك وجزء لتوظيف قوى عامله إضافية في القطاع وجزء آخر للإضافة إلى وسائل الإنتاج المستخدمة في القطاع . ونشير إلى تلك الكميات بالرموز F_r و F_r ، S_r على التوالي وبذلك .

$$F_r = F_r + F_r + S_r (3-12).$$

وبالتعويض من (3-11) ، (3-12) في المعادلة (3-10) وبحذف S_r من الجانبين فإن المعادولة تختزل إلى

$$\begin{aligned} & \text{و} \neq \text{س} \text{س} \text{و} + \text{س} \text{س} \text{و} = \text{و} \neq \text{س} \text{و} \text{و} + \text{س} \text{و} \text{و} + \text{ف} \text{و} \text{و} . \\ & + \text{ف} \text{و} \text{و} (\text{س} = 0.01) (3 - 13) . \end{aligned}$$

وفي هذا الشكل لا تحذف فقط الكميات $\text{س} \text{و} \text{و}$ المحتجرة في القطاع

بغرض الاحلال ولكن يحذف أيضاً الكمية المحتجرة في القطاع بغرض التوسع . وتذكر المعادلة (3 - 13) أن صافي التدفق للقطاعات الأخرى وللإستهلاك يتساوى مع التدفق من القطاعات الأخرى ومع الجزء من القيمة المضافة غير المحتجرة في القطاع . وهذا هو ما يقابل تماماً — في نموذج قطاعات متعددة — المعادلة الماركسية (2 - 6) في القسم السابق .

وإذا خفض عدد القطاعات إلى اثنين ، تصبح المعادلة (3 - 13) متطابقة مع معادلة (2 - 2) في القسم السابق . وفي هذه الحالة تختزل (3 - 13) إلى :

$$\text{س} \text{و} + \text{س} \text{و} = \text{س} \text{و} + \text{س} \text{و} + \text{ف} \text{و} + \text{ف} \text{و} \quad (3 - 14)$$

وهنا يصبح جدول الصفقات المناظر كالتالي :

(3 - 15)	$\text{س} \text{و} + \text{س} \text{و} = \text{س} \text{و} + \text{س} \text{و} + \text{ف} \text{و} + \text{ف} \text{و}$	$\text{س} \text{و} + \text{س} \text{و} = \text{س} \text{و} + \text{س} \text{و} + \text{ف} \text{و} + \text{ف} \text{و}$	$\text{س} \text{و} + \text{س} \text{و} = \text{س} \text{و} + \text{س} \text{و} + \text{ف} \text{و} + \text{ف} \text{و}$
	$\text{س} \text{و} + \text{س} \text{و} = \text{س} \text{و} + \text{س} \text{و} + \text{ف} \text{و} + \text{ف} \text{و}$	$\text{س} \text{و} + \text{س} \text{و} = \text{س} \text{و} + \text{س} \text{و} + \text{ف} \text{و} + \text{ف} \text{و}$	$\text{س} \text{و} + \text{س} \text{و} = \text{س} \text{و} + \text{س} \text{و} + \text{ف} \text{و} + \text{ف} \text{و}$
	$\text{س} \text{و} + \text{س} \text{و} = \text{س} \text{و} + \text{س} \text{و} + \text{ف} \text{و} + \text{ف} \text{و}$	$\text{س} \text{و} + \text{س} \text{و} = \text{س} \text{و} + \text{س} \text{و} + \text{ف} \text{و} + \text{ف} \text{و}$	$\text{س} \text{و} + \text{س} \text{و} = \text{س} \text{و} + \text{س} \text{و} + \text{ف} \text{و} + \text{ف} \text{و}$
	$\text{س} \text{و} + \text{س} \text{و} = \text{س} \text{و} + \text{س} \text{و} + \text{ف} \text{و} + \text{ف} \text{و}$	$\text{س} \text{و} + \text{س} \text{و} = \text{س} \text{و} + \text{س} \text{و} + \text{ف} \text{و} + \text{ف} \text{و}$	$\text{س} \text{و} + \text{س} \text{و} = \text{س} \text{و} + \text{س} \text{و} + \text{ف} \text{و} + \text{ف} \text{و}$

والقطاع (1) ينتج وسائل الإنتاج . بينما ينتج القطاع (2) سلع الاستهلاك . وطالما أن سلع الاستهلاك ليست وسائل للإنتاج ، $\text{س} \text{و} = 0$ ، وطالما أن وسائل الإنتاج لا تستهلك ، تكون $\text{س} \text{و}$ وسائل الإنتاج المخصصة

للقطاع (٢) للتوسع . فإذا ما استخدمنا رموز القسم السابق فالتا نكتب :

$$س١ = ح١ ؛ س٢ = ح٢$$

$$س١١ = ر١ ؛ س٢١ = ر٢ ؛ س١٢ = ٠$$

$$س٢٢ = ف٢ر ؛ ف١ = ف١ح$$

وعلى ذلك تأخذ المعادلة (٣ — ١٤) الشكل

$$ر٢ + ف٢ر = ح١ + ف١ح + ف١$$

والتي تطابق معادلة (٢ — ٦) فى القسم السابق . وفى اقتصاد ساكن .

$$ف٢ر = ف١ح = ٠ ، وتختزل المعادلة إلى ر٢ = ح١ + ف١ ، أى$$

لمعادلة (٢ — ٢) فى القسم السابق .

وينبغى أيضاً ملاحظة أن من بين معادلات (٣ — ١٠) أو (٣ — ١٣)

وهى تساوى (٣ — ١٠) هناك معادلات مستقلة عددها (١ — ١) فقط .

ومن الواضح من جدول الصفقات (٣ — ٨) أن :

$$\text{محور} (\text{محور} + \text{سرو} + \text{سدر}) \equiv \text{محور} (\text{س.س} + \text{محور} + \text{سور})$$

$$+ \text{فر}) \equiv \text{محور} \text{س.س} \dots (٣ — ١٦)$$

وهذه تعنى بصورة مباشرة أن احد معادلات (٣ — ١٠) يمكن أن

تستنتج من الـ (١ — ١) الباقية . وهذه تناظر خاصة نموذج القطاعين

الماركسية حيث تنشأ علاقة واحدة فقط بين القطاعين مثل معادلة (٢ — ٦)

أو (٢ — ٢) فى القسم السابق .

وبحذف الجمع المزدوج فى كل من جانبي المتطابقة (٣ — ١٦) نحصل على :

$$\text{محور} \text{س.س} = \text{محور} \text{س.س} + \text{محور} \text{فر} \dots (٣ — ١٧)$$

والتي تشير إلى أن الإنتاج الصافى للاقتصاد القومى ، أو الدخل القومى

يتساوى مع القيمة المضافة الكلية خلال الفترة موضع الاعتبار .

٤ — العلاقات التكنولوجية والعلاقات القيمة :

لكى ندرس أثر الظروف التكنولوجية للإنتاج على علاقات المدخلات —

المخرجات ، علينا أن نميز تماماً بين جداول المدخلات — المخرجات المعبر عنها

بوحداث كمية وجداول الصفقات المعبر عنها بوحداث قيمية . ولهذا الغرض سوف نستخدم رموزا أخرى .

فالإنتاج الكمي للقطاع (م) سوف نشير إليه بالرمز ك م ، والإنتاج الصافي نشير إليه بالرمز ل م ، والتدفق الكمي من القطاع (م) إلى القطاع (و) بالرمز ل م و (م ، و = ١ ، ٠٠٠٠٠ م) . وسوف نشير إلى قوة العمل الكلية الكمية (مقاسه على سبيل المثال بساعة / رجل مرجحة ترجيحاً صحيحاً) بالرمز ك م ، وقوة العمل الكمية الموظفة في القطاع (م) بالرمز ل م ، والباقي غير الموظف في قطاعات منتجة بالرمز ل م . وبذلك يمكن كتابة جدول المدخلات — المخرجات الكمية في الشكل .

(٤ - ١)	ك م	ل م ١ ٢ ل م	ل م
	ك ١	ل ١ ١ ل ٢ ١ ل ١ م	ل ١
	ك ٢	ل ٢ ١ ل ٢ ٢ ل ٢ م	ل ٢

	ك م	ل م ١ ل م ٢ ل م م	ل م

وسطور الجدول خاضعة لتوازن التخصيص

$$ك م = ل م و + ل م$$

$$(٤ - ٢) \quad (م = ٠ ١ ٠ ٢ ٠ ٢ ٠ ٠ ٠ م)$$

ويمكن وصف الظروف التكنولوجية للإنتاج بالمعاملات الفنية ، ويمكن تسميتها أيضاً بمعاملات الإنتاج :

$$ل م و = \frac{ل م و}{ك و}$$

$$(م = ٠ ١ ٠ ٢ ٠ ٢ ٠ ٠ ٠ م = ١ ٠ ٠ ٠ م)$$

$$(٤ - ٣)$$

ويشير العامل ٠.١ إلى قوة العمل الموظفة في إنتاج وحدة من إنتاج القطاع
و ، وتشير المعاملات الباقية $ا$ و $و$ إلى كمية الإنتاج من القطاع $س$ اللازمة
لإنتاج وحدة واحدة من إنتاج القطاع و .

وفي البلاد الاشتراكية نجد أن قيم تلك المعاملات متاحة بصفة عامة في
شكل « مقاييس فنية technical norms » تستخدم في تخطيط وإدارة
الإنتاج .

وتشير تلك المقاييس إلى أحجام القوى العاملة والمواد الخام . . . إلخ ،
المسموح باستخدامها في وحدة من الإنتاج . وفي غياب مثل هذه المقاييس
الفنية في الصناعات فإنه يمكن الحصول على المعاملات الفنية تقديرياً من جداول
المدخلات — المخرجات الاحصائية ، طبقاً للمعادلة (٤ — ٣) . وهذه الطريقة
استخدمها بروفيسور ليونتيف .

وبإدخال المعاملات الفنية (٤ — ٣) ، فإن معادلات التخصيص
(٤ — ٢) تصبح :

$$\begin{aligned} \overline{ك} &= \overline{م} + \overline{و} + \overline{ل} \\ (س = ١٠٠٠ \dots \dots) \end{aligned}$$

وقد يكون من المناسب أن نفصل المعادلة الأولى الخاصة بالقوى العاملة عن
بقية المعادلات ، وبذلك يصبح لدينا :

$$\overline{ك} = \overline{م} + \overline{و} + \overline{ل} \dots \dots (٤ - ٤)$$

والمعادلة الباقية يمكن كتابتها في الشكل :

$$\begin{aligned} (١ - ا) \overline{ك} - \overline{م} + \overline{و} &= \overline{ل} \quad (٤ - ٥) \\ &\neq س \end{aligned}$$

وبذلك يمكن حل المعادلات (٤ — ٥) منفصلة عن المعادلة (٤ — ١) ،
ومصفوفة المعاملات لتلك المعادلات :

$$(٦-٤) \begin{pmatrix} ١ - ا_١ - ٦ - ا_٢ - \dots - ا_n \\ \dots \dots \dots \dots \dots \\ - ا_١ - ٦ - ا_٢ - \dots - ا_n \end{pmatrix}$$

تسمى « مصفوفة المعاملات الفنية technical matrix » ، وتصف الظروف التكنولوجية للإنتاج *

وفي النموذج (٤ - ٥) يوجد n من المعادلات و ٢ n من المتغيرات وهي أحجام الإنتاج الإجمالية $ك_١$ و \dots و $ك_n$ وأحجام الإنتاج الصافية $ل_١$ و \dots و $ل_n$.

وإذا كانت مصفوفة المعاملات الفنية غير معزولة non - Singular كما سوف نفترض ، فانه بذلك يوجد n من درجات الحرية . ولذلك نستطيع أن نحدد في الخطة الإقتصادية القومية قيم أحجام الإنتاج الصافية $ل_١$ و \dots و $ل_n$. ومن ثم فإن قيم أحجام الإنتاج الإجمالية $ك_١$ و \dots و $ك_n$ سوف يتحدد بالمعادلات (٤ - ٥) .

ويمكن أن نختار بدلا من ذلك في الخطة أحجام الإنتاج الإجمالية . ومن ثم فإن احجام الإنتاج الصافية سوف تتحدد من هذه المعادلات . أو أخيراً ، نستطيع أن نبدأ في الخطة بتحديد بعض أحجام الإنتاج الإجمالية وبعض أحجام الإنتاج الصافية على أن يكون العدد الكلى لها جميعاً هو n . ومن ثم فإن

(*) ينبغي ملاحظة أن مصفوفة المعاملات الفنية هذه تختلف عن المصفوفة التي استخدمها بروفيسور ليونتييف في الآتي : أنه في مصفوفه ليونتييف نجد أن المعاملات $ا_١$ $ا_٢$ $ا_٣$ في المحور تكون غير موجودة . وأن محوره يتكون فقط من وحدات . وهذا يرجع إلى أنه لا يأخذ في الاعتبار أن جزءا من الإنتاج يحتجز داخل القطاع كوسيلة للانتاج ، على سبيل المثال جزء من النائج الزراعى يستخدم كبذور أو لتغذية الحيوانات ، وجزء من الفحم يحتجز في مناجم الفحم ليستخدم كوقود . إلخ . وإذا كان عدد القطاعات في النموذج قليلا ، فإن حجم القطاعات يكون كبيرا ، وبالتالي فإن مثل هذا الحذف سيكون له نتائج خطيرة .

أحجام الإنتاج الصافية والإجمالية الأخرى والتي عددها n سوف تتحدد قيمتها بهذه المعادلات .

أما إذا كانت المصفوفة الفنية معزولة Singular ، فإن عدد درجات الحرية يزداد طبقاً لرتبة صفرية المصفوفة . وبذلك فإنه إذا كانت رتبة المصفوفة هي $m(m > n)$ ، فإن ترتيب الصفرية يكون $n - m$ وعدد درجات الحرية يكون $n + n - m$. ولذا يجب أن نختار في الخطوة ٢ $n - m$ متغيرات . ونحصل على المتغيرات m الباقية من المعادلات (٤ - ٥) .

فإذا ما حصلنا على قيم أحجام الإنتاج الإجمالية K_1, K_2, \dots, K_n إما من المعادلات (٤ - ٥) أو مباشرة من المخططة ، فالتنا نستطيع أن نعوض عنهما في معادلة (٤ - ٤) وهذه تعطينا جملة القوى العاملة الموظفة :

$$\begin{matrix} \text{مح} & \text{أ.و} & \text{كو} \\ & & \text{و} = 1 \end{matrix}$$

فإذا ما اعتبرنا جملة القوى العاملة K كقيمة محدد datum نستطيع أن نحسب L ، أي القوى العاملة الباقية خارج التوظيف المنتج :
والتي نبين العلاقة بين جدول الصفقات وجدول المدخلات - المخرجات الكمية (١) يجب أن نأخذ في الاعتبار صراحة الأسعار . فإذا ما عبرنا عن أجر وحدة العمل برمز E ، وإلى أسعار المنتجات للقطاعات المختلفة بالرموز $E_1, E_2, E_3, \dots, E_n$. بالإضافة إلى أن E تشير إلى إيراد القوى العاملة غير الموظفة في الإنتاج فإننا نحصل على

$$\begin{matrix} S_r = E_r K_r , & S_r = E_r L_r \\ S_r = E_r L_r. \end{matrix}$$

(٤ - ٧)

$$S_r = E_r L_r$$

وسوف نشير أيضاً إلى الفائض للوحدة من الإنتاج الإجمالي الكمي للقطاع بالرمز π أي

$$\text{فمر} = \pi \text{مر} \text{كمر} \quad (\text{مر} = 61 \dots \text{ن}) \quad (8-4)$$

وبادخال تلك العلاقات في جدول الصفقات (3-8) في القسم السابق نحصل على الشكل التالي لجدول الصفقات .

ع. محك.و + ع.ك.	ع.ك. ١، ع.ك. ٢، ...، ع.ك. ن	ع.ك.
ع.ك. ١	ع.ك. ١، ع.ك. ٢، ...، ع.ك. ن	ع.ك. ١
ع.ك. ٢	ع.ك. ١، ع.ك. ٢، ...، ع.ك. ن	ع.ك. ٢
...
...
ع.ك. ن	ع.ك. ١، ع.ك. ٢، ...، ع.ك. ن	ع.ك. ن
	ع.ك. ١، ع.ك. ٢، ...، ع.ك. ن	
	ع.ك. ١، ع.ك. ٢، ...، ع.ك. ن	

بجمع الأعمدة نحصل على المعادلات

$$\text{ع.ك.مر} + \text{محو ع.و كمر} + \pi \text{مر} \text{كمر} = \text{ع.مر} \text{كمر}$$

والتي تعتبر متطابقة مع المعادلة (3-7) في القسم السابق . وبادخال المعاملات الفنية (امرو) ، يمكن كتابه تلك المعادلات .

$$\text{امر.ع.} + \text{محو امر.ع.و} + \pi \text{مر} = \text{ع.مر}$$

بطريقة أفضل

$$(1-امر.مر) \text{ع.مر} - \text{محو} \neq \text{مر او مر.ع.و} - \text{امر.ع.} = \pi \text{مر} \dots (4-10)$$

وتكون مصفوفة المعاملات

$$(11-4) \dots \begin{pmatrix} 1 - \alpha_1 - \alpha_2, \dots, \alpha_1 - \alpha_2, \alpha_1 \\ \dots & \dots & \dots & \dots & \dots \\ \alpha_1 - \alpha_2, \dots, \alpha_1 - \alpha_2, \alpha_1 - \alpha_2 \end{pmatrix}$$

وبذلك يكون لدينا (n) من المعادلات ، ($2 + 1$) من المتغيرات . وهذه المتغيرات هي n من الأسعار ع. ، $\dots \dots \dots$ ع.

، معدل الأجر ع.

، n من معدلات الفوائض بالنسبة للوحدة π ، $\dots \dots$ ، n . فإذا ما كانت المصفوفة من الرتبة n يصبح لدينا $2 + 1$ من درجات الحرية . ومن هنا نستطيع :

إما أن نختار قيم ع. ومعدلات الفوائض للوحدة π ، $\dots \dots$ ، n . وعندئذ تتحدد قيم الأسعار التي عددها n .

وإما بدلا من ذلك نختار قيم الأسعار المذكورة وعددها (n) وكذلك معدل الأجر وعندئذ تتحدد قيم معدلات الفوائض بالنسبة للوحدة .

وإما أن نختار أى تركيب آخر من ($2 + 1$) من هذه المتغيرات وعندئذ تتحدد قيم (n) من المتغيرات الباقية .

وإذا كانت رتبة المصفوفة أقل من (n) فإن عدد درجات الحرية يزداد زيادة متناسبة . والنقطة المهمة التي يجب ملاحظتها هي أن تلك العلاقات بين أسعار المنتجات ، ومعدل الأجور ومعدلات الفوائض بالنسبة للوحدة تحدد بأكملها بالظروف التكنولوجية للإنتاج كما تمثلها مصفوفة المعاملات الفنية المبينة في المعادلات (٤ - ١٠) . والمصفوفة الجزئية $n \times n$ المحتوية على الـ (n) الأولى من الأعمدة هي مبدول (transpose) المصفوفة الفنية (٤ - ٦) .

والآن نستطيع أن نوضح العلاقة بين علاقات المدخلات — المخرجات الكمية وعلاقات المدخلات — المخرجات القيمة كما هي معبراً عنها في جدول الصفقات . ففي جدول الصفقات (٤ - ٩) نجد أن الصفوف خاضعة لتوازن التخصيص .

وهي تشير إلى قيمه المدخل من إنتاج القطاع $(م = ١, ٢, \dots, ٦)$ اللازم لإنتاج وحدة قيمه من ناتج القطاع (و). وسوف نطلق على تلك المعاملات اسم « معاملات المدخلات Input Coefficients »

وبالإضافة إلى ذلك يمكن إدخال معاملات المدخلات من النوع .

$$١. و = \frac{س.و}{س} \dots \dots (٤ - ١٧)$$

والتي تشير إلى قيمه القوى العاملة المباشرة اللازمه لإنتاج وحدة قيمه من إنتاج القطاع (و). وبمساعدة تلك المعاملات يمكن حساب قيمه القوى العاملة الكلية الموظفه في الإنتاج أى

$$س. - س. = محو أ. و س و \dots \dots (٤ - ١٨)$$

وتستمد معاملات المدخلات أهميتها من خصائصها البسيطة وخصوصاً في حالة تجميع قطاعين أو أكثر في قطاع واحد. وعلى سبيل المثال إذا جمعنا القطاع (و) والقطاع (د) وأشرنا إلى القطاع الجديد بالقطاع (ل).

عندئذ تكون قيمه الإنتاج الاجمالى للقطاع الجديد

$$س ل = س و + س د \dots \dots (٤ - ١٩)$$

وقيمه الجزء من إنتاج القطاع (م) المخصص كمدخل للقطاع الجديد يكون

$$س م ل = س م و + س م د \dots \dots (٤ - ٢٠)$$

ونتيجة لذلك يكون معامل المدخل الجديد

$$أ م ل = \frac{س م ل}{س ل} = \frac{س م و + س م د}{س و + س د}$$

وفى ضوء المعادله التعريفية Definition (٤ - ١٦) تصبح

$$أ م ل = \frac{أ م و س + أ م د س}{س و + س د} \dots \dots (٤ - ٢١)$$

أى أن معامل المدخلات الجديد يصبح المتوسط المرجح لمعاملات المدخلات المجمعة .

ومعاملات المدخلات يمكن أن تفسر تفسيراً بسيطاً على أساس نظريه القيمة لماركس . فإذا كانت أسعار المنتجات تعبر عن حجم العمل الاجتماعى الضرورى اللازم لإنتاج وحدة كميته من الإنتاج ، فإن معاملات المدخلات تشير إلى كميته العمل الاجتماعى المستخدمة فى قطاع ، واللازمة لإنتاج وحدة قيمية فى قطاع آخر (أى كمية تمثل وحدة عمل اجتماعية) . وهذه الكمية تحددها تماماً الظروف التكنولوجية للإنتاج . وتشير جداول الصفقات إلى تخصيص العمل الاجتماعى بين القطاعات المختلفة للإقتصاد القومى . وتبين تدفق العمل الاجتماعى بين مختلف القطاعات فى الإقتصاد . ويمكن القيام بعملية تجميع القطاعات بمجرد الجمع وتحول معاملات المدخلات المجمعة بالمتوسطات البسيطة .

وعلى أى حال ، فإن النظرية الماركسية تشير إلى أن الأسعار فى الإقتصاد الرأسمالى لا تعكس تماماً حجم العمل الاجتماعى الضرورى لإنتاج وحدة من الإنتاج . ويترتب على ذلك أن تنشأ انحرافات بين « أسعار الإنتاج » ، أى أسعار التوازن فى ظل الرأسمالية التنافسية ، وبين قيم المنتجات مقاسه بالعمل . تلك الانحرافات هى نتيجة الفروق المحدده تكنولوجياً بين نسب السلع الرأسمالية والعمل المباشر الموظف من ناحيه ، ومساواة معدلات الربح عن طريق المنافسة من ناحية أخرى .

هذا بالإضافة إلى الانحرافات التى تنشأ عن الاحتكار . ونتيجة لذلك ، تعطى جداول الصفقات فى الإقتصاد الرأسمالى صورة تقريبية لتخصيص العمل الاجتماعى .

فى حين أنه فى إقتصاد اشتراكى تعطى جداول الصفقات صورة عن تخصيص العمل الاجتماعى لدرجة أن الأسعار تعبر عن حجم العمل الاجتماعى اللازم للإنتاج . ولذلك ، فإنه فى إقتصاد اشتراكى ، نجد أن نظاماً مناسباً للأسعار ، يعكس كميات العمل الاجتماعى اللازم للإنتاج ، يعتبر أداة ضرورية لتخصيص القوى العاملة للمجتمع بين مختلف فروع الإقتصاد القومى .

٥ - الاستهلاك والاستثمار :

إن صافي الإنتاج لأي قطاع في الاقتصاد القومي يمكن أن يستهلك أو يصدر أو يتراكم لإستخدامه في المستقبل . والناتج المتراكم يمكن أن يعرض للإستهلاك في المستقبل أو يخصص لزيادة كمية وسائل الإنتاج ، أي يستثمر في عملية الإنتاج . وفي الحالة الأولى سوف نعتبره كشكل آخر للإستهلاك . والاستخدام الأخير الذي ذكرناه سوف نطلق عليه اسم « استثمار إنتاجي » . والجزء من الناتج الصافي المصدر يمكن إعتباره كمخصص للإستهلاك أو للاستثمار الإنتاجي بالنسبة التي تتضمنها السلع المستوردة في مقابلها من سلع استهلاكية أو وسائل للإنتاج . وبذلك فإن الإنتاج الصافي الكلي لقطاع معين يمكن أن يقسم إلى جزء يستهلك وجزء يستخدم للاستثمار الإنتاجي .

وإذا اعتبرنا الإنتاج الصافي الكلي L للقطاع (م) وأشرنا إلى الجزء المستهلك بـ $L^{(1)}$ والجزء المستثمر إنتاجياً بـ $L^{(2)}$ فإن :

$$L = L^{(1)} + L^{(2)} \quad (٥ - ١)$$

ونفرض أيضاً أن :

$$\frac{L^{(1)}}{K} = \alpha \quad ; \quad \frac{L^{(2)}}{K} = \beta \quad (٥ - ٢)$$

وبذلك تكون (د) النسبة من الإنتاج الإجمالي K للقطاع (م) المستهلكة ، α النسبة من الإنتاج الإجمالي K المستخدمة في الاستثمار الإنتاجي . وسوف نطلق عليهما « معدل الاستهلاك » و « معدل الاستثمار » على التوالي .

وواضح أن :

$$L = (\alpha + \beta) K \quad (٥ - ٣)$$

عندئذ يمكن كتابة معادلات التخصيص (٤-٥) في القسم السابق كمعادلات متجانسة في الشكل .

$$(١ - \alpha - \beta) L - \alpha K - \beta K = 0$$

$$(٥ - ٤)$$

$$(١ = \alpha, \dots, \beta)$$

وحتى لا تكون لهذه المعادلة حل صفري a non-trivial solution من الضروري أن تكون :

$$\bullet = \begin{pmatrix} \nu_1! & \dots & \dots & \nu_1! - \nu_1^\alpha - \nu_1^\beta - \nu_1! - 1 \\ \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots \\ \nu^\alpha - \nu^\beta - \nu\nu! - 1 & \dots & \dots & \nu\nu! - \nu_1\nu! - \end{pmatrix}$$

أى أن معدلات الاستهلاك ومعدلات الاستثمار للقطاعات المختلفة لا يمكن أن تحدد مستقلة عن بعضها البعض . وتتوقف العلاقات المتبادلة بينها على رتبة المصفوفة في (٥ — ٥) .

هذه يمكن تصورها بوضوح بمثال نموذج القطاعين . فإذا ما أخذنا في الاعتبار القطاعين ١ ، ٢ تصبح المعادلة المحددة determinantal equation (٥ - ٤)

$$\begin{aligned} \gamma^{\dagger} \gamma^{\dagger} &= (\gamma^{\alpha} - \gamma^{\beta} - \gamma^{\dagger} - 1) (\gamma^{\alpha} - \gamma^{\beta} - \gamma^{\dagger} - 1) \\ (7-0) \end{aligned}$$

او

$$(r - o) \frac{r^{\alpha} - r^{\beta} - r^{\gamma} - 1}{r^{\alpha} - r^{\beta} - r^{\gamma} - 1} = \frac{r^{\alpha} - r^{\beta} - r^{\gamma} - 1}{r^{\alpha} - r^{\beta} - r^{\gamma} - 1}$$

وهذا يعنى أن تلك الأجزاء من الإنتاج الاجمالى التى تذهب من كل قطاع إلى القطاع الآخر لإستخدامها فى الإنتاج أى ١ - r_1 - r_2 - r_3 - r_4 متناسبة مع المعاملات الفنية التى تربط القطاعين بعضهما ببعض . وواضح من (٥ - ٦) أنه إذا كانت معدلات الاستهلاك ثابتة ، فإن معدل الاستثمار لقطاع واحد يمكن أن يزداد فقط على حساب تخفيض معدل الاستثمار للقطاع الآخر . وتنشأ علاقة مماثلة لمعدلات الاستهلاك للقطاعين إذا ظلت معدلات الاستثمار ثابتة .

والآن نفترض أن قطاع (١) ينتج وسائل الإنتاج وقطاع (٢) ينتج السلع الاستهلاكية . ووسائل الإنتاج تطلب لإنتاج السلع الاستهلاكية . ولكنها لا تستهلك في حد ذاتها ، ونتيجة لذلك $\alpha_{11} < 0$ و $\alpha_{21} = 0$. و سلع الاستهلاك يمكن استخدامها فقط للاستهلاك ؛ وهي لا تطلب لإنتاج وسائل الإنتاج

ولا تكون قابلة للاستثمار في الإنتاج ، ويترتب على ذلك $\alpha = 0$ و $\beta = 0$ ،
وبذلك تتحول المعادلة (٥ - ٦) إلى :

$$0 = (1 - \alpha - \beta)(1 - \alpha - \beta)$$

وطالما أن السلع الاستهلاكية لا تستثمر فإن جملة إنتاجها الصافي يستهلك ،
أي $1 - \alpha - \beta = 0$ ، ويترتب على ذلك أن $1 - \alpha - \beta = 0$ تكون
تحكمية arbitrary كما يمكن تثبيت معدل الاستثمار β تحكيمياً .

وفي اقتصاد شيوعي نجد أن توزيع الإنتاج القومي يتم بطريقة منفصلة عن
مدخلات العمل ، ونابع من المبدأ « لكل حسب حاجته » . وفي ظل مثل
هذه الظروف فإن معدلات الاستهلاك يمكن أن توضع سياسياً ، على أن يؤخذ
في الاعتبار العلاقات المتبادلة والناشئة من المعادلات (٥ - ٥) . تلك العلاقات
يعبر عنها في بنود كمية تماماً ولا تتضمن علاقات قيمية ، وتتوقف كلية على
المعاملات الفنية .

وفي اقتصاد اشتراكي نجد أن توزيع الإنتاج القومي يقوم على أساس
مكافأة العمل الذي أنجزه . وفي ظل النظام الرأسمالي يتوقف أيضاً على ملكية
وسائل الإنتاج التي تسمح لطبقات معينة أن تستحوذ على الفائض المولد من
الإنتاج . وعلى ذلك ، نجد في اقتصاد اشتراكي أن معدلات الاستهلاك ترتبط
بمكافأة القوى العاملة في كل من التوظيف المنتج وغير المنتج . وفي النظام
الرأسمالي تتوقف معدلات الاستهلاك أيضاً على الطريقة التي يتصرف فيها أصحاب
الملكيات بالفائض الذي يحصلون عليه .

ولكي نحدد معدلات الاستهلاك ، من المستحسن أن نبداً من جدول
صفقات . فقد رأينا في قسم (٣) معادلة (٣ - ١٧) ، أن الإنتاج الصافي
للاقتصاد القومي يساوي قيمه المضافه الكليه في الإنتاج أي

$$\text{محرم} = \text{محرم س.م} + \text{محرم فم}$$

وبادخال معدلات الاستهلاك والاستثمار يمكن أن نكتبها في الشكل

$$\text{محرم د م س م} = \text{محرم س م} + \text{محرم ف م}$$

$$- \text{محرم م}^{\alpha} \text{ س م} \dots\dots (۵ - ۸)$$

والجانب الأيمن من المعادلة يمثل الجزء من القيمة الكليه للإنتاج الصافي للإقتصاد (الدخل القومي) المخصص للاستهلاك .

إذا اعتبرنا أن حصر هي الشريحة من الجزء من الدخل القومي المخصصة للإنفاق الاستهلاكي على إنتاج القطاع M ($M = 1, 6, \dots, n$).
وتعتبر تلك الشرائح «مدلولات سلوكية behavioural data»، وسوف نطلق عليهم اسم «معلومات الاستهلاك Consumption Parameters» عندئذ

در سر = حر (محو س و + محو ف و - محو α و س و)
 (۱ = ر) ۶ ۶ ۷ محو ح ر (= ۱) ... (۵-۹)

والرموز الواقعة أسفل علامات الجمع في الجانب الأيسر ميزت بـ (و) لتجنب الخلط مع الرموز (م) على الجانب الأيمن .

وبادخال معاملات المدخلات وكتابه

فرو = π و سو (و = ۱۶۰۰۰۰) (۵ - ۱۰)
نستطيع أن نكتب

$$\text{در } S = H(\text{محو } \alpha \text{ و } S + \text{محو } \pi \text{ و } S - \text{محو } \alpha \text{ و } S) \\ (11-5) \dots\dots\dots (1=6 \dots\dots\dots 6)$$

وباحلال هذه المعادلة في (٤ — ١٤) في القسم السابق والتي تشير إلى موازين التخصيص في صفوف جدول الصفقات نحصل على

$$[1 - \bar{a}_r - \bar{a}_r - \bar{a}_r - (\bar{a}_r^\alpha - \bar{a}_r^\pi + \bar{a}_r)] = 0$$

$$(12-5) \dots (26 \dots 61 = 5)$$

ولكى يكون لتلك المعادلات حل غير صفري يجب أن يكون المحدد

$$\cdot = \begin{vmatrix} 1 - \alpha_1 - \alpha_1' - \alpha_1'' & \alpha_1 - \alpha_1' + \alpha_1'' & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots \\ \alpha_2 - \alpha_2' + \alpha_2'' & 1 - \alpha_2 - \alpha_2' - \alpha_2'' & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots \\ \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots \\ \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots \\ \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots \\ \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots \\ \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots \\ \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots \\ \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots \\ \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots \end{vmatrix}$$

(١٣ - ٥)

وهذا الشرط ينشئ العلاقات التي يجب أن تظل بين معدلات الاستثمار $\alpha_1, \dots, \alpha_n$ عندما تتحدد معدلات الاستهلاك بواسطة معادلات الطلب (١ - ٥) .

والمقادير $\alpha_1, \alpha_2, \dots, \alpha_n$

(١٤ - ٥) (١ = ١ و ٢ ،)

التي تقع في المحدد (١٣ - ٥) تشير إلى الجزء من القيمة المضافة لكل وحدة من قيمة إنتاج القطاع ، والتي تخصص للاستهلاك . وبضرب تلك المقادير في حصر نحصل على ذلك الجزء منها الذي يذهب إلى الاستهلاك من إنتاج القطاع (م) .

وعلى سبيل المثال إذا أخذنا نموذج قطاعين ، فإنه يمكن كتابة المعادلة المحددة determinantal في الشكل

$$\begin{vmatrix} 1 - \alpha_1 - \alpha_1' - \alpha_1'' & \alpha_1 - \alpha_1' + \alpha_1'' \\ \alpha_2 - \alpha_2' + \alpha_2'' & 1 - \alpha_2 - \alpha_2' - \alpha_2'' \end{vmatrix} = \begin{vmatrix} \alpha_1 - \alpha_1' + \alpha_1'' & \alpha_2 - \alpha_2' + \alpha_2'' \\ \alpha_2 - \alpha_2' + \alpha_2'' & \alpha_1 - \alpha_1' + \alpha_1'' \end{vmatrix}$$

(١٥ - ٥)

وتشير هذه المعادلة إلى أن الجزء من قيمة الانتاج الاجمالى لكل قطاع

باعتبارها مؤشراً للظروف التكنولوجية للإنتاج . ونجد أن العلاقات بين معدلات الاستثمار تتوقف (بالإضافة إلى الظروف التكنولوجية للإنتاج) على المعلمات السلوكية behavioural Parameters التي تربط الاستهلاك من المنتجات المختلفة بالدخل القومي . ويتوقف على الفوائض بالنسبة للوحدة في القطاعات المختلفة . والأخيرة يمكن اعتبارها « معلمات اجتماعية Sociological Parameters » . وفي ظل اقتصاد رأسمالي فائنا نجد أن الفوائض تتساوى مع قيمة الإنتاج الذي يستحوذ عليه مالكو عناصر الإنتاج في كل قطاع — أما في اقتصاد اشتراكي فنجد أن الفوائض تقررها اعتبارات السياسة الاجتماعية ، والتي توفر الموارد اللازمة للاستثمار المنتج وللإستهلاك الجماعي للمجتمع .

٦ - الاستثمار والنمو الاقتصادي :

ويضاف الجزء من النواتج الصافية للقطاعات المختلفة والمستثمر في الإنتاج إلى وسائل الإنتاج المتاحة في الفترة التالية . وهذه تجعل من الممكن إحداث زيادة في الإنتاج في الفترة التالية في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي . فالإستثمار الذي يحدث في فترة واحدة يضيف إلى حجم وسائل الإنتاج العاملة في الفترة التالية . ونتيجة لذلك يمكن الحصول على إنتاج أكبر في الفترة التالية . وترتبط نواتج الفترات المتعاقبة (سنة على سبيل المثال) في سلسلة من خلال الاستثمارات التي تحدث في كل فترة . ومن ثم ، فإن الاستثمار المنتج يولد عملية نمو في الإنتاج . نفترض أن K_t هي اجمالي الإنتاج الكمي للقطاع (س) خلال فترة زمنية نشير إليها بالرمز (ت) على سبيل المثال سنة ١٩٥٥ ، ولنفترض أن K_{t-1} معدل الاستثمار في القطاع (س) كما هو محدد في (٥ - ٢) في القسم السابق . وبذلك تكون كمية الإنتاج للقطاع المستثمر هي K_t (ت) . ويزداد رصيد الإنتاج في القطاع (س) المتاح للاقتصاد كوسائل للإنتاج بهذا المقدار . هذه الزيادة محتجز جزء منها في القطاع وجزء آخر يخصص للقطاعات الأخرى . ونشير إلى هذه الزيادة المخصصة للقطاع (و) بالرمز ΔK_w (ت) ، (س و = ١ و ٢ ... و ن) ، ويشير الرمز (ت) إلى الفترة التي يحدث فيها التخصيص .

عندئذ نحصل على

$$^a \text{مركر (ت)} = \text{محو } \Delta \text{ لمر (ت) } \dots (٦-١)$$

غير أن الزيادة المخصصة لا تستخدم بالكامل بواسطة القطاعات المختلفة خلال فترة زمنية واحدة . على سبيل المثال ، إذا كانت الزيادة تتضمن آلات أو أى أدوات معمرة فإنها سوف تبقى لعدد من الوحدات الزمنية (سنوات) ولن يستخدم منها خلال فترة زمنية واحدة سوى جزء فقط . ونفترض أن

ت^{\wedge} مرو وهي الفترات الزمنية التي تمثل فترة بقاء الجزء من انتاج القطاع مر

والمخصص للقطاع و بصفته إضافة إلى وسائل الإنتاج . وتعتبر ت^{\wedge} مرو كمعلمة Parameter تحددها الظروف التكنولوجية للإنتاج ويمكن أن تسمى « فترة دوران turnover Period » لنوع معين من أدوات الإنتاج . وبذلك يكون

مقلوب فترة الدوران أى $\frac{1}{\text{ت}^{\wedge}}$ يمثل معدل اهلاك amortisation الأدوات الانتاجية ت^{\wedge} مرو

المستخدمة في فترة زمنية . ويمكن أيضاً تسميته « معدل الاحلال Rate of replacement » أو « معدل إهلاك » .

ولكى نتج وحدة كمية واحدة من منتج القطاع (و) خلال فترة زمنية ، يجب أن نستخدم الكمية مر من انتاج القطاع (مر) خلال الفترة ، وتكون مر المعامل الفنى « technical coefficient » . وبذلك إذا اردنا أن نزيد ناتج القطاع (و) في الفترة التالية بوحدة إضافية ، فإنه يجب أن يخصص للقطاع (و) الكمية مر^{\wedge} ت^{\wedge} مرو من إنتاج القطاع (مر) . وعندئذ سوف نستخدم من إنتاج القطاع (مر) ما يعادل بالضبط إنتاج مر في الفترة الزمنية التالية في القطاع (و) وهذه سوف تنتج وحدة واحدة من الانتاج .

والكميات $\text{مر} = \text{مر}^{\wedge} \text{ت}^{\wedge}$ مرو (مر ، و = ١ ، ... ، و) ... (٦-٢)

يمكن أن تسمى « معاملات الاستثمار » . وتشير معاملات الاستثمار

إلى إنتاج قطاع ، والذي يجب أن يستثمر في القطاع الآخر لزيادة إنتاج القطاع الآخر بوحدة واحدة خلال الفترة التالية .

وتعكس معاملات الاستثمار وكذلك مقلوبها الظروف التكنولوجية للإنتاج ، وعندما تتحدد المعاملات الفنية تكون معاملات استثمار متناسبة مع فترات دورانه الأنواع المختلفة من وسائل الإنتاج .

فإذا ما كتبنا κ_t (ت) لتشير إلى إجمالي الإنتاج الكمي للقطاع (و) في الفترة الزمنية موضع الاعتبار ، κ_{t+1} (ت + ١) لإجمالي الإنتاج الكمي لهذا القطاع في الفترة الزمنية التالية . فان الزيادة في إنتاج القطاع (و) والتي تساوى $\kappa_{t+1} - \kappa_t$ (ت) تستلزم أن يستثمر في القطاع الكميات التالية من إنتاج القطاع (م) .

$$\Delta \kappa_{t+1} = \kappa_{t+1} - \kappa_t \quad (ت)$$

$$(\kappa_{t+1} = \kappa_t + \Delta \kappa_{t+1}) \dots (\kappa_{t+3} = \kappa_{t+2} + \Delta \kappa_{t+3})$$

وعلى ضوء (١ - ٦) نحصل على :

$$\kappa_{t+n} - \kappa_t = \sum_{i=1}^n \Delta \kappa_{t+i} \quad (\kappa_{t+n} = \kappa_t + \sum_{i=1}^n \Delta \kappa_{t+i}) \quad (٦ - ٤)$$

وهذه المعادلات تعبر عن العلاقات بين تخصيص جزء من الإنتاج الصافي لكل قطاع والذي يذهب للاستثمار في القطاعات المختلفة في الاقتصاد وبين الزيادات المخصصة في إنتاج القطاعات المختلفة في الفترة الزمنية التالية .

وإذا كانت أحجام الإنتاج في القطاعات المختلفة والمستثمرة خلال الفترة الزمنية (ت) أي κ_t (ت) محددة ($\kappa_{t+n} = \kappa_t + \sum_{i=1}^n \Delta \kappa_{t+i}$) ، فانه يمكن حساب الزيادات في الإنتاج في الفترة الزمنية التالية من المعادلات (٦ - ٤) .

فاذا ما عبرنا عن مصفوفه معاملات الاستثمار بالرمز \hat{A} حيث

$$\begin{vmatrix} y_{11} & y_{21} & \dots & \dots & y_{n1} \\ y_{12} & y_{22} & \dots & \dots & y_{n2} \\ \dots & \dots & \dots & \dots & \dots \\ y_{1n} & y_{2n} & \dots & \dots & y_{nn} \end{vmatrix} = \hat{y} \quad \dots \dots (5-6)$$

عندئذ تكون الزيادات في إنتاج القطاعات المختلفة

$$K_w (1+t) - K_w = \frac{1}{\hat{y}_w} \left| \hat{y}_w \right| \alpha \left| \hat{y}_w \right| \quad (ت) \quad \dots (6-6)$$

حيث $\left| \hat{y}_w \right|$ هي المحدل المصفوفة \hat{y}_w وحيث $\left| \hat{y}_w \right|$ هي قيمة المحدد (المرافق)

co-factor للعنصر y_w

$$\dots \dots (6-7) \quad \frac{\left| \hat{y}_w \right|}{\left| \hat{y}_w \right|} = \hat{y}_w$$

وأن نعبر عن (6-6) بالصورة

$$K_w (1+t) - K_w = \hat{y}_w \alpha \left| \hat{y}_w \right| \quad (ت) \quad (و = 1, \dots, n) \quad (6-8)$$

وتشير المعاملات \hat{y}_w إلى الزيادة في الإنتاج المحقق في القطاع (و) من وحدة إضافية من إنتاج القطاع (و) مستثمرة في القطاع (و) . ويمكن أن يطلق عليها « نسب الإنتاج / الاستثمار بين القطاعات » . وتكون مصفوفة المعاملات \hat{y}_w مقلوب المصفوفة \hat{y}_w

وتتوقف زيادات الإنتاج في القطاعات المختلفة على معاملات الاستثمار وعلى

حجم المستثمر من إنتاج القطاعات المختلفة ، كما تتوقف معاملات الاستثمار بدورها على المعاملات الفنية وفترات الدوران . وبالنظر إلى (٦ - ٢) يمكن تقديم مصفوفة معاملات الاستثمار كالآتي

[illegible]

وبذلك فإن الاستثمارات المحققة في فترة زمنية واحدة تؤدي إلى زيادة الإنتاج في الفترة التالية . وإذا ظلت معدلات الاستثمار ثابتة ، عندئذ تكون الاستثمارات في الفترات الزمنية المتعاقبة هي :

$$\dots\dots\dots \phi(t+2) \stackrel{\leq}{r} r^{\alpha} \phi(t+1) \stackrel{\leq}{r} r^{\alpha}$$

($\phi 1 = r$)

ويعتبر الاستثمار في الفترة الزمنية الأولى (ت) « الدفعة » الأولية التي تبعث الحركة في عملية النمو الاقتصادي . وتدفع الاستثمارات في الفترات المتتالية العملية من مرحلة إلى أخرى .

ويمكن أن نستنتج منهج عملية النمو الاقتصادي من المعادلة (٦ - ٤) أو من المعادلات المساوية لها أيضاً (٦ - ٨). وهذه هي معادلات فروق خطيه ذات

معاملات ثابتة Constant Coefficient linear difference equations
والمعادلة المميزة لمجموعة المعادلات (٦ - ٤) هي :

$$\begin{vmatrix} (\lambda - 1)_{\nu_1} \zeta \dots (\lambda - 1)_{\nu} \zeta \zeta (\lambda - 1)_{\nu_1} \zeta + \nu^{\alpha} \\ \dots & \dots & \dots & \dots \\ \dots & \dots & \dots & \dots \\ (\lambda - 1)_{\nu\nu} \zeta + \nu^{\alpha} \zeta \dots \zeta (\lambda - 1)_{\nu\nu} \zeta \zeta (\lambda - 1)_{\nu} \zeta \\ (1 - \nu) \dots \end{vmatrix} = 0.$$

وحل معادلات الفروق . . difference eq التي تشير إلى إجمالي الإنتاج في الفترة الزمنية (ت_ف) يمكن أن تكتب في الشكل .

$$\sum_{i=0}^{\infty} (t_f) = \sum_{i=0}^{\infty} \lambda_i t_f^i \quad (11-6)$$

حيث λ_i هي جذور المعادلات المميزة Characteristic equations و $\sum_{i=0}^{\infty} \lambda_i t_f^i$ ثوابت محددة بالنواتج و (ت_ف) في الفترة الزمنية الأولية (ت_ف) و $\sum_{i=0}^{\infty} \lambda_i t_f^i$ حددت بواسطة مصفوفة المعاملات في المعادلة (٦-٤) ، أي بواسطة المصفوفة .

$$(12-6) \dots \dots \dots \begin{vmatrix} \alpha_1 + \lambda_1 & \lambda_1 & \dots & \dots & \lambda_1 & \lambda_1 \\ \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots \\ \lambda_1 & \lambda_1 & \dots & \dots & \lambda_1 + \alpha_1 & \lambda_1 \end{vmatrix}$$

وبذلك تعكس الثوابت $\sum_{i=0}^{\infty} \lambda_i t_f^i$ المركز الأول للاقتصاد القومي بينما تتوقف الثوابت $\sum_{i=0}^{\infty} \lambda_i t_f^i$ على الهيكل التكنولوجي للاقتصاد كما عبر عنه بواسطة المعاملات الفنية وفترات الدوران وكذلك على معدلات الاستثمار*

هذا التحليل يمكن أن يعمم إذا اعتبرنا معدلات الاستثمار متغيره بالنسبة للزمن أي إذا اعتبرنا الدوال $\alpha(t)$ بدلاً من الثوابت α ($\alpha = \sum_{i=0}^{\infty} \lambda_i t_f^i$) . وبطريقة مماثلة ، فأننا يمكن أن نأخذ في الاعتبار التغيرات في المعاملات الفنية وفترات الدوران . وبدلاً من معاملات الاستثمار الثابتة ، ينبغي أن نعتبر دوال

(*) يفترض في الجذور λ_i د أن تكون كلها فردية القيمة distinct . وفي حالة الجذور المتعددة فإن قيمة $\sum_{i=0}^{\infty} \lambda_i t_f^i$ المناظرة على الجانب الأيسر من المعادلة (٦-١١) لا تصبح بذلك رقماً ثابتاً ولكنها كثيرة الحدود Polynomial من درجة أقل واحداً من عدد الجذور والمعاملات كثيرة الحدود هذه تحدد بالهيكل التكنولوجي للاقتصاد معبراً عنه بالمصفوفة ومعدلات الاستثمار . في حين نظل المعاملات $\sum_{i=0}^{\infty} \lambda_i t_f^i$ محددة بالمركز الأول .

الزمن $y_{r,t}$ ، حيث $r = 1, \dots, n$. وعندئذ تصبح معادلات الفروق (٦ - ٤) .

$$y_{r,t} = y_{r,t} - [y_{r,t+1} - y_{r,t}] \quad \dots (٦ - ١٣)$$

وطالما أن المعاملات في هذه المعادلات ليست ثوابت ، فإن المعادلات تتطلب وسائل أكثر تعقيداً لمعالجتها .

وعلى أى حال ، فإن الزيادات في الإنتاج من فترة زمنية واحدة للفترة التالية يمكن حسابها بسهولة . وتكون متشابهة مع (٦ - ٨) .

$$y_{r,t} - [y_{r,t+1} - y_{r,t}] = y_{r,t} - [y_{r,t+1} - y_{r,t}] \quad \dots (٦ - ١٤)$$

وبذلك تصبح مصفوفة المعاملات $y_{r,t}$ مقلوب المصفوفة

$$y_{r,t} = \begin{vmatrix} y_{1,t} & y_{2,t} & \dots & y_{n,t} \\ \dots & \dots & \dots & \dots \\ \dots & \dots & \dots & \dots \\ y_{n,t} & y_{n,t} & \dots & y_{n,t} \end{vmatrix} \quad (٦ - ١٥)$$

والعلاقات بين الاستثمار وعملية نمو الإنتاج قدمت هنا في بنود كمية تماماً . ونجد أنها تتوقف فقط على الهيكل التكنولوجي للاقتصاد وعلى معدلات الاستثمار المختاره . وعلى أى حال فإن عملية النمو الاقتصادي يمكن أيضاً أن تقدم في بنود قيمية .

وفي مثل هذه الحالة يمكن أن نحل معاملات الاستثمار التكنولوجية $y_{r,t}$ لمجموعة من المعاملات .

$$\frac{\Delta \text{س م ر و}}{\text{س م ر و} (1 + \text{ت}) - \text{س م ر و} (ت)}$$

$$(س م ر و = 1, \dots, \text{ن}) (٦-١٦)$$

والتي تشير إلى قيمة الإنتاج في القطاع (س م ر) الذي يجب أن يستثمر في القطاع (و) لكي نحصل في الأخير على وحدة إضافية من قيمة الإنتاج. هذه المعاملات يمكن أن تسمى « معاملات الاستثمار — الانفاق investment-outlay Coe. » أو « معاملات الانفاق Outlay coe » (*).

وفي ضوء العلاقة (٤ — ٧) في قسم (٤) ترتبط معاملات الانفاق بمعاملات الاستثمار كما يلي :

$$\frac{\text{ع م ر}}{\text{ع م ر و}} = \text{س م ر و} \dots (٦-١٧)$$

وإذا ما أخذنا في الحسبان (٦ — ٢) يمكن أيضاً أن تكتب في الشكل

$$\text{س م ر و} = \text{أ م ر و} \cdot \frac{\text{ع م ر}}{\text{ع م ر و}} \cdot \text{ت م ر و} \dots (٦-١٨)$$

وباستخدام العلاقات (٤ — ٧) في القسم (٤) يمكن كتابه معادلات الفروق التي تعبر عن العلاقات بين الاستثمار في قطاعات الاقتصاد المختلفة والزيادات المحققة في الإنتاج في شكل قيمى

$$\alpha \text{س م ر و} (ت) = \text{م م ر و} [\text{س م ر و} (1 + \text{ت}) - \text{س م ر و} (ت)]$$

$$(٦-١٩)$$

وحلول تلك المعادلات يمكن تحصيلها بوسائل المعادلة المميزة لها

their characteristic equation وهي :

(*) يستخدم اصطلاح « معاملات رأس المال » عادة للإشارة إلى معاملات الانفاق. ذلك لأن التفسيرات التي وردت في النظرية الماركسية لإصطلاح « رأس المال Capital » لا تتناسب مع اقتصاد اشتراكي لأنه يخفى الاختلاف الأساسي بين دور رأس المال كقيمة وسائل الإنتاج المستخدمة لكي يستحوذ أصحابه على الفائض المنتج في الاقتصاد القومى ودور وسائل الإنتاج كأداة في عملية الإنتاج المادى. ولذلك فإننا نفضل استخدام اصطلاح « معاملات الانفاق » ونعني « بالإنفاق » الاستثمارات المادية مقومة بالنقود.

$$(20-6) \quad \left| \begin{array}{cccccccc} (l-1)_{\nu_1 \gamma} \dots (l-1)_{\nu_l \gamma} + \nu^\alpha & & & & & & & \\ \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots \\ \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots & \dots \\ (l-1)_{\nu \nu \gamma} + \nu^\alpha \dots (l-1)_{\nu \gamma} & & & & & & & \end{array} \right| = \bullet$$

وبذلك نجد أن عملية نمو قيمة الانتاج للقطاعات المختلفة في الاقتصاد تحدد بناء على ذلك عن طريق معاملات الانفاق y^s ومعدلات الاستثمار a s على افتراض أن قيم النواتج الأولية s_1 (ت.) ، ... ، s_n (ت.) محددة . وفي حالة جمع قطاعين أو عدة قطاعات في قطاع واحد فان معاملات الانفاق تسلك نفس سلوك معاملات المدخلات . أى أن معاملات الانفاق للقطاع الجديد نتيجة لعملية التجميع تصبح هي المتوسطات المرجحة لمعاملات الانفاق للقطاعات الممثلة .

وفي الواقع إذا ما رمزنا بالرمز (ل) للقطاع الناتج من عملية تجميع القطاعين (و ، د) فان معاملات الانفاق للقطاع الجديد تكون :

$$\frac{\Delta \text{سمرل}}{\text{س}_\text{ل} - (1 + \text{ت}) \text{س}_\text{ل} (\text{ت})} = \text{یَ سمرل}$$

طالبان اُن :

$$\Delta_{س\text{ مرل}} = \Delta_{س\text{ مرو}} + \Delta_{س\text{ مرد}}$$

$$س\text{ل}(ت) = س\text{و}(ت) + س\text{د}(ت) \quad (۶-۲۱)$$

$$س\text{ل}(ت+۱) = س\text{و}(ت+۱) + س\text{د}(ت+۱)$$

وإذا أخذنا في الاعتبار التعريف definition (٦ - ١٦) فاننا نحصل على

$$Y_{\text{مرل}} = \frac{Y_{\text{مر}} [S_w(t) - (1+t)S_w] + Y_{\text{مرد}} [S_d(t) - (1+t)S_d]}{[S_w(t) - (1+t)S_w] + [S_d(t) - (1+t)S_d]}$$

(୨୨ — ୧)

وترجع أهمية تقديم عملية نمو الإنتاج المترتبة على الاستثمار في شكله النقدي إلى الإمكانية التي تعطيها لتجميع القطاعات . ولكن يجب أن نشير إلى أن

معاملات الإنفاق لا تعكس فقط الهيكل التكنولوجي للاقتصاد . فكما هو واضح من (٦ - ١٧) ، تتوقف أيضاً على الأسعار النسبية للمنتجات . ونتيجة لكونها تأخذ المتوسطات في ظل عملية التجميع ، فإننا نجد أنها تعتمد أيضاً على الأسعار النسبية لمنتجات القطاعات المجمعة .

وعلى أي ، فإنه اعتماداً على النظرية الماركسية للقيمة ، فإننا يمكن ترجمة معاملات الإنفاق (في ظل ظروف مناسبة) كمؤشر إلى كمية العمل الاجتماعي المستخدم في القطاع الاقتصادي والتي يجب أن « تخزن » بغرض زيادة إنتاج قطاع آخر بحجم يمثل وحدة واحدة من العمل الاجتماعي . وفي ظل هذا التفسير ، الذي يتطلب أن تعكس الأسعار كميات العمل الاجتماعي اللازم لإنتاج وحدة من المنتجات المادية ، نجد أن معاملات الإنفاق هي أيضاً تمثل الهيكل التكنولوجي للاقتصاد .

والطريقة التي يتحرك بها نمو الإنتاج عن طريق الاستثمار تتوقف تماماً على الهيكل التكنولوجي للاقتصاد وتفسر أيضاً بأن معاملات الاستثمار هي ، طبقاً لـ (٦ - ٢) ، نواتج المعاملات الفنية وفترات الدوران ، أو أن معاملات الإنفاق ، طبقاً لـ (٦ - ٨) هي نواتج معاملات المدخلات وفترات الدوران (*) ، وبذلك نجد أن الظروف التكنولوجية المحددة لنمو الإنتاج مترتبة على استثمار يتركب كلية من عاملين : أحدهما المعاملات الفنية الدالة على علاقات المدخلات والمخرجات الجارية خلال وحدة زمنية ؛ والآخر هو فترات الدوران التي تشير ببساطة إلى فترة عمر وسائل الإنتاج المختلفة وبالتالي معدل استخدام وسائل الإنتاج في وحدة زمنية واحدة .

وبذلك نتخلص تماماً من أي أفكار غامضة عن إنتاجية ما يسمى « برأس المال » والذي كان ينظر إليه على اعتبار أنه من عناصر الإنتاج المنفصلة والمميزة عن بقية وسائل الإنتاج المادية الأخرى . وهذه الخاصية الميتافيزيقية ثبت عدم صحتها .

(*) وكون أن معاملات الاستثمار هي غير مستقلة عن المعاملات الفنية ولا يمكن تشتق منها بمضاعفة فترات الدوران . هذه الحقيقة قد أشار إليها اولاً David Hawkins في Some

« Conditions of macro — econmic stability » Econometrica 1948 P. 313 .

وعادة ما تؤخذ خطأ هذه المعاملات على أنها مستقلة كما فعل البروفسور ليونتييف في

« Studies in the structure of the American Economy » Oxford University Press New York 1953 P. 56.

ففي اقتصاد رأسمالي يتضمن « رأس المال » حقوق الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج التي تسمح لملاك وسائل الإنتاج بالاستحواذ على الفائض المنتج في الاقتصاد القومي . فرأس المال هو سلطة للاستحواذ على الفائض . هذه السلطة في النظام الرأسمالي ، تقاس بالقيمة النقدية لوسائل الإنتاج وقوة العمل المؤجرة التي يستطيع شخص أو مؤسسة تشغيلها . وفي اقتصاد اشتراكي لا توجد مثل حقوق الملكية هذه . ويوجد ببساطة وسائل إنتاج مادية وظروف تكنولوجية معينة معبراً عنها بمعاملات فنية وفترات دوران . ومن هذه الظروف التكنولوجية ترتب نتائج معينة تختص بكمية العمل الاجتماعي الذي يجب أن « يخزن » بفرصة تحقيق زيادة مخططة في الإنتاج . وبذلك لا يوجد حاجة في اقتصاد اشتراكي لأي مفهوم « لرأس المال » . مثل هذا المفهوم سوف يحجب الخاصية التكنولوجية لظروف عملية النمو الاقتصادي .

٧ - آثار الاستثمار على الدخل القومي والتوظيف :

والمعادلات (٦ - ١٩) في القسم السابق يمكن تحويلها إلى شكل مماثل لمعادلة (٦ - ٨) ، أي في شكل يعرض الزيادة في قيمة الإنتاج في قطاع في الاقتصاد القومي كعلاقة خطية في الاستثمار المحقق في القطاعات المختلفة . ولزيادة التعميم ، من المناسب اعتبار معدلات الاستثمار (α) كدالة variable in time في الزمن أي $\alpha(t)$ وعندئذ نحصل على :

$$S_t = (1 + t) S_0 = \sum_{i=0}^t \alpha_i S_0 \quad (1) \\ (1 = 0, \dots, t)$$

والمعاملات α_i هي عناصر في مصفوفة (α_{ij}) وهي مقلوب مصفوفة معاملات الإنفاق .

$$\begin{pmatrix} \alpha_{11} & \alpha_{12} & \dots & \alpha_{1n} \\ \alpha_{21} & \alpha_{22} & \dots & \alpha_{2n} \\ \dots & \dots & \dots & \dots \\ \alpha_{n1} & \alpha_{n2} & \dots & \alpha_{nn} \end{pmatrix} = \alpha \quad (2-2)$$

وهذا يعنى أن :

$$\left| \frac{\hat{Y}_{\text{مرو}}}{\hat{Y}} \right| = \hat{Y}_{\text{مرو}} ; (م, و = ١, \dots, ن) (٣ - ٢)$$

حيث $|\hat{Y}_i|$ هي المحدد ، \hat{Y}_i ، $|\hat{Y}_{\text{مرو}}|$ هو مرافق Co-factor العنصر $\hat{Y}_{\text{مرو}}$.

ويمكن أن نسمى المعاملات $\hat{Y}_{\text{مرو}}$ « نسب المخرجات — الانفاق

output-outlay ratios » بين القطاعات — وهى تشير إلى الزيادة فى إنتاج القطاع (و) مقاساً بالقيمة والمترتبة على زيادة المنفق على الاستثمار بوحدة واحدة من إنتاج القطاع (م).

وبتجميع المعادلة (١ - ٢) على مستوى كل قطاعات الاقتصاد القومى نحصل على

$$\text{محو} [س, (ت + ١) - س, (ت)]$$

$$= \text{محو} \text{محو} \hat{Y}_{\text{مرو}} \text{محو} (ت) س, (ت) .$$

أو إذا كتبنا

$$\beta = \text{محو} \text{محو} \hat{Y}_{\text{مرو}} (م = ١, \dots, ن) (٤ - ٢)$$

$$\text{محو} (س, (ت + ١) - س, (ت))$$

$$= \text{محو} \text{محو} \alpha (ت) س, (ت) (٥ - ٢)$$

والجانب الأيمن من المعادلة (٥ - ٢) هو الزيادة فى إجمالى الإنتاج القومى من فترة زمنية إلى فترة تالية . وتشير المعاملات β على الجانب الأيسر إلى أثر زيادة وحدة فى المنفق على الاستثمار لمنتجات القطاعات المختلفة فى الاقتصاد على إجمالى الإنتاج القومى — ويمكن أن يطلق عليها ببساطة « نسب المخرجات — الانفاق Output-outlay ratios » للإنتاج فى القطاعات المختلفة .

ويمكن إجراء تبسيط أكثر فى المعادلة (٥ - ٢) بالتعبير عن المنفق على الاستثمار فى القطاعات المختلفة على أنها شريحة من المنفق على الاستثمار الكلى فى

الاقتصاد القومى فاذا ما أشرنا إلى المعدل الكلى للاستثمار للاقتصاد القومى بالرمز α (ت) خلال الفترة الزمنية (ت) يكون الانفاق الكلى على الاستثمار خلال الفترة الزمنية α (ت) محرم s_r (ت) .

وأيضاً إذا أشرنا إلى نسبة الانفاق الكلى على الاستثمار الذى يتضمن منتج القطاع (م) فى الاقتصاد بالرمز μ (ت) نحصل على

$$\alpha \text{ (ت) } s_r = \mu \text{ (ت) } \alpha \text{ (ت) } \text{ محرم } s_r \text{ (ت) } \dots (6-7)$$

وسوف نسمى μ (ت) شرائح هيكل الاستثمار ونلاحظ أن

$$\text{محرم } \mu \text{ (ت) } = 1$$

وبالتعويض من العلاقة (6-7) فى المعادلة (5-7) وبالأخذ فى الاعتبار .

$$\text{محرم } s_r \text{ (ت) } = \text{محرم } s_w \text{ (ت) }$$

فإننا نصل إلى

$$\text{محرم } (s_w \text{ (ت) } + 1) - \text{محرم } s_w \text{ (ت) } = \alpha \text{ (ت) } \text{ محرم } s_w \text{ (ت) }$$

$$\text{محرم } \beta \text{ (ت) } \mu \text{ (ت) }$$

والتي يمكن كتابتها أيضاً فى الصورة :

$$\frac{\text{محرم } (s_w \text{ (ت) } + 1) - \text{محرم } s_w \text{ (ت) }}{\text{محرم } s_w \text{ (ت) }}$$

$$= \alpha \text{ (ت) } \text{ محرم } \beta \text{ (ت) } \mu \text{ (ت) } \quad (7-7)$$

والجانب الأيمن من (7-7) هو معدل زيادة الإنتاج القومى الإجمالى

وسوف نعبر عنه بالرمز $\hat{\tau}$ (ت) . ولكى نبسط الجانب الأيسر سوف نضع

$$\beta \text{ (ت) } = \text{محرم } \beta \text{ (ت) } \mu \text{ (ت) } \dots (7-8)$$

وطالما أن محرم μ (ت) = 1 ، β يمكن أن تفسر على أنها النسبة

المتوسطة « للمخرجات — الإنفاق » للاقتصاد القومي . وبذلك يمكن التعبير عن معادلة (٧ — ٧) في شكل مبسط .

$$\hat{ط}(ت) = \alpha (ت) \beta (ت) \dots (٧ - ٩)$$

وبذلك يكون معدل زيادة الإنتاج القومي الإجمالي هو حاصل ضرب المعدل الكلى للاستثمار فى النسبة المتوسطة « للمخرجات — الإنفاق » .

والآن نستطيع أن نحسب أثر برنامج محدد للاستثمار على إجمالى الدخل القومى بعد فترة زمنية معينة . فاذا ما أخذنا :

محوسو (ت .) لتعبر عن الانتاج القومى الاجمالى فى الفترة الزمنية الأولى (ت .) .

وأن برنامج الاستثمار يحدد عن طريق معدلات الاستثمار الكلية $\alpha (ت .)$ ، ، ، ، $\alpha (ت .)$.

وكذلك الشرائح $\mu (ت .)$ ، ، ، ، $\mu (ت .)$ تمثل الإنفاق الكلى على الاستثمار لمنتجات القطاعات المختلفة فى الاقتصاد ($\mu = ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠$) .

فإننا نحصل على النسبة المتوسطة « للمخرجات — الإنفاق $\beta (ت .)$ ، ، ، ، $\beta (ت .)$.

فإن الانتاج القومى الاجمالى فى فترة زمنية $ت .$ ($ت . < ت .$) يكون :

$$\text{محوسو}(ت .) = \prod_{ت = ١}^{ت .} [\alpha (ت) \beta (ت) + ١] \text{محوسو}(٠ .)$$

$$(٧ - ١٠)$$

وإذا ما افترضنا أن معدل الاستثمار الكلى $\alpha (ت .)$ وكذلك شرائح

التخصيص $\mu (ت)$ ثابتة خلال كل فترة زمنية ، ولتكن α ، μ فإنها

$$\text{محوسو}(ت .) = (\alpha + 1) \beta (ت .) - ت . \text{محوسو}(ت .) \dots \dots (٧ - ١١)$$

والدخل القومى هو قيمة الإنتاج الصافى الكلى للاقتصاد القومى . وقيمة

الإنتاج الصافي للقطاع (س) في فترة زمنية (ت) طبقاً لمعادلة التخصيص
(٤ - ١٢) أو (٤ - ١٤) هو

$$\text{س س س (ت)} = \text{س س س (ت)} - \text{م ح و أ م ر و س و (ت)} \dots \dots (٧ - ١٢)$$

حيث أ م ر و هي معاملات المدخلات

ويكون معدل الزيادة في الدخل القومي مساوياً لمعدل الزيادة في الإنتاج القومي الإجمالي فقط عندما يهمل التغير الذي يحدث في الأحلال . وبأخذنا في الاعتبار الأخير ، نحصل على النتيجة التالية

وباستخدام نفس الرموز يكون الدخل القومي في فترة زمنية (ت)

$$\text{م ح ر س س س (ت)} = \text{م ح ر س س س (ت)} - \text{م ح و أ م ر و س و (ت)}$$

حيث يمثل الحد الثاني (المزدوج) من الجانب الأيسر ذلك الجزء من إجمالي الإنتاج القومي الذي يستخدم لأحلال وسائل الإنتاج المستخدمة خلال فترة زمنية أي الإهلاك . ودعنا نشير إلى معدل الأحلال (معدل الإهلاك) خلال فترة زمنية (ت) بـ

$$\frac{\text{م ح و أ م ر و س و (ت)}}{\text{م ح ر س س س (ت)}} = (ت)_{\sigma}$$

عندئذ نستطيع أن نكتب

$$\text{م ح ر س س س (ت)} = \text{م ح ر س س س (ت)} [١ - (ت)_{\sigma}]$$

فاذا مارمزننا بالرمز ط (ت) لمعدل الزيادة في الدخل القومي ، ط^٨ (ت) معدل زيادة إجمالي الإنتاج القومي نحصل على

$$\frac{\text{م ح ر س س س (ت)} (١ + (ت)_{\sigma})}{\text{م ح ر س س س (ت)} [١ - (ت)_{\sigma}]} = ١ + ط (ت) = \frac{\text{م ح ر س س س (ت)} (١ + (ت)_{\sigma})}{\text{م ح ر س س س (ت)}}$$

حيث تمثل

$$١ + ط (ت) = [١ + ط (ت)] \frac{١ - (١ + (ت)_{\sigma})}{١ - (ت)_{\sigma}} \dots \dots (٧ - ١٣)$$

العلاقة بين معدل زيادة الدخل القومي ط(ت) ومعدل زيادة إجمالى الانتاج القومي ط^٨(ت) .

وفى العلاقة المحصلة نجد أن $١ + ط(ت)$ هى معامل نمو الدخل القومي ، $١ + ط^٨(ت)$ هى معامل نمو الانتاج القومي الاجمالى ، $١ - ر(ت)$ ، $١ - ه(ت + ١)$ تمثل شريحة الانتاج القومي الاجمالى فى الفترات الزمنية المعنية ت ، ت + ١ التى لا تستخدم للإحلال ، ويمكن أن تسمى نسبة الانتاج الصافى . وبناء على ذلك فإن ، العلاقة (٧ - ١٣) تبين أن معامل نمو الدخل القومي يتساوى مع معامل نمو الانتاج القومي الاجمالى مضروباً فى مقدار يمثل نسبة التغير فى الانتاج .

والدخل القومي فى فترة زمنية تـ فـ مرتبط بالدخل القومي فى الفترة الزمنية الأولى ت . ($تـ فـ < ت .$) بمعادله مشابهة لـ (٧ - ١٠) ، (٧ - ١١) وهى :

$$\text{محـ محـ سـ سـ}^{(تـ فـ)} = \text{محـ محـ سـ سـ}^{(ت)} \cdot [١ + ط(ت)] \cdot \text{محـ محـ سـ سـ}^{(ت)} \quad \text{ت فـ} \\ \text{ت = ت} \\ (٧ - ١٤) \dots\dots$$

وعندما تكون ط(ت) = ط = ثابت

$$\text{فان محـ محـ سـ سـ}^{(تـ فـ)} = (١ + ط) \cdot \text{محـ محـ سـ سـ}^{(ت)} - \text{محـ محـ سـ سـ}^{(ت)}$$

وفى ضوء (٧ - ٩) ، (٧ - ١٤) فإن (٧ - ١٤) يمكن أن تكتب أيضاً فى شكل أكثر وضوحاً .

$$\text{محـ محـ سـ سـ}^{(تـ فـ)} = \left\{ \frac{(١ + ت)^\alpha - ١}{(ت)^\alpha - ١} \right\} [١ + \alpha (ت) \beta (ت)] \cdot \text{محـ محـ سـ سـ}^{(ت)} \quad \text{ت فـ} \\ \text{ت = ت} \\ \text{محـ محـ سـ سـ}^{(ت)} \quad (٧ - ١٥) \dots\dots$$

والتوظيف الكلى المولد بواسطة الانتاج القومى الاجمالى يحسب كما يلى :

نشير كما فى قسم (٤) بالرمز α و الى معامل المدخل الذى يدل على قيمة العمل المباشر اللازم لانتاج وحدة من قيمة الانتاج فى القطاع (و) . وسوف نطلق عليها للتسهيل اسم « معاملات التوظيف » . والتوظيف الكلى (مقاساً بوحدات قيمية) المناظر لاجمالى الانتاج القومى فى فترة زمنية (ت) هو ، طبقاً لمعادلة التوازن (٤ - ١)

محفوظاً وسوس (ت)

ويترتب على ذلك أن الزيادة في التوظيف الكلى من فترة زمنية للفترة التالية هو :

محو ا.و [سو (ت+۱) - سو (ت)]

وبأخذنا في الاعتبار معادلة (٧ - ١) نجد :

$$\text{مح } \dot{A} \text{ و } [S_w(t) - S_w(1)] = \text{مح } \dot{A} \text{ و } \text{مح } \dot{Y} \text{ و } \text{مح } \dot{r}^\alpha(t)$$

أو في ضوء (٧ - ٦)

$$\begin{aligned} \text{مح } \dot{A}_w &= [s_w(t+1) - s_w(t)] = \text{مح } \dot{A}_w \text{ مح } \dot{A}_w^{\wedge} \text{ مح } \dot{A}_w^{\mu} (t) \\ \alpha (t) \text{ مح } \dot{A}_w s_w(t) &\dots (7-16) \end{aligned}$$

ويمكن تبسيط هذه المعادلة كما يلي : نكتب

$$(17-7) \dots (26 \dots 1 = 5) \quad \text{و} \quad \overset{\wedge}{\underset{\sim}{\gamma}} \cdot \bar{\alpha} = \underset{\sim}{\gamma}$$

حيث γ هو حجم التوظيف الإضافي في الاقتصاد القومي (مقاساً بوحدات قيمية) والنتائج عن زيادة الانفاق الاستثماري على إنتاج القطاع (س) بمقدار وحدة واحدة. ويمكن أن نطلق عليه اسم (معدل إنفاق — توظيف) لإنتاج القطاع (س). وعندئذ نحصل على :

$$(t)_{\mu}^{\gamma} (t)_{\alpha} = \frac{[s(t) - (1+t)s]}{s(t)}$$

أو بإدخال المعدل المتوسط للتوظيف — إنفاق في الاقتصاد القومي وهو :

$$\gamma (ت) = \text{محر } \gamma \text{ س } \mu \text{ س } (ت) \quad (١٨ - ٧)$$

فإن :

$$\alpha (ت) \gamma (ت) = \frac{\text{محر } \alpha \text{ س } (ت) - (١ + ت) \text{ س } \omega (ت)}{\text{محر } \text{ س } \omega (ت)} \quad (١٩ - ٧)$$

ويشير الجانب الأيمن من (١٩ - ٧) إلى الزيادة في التوظيف الكلى من فترة زمنية للفترة التالية في علاقتها بقيمة الانتاج القومي الاجمالى فى الفترة الزمنية الأولى . فإذا ما كتبنا :

$$\alpha (ت) = \frac{\text{محر } \alpha \text{ س } \omega (ت)}{\text{محر } \text{ س } \omega (ت)} \dots (٢٠ - ٧)$$

أى المعامل المتوسط للتوظيف فى الاقتصاد القومى . وباحلال هذه فى (١٩ - ٧) نحصل على معدل الزيادة فى التوظيف الكلى من فترة زمنية للفترة التالية ؛

$$\frac{\text{محر } \alpha \text{ س } \omega (ت) - (١ + ت) \text{ س } \omega (ت)}{\text{محر } \alpha \text{ س } \omega (ت)}$$

$$= \frac{\alpha (ت) \gamma (ت)}{\alpha (ت)}$$

أو إذا ما عبرنا عن الجانب الأيمن بالرمز $p (ت)$ فإن

$$p (ت) = \frac{\alpha (ت) \gamma (ت)}{\alpha (ت)} \dots (٢١ - ٧)$$

وبذلك نجد أن معدل الزيادة فى التوظيف الكلى هو حاصل ضرب معدل الاستثمار فى النسبة المتوسطة «للتوظيف — إنفاق» مقسومة على المعامل المتوسط للتوظيف فى الاقتصاد القومى .

ويرتبط التوظيف الكلى فى وحدة زمنية (ت) بالتوظيف الكلى فى الوحدة الزمنية الأولى ت. (ت. < ت.) بالمعادلة :

$$\left[\frac{(ت) \gamma (ت) \alpha}{(ت) \beta} + 1 \right] I_{ت=ت}^{ت} = (ت.)$$

$$\text{محو أ. و س. و ت. } (٢٢-٧)$$

وبمقارنة (٢١ - ٧) بـ (٩ - ٧) يمكن أن نقيم علاقة بين معدل الزيادة فى التوظيف ومعدل زيادة الانتاج القومى الاجمالى . ويمكن أن نشير بالرمز ح(ت) إلى نسبة هذين المعدلين .

$$\text{ح (ت) } = \frac{p (ت) }{\hat{ط} (ت) } (٢٣ - ٧)$$

ونحصل على

$$\text{ح (ت) } = \frac{1}{\alpha (ت) } \cdot \frac{\gamma (ت) }{\beta (ت) } (٢٤ - ٧)$$

أى أن هذا المعدل يتناسب مع نسبة معدل « التوظيف — إنفاق » إلى المعدل المتوسط « للنتاج — إنفاق » .

ويكون معدل نمو التوظيف الكلى أكثر من او مساوياً لـ أو أقل من الانتاج القومى الاجمالى حسب ما إذا كان

$$\frac{\gamma (ت) }{\alpha (ت) } < \beta (ت) (٢٥ - ٧)$$

وعلى أى حال ، تعتبر $\gamma (ت)$ ، $\beta (ت)$ متوسطات تتوقف على هيكل الإنفاق الاستثمارى الكلى . فاذا ما أخذنا فى الاعتبار (٨ - ٧) ، (١٨ - ٧) نحصل على :

$$ح(ت) = \frac{1}{\alpha \cdot (ت) \cdot \text{محر} \beta \text{مر} \text{مر} (ت)} \dots (٢٦ - ٢)$$

وطالما أن المعاملين β مر ، β مر محددان بالظروف التكنولوجية ، $\alpha \cdot (ت)$ محدّد بمعاملات التوظيف $\alpha \cdot و$ وبطريقة تركيب الانتاج القومى من نواتج القطاعات المختلفة ، فان $ح(ت)$ يمكن أن تتأثر فقط باختيار مناسب لهيكل شرائح الاستثمار β مر (ت) .

ولكى نحصل على أكبر معدل من الزيادة فى الدخل القومى (أو الانتاج القومى الاجمالى) فان الشرائح الهيكلية β مر (ت) يجب أن يتم اختيارها بما يؤدي إلى الحصول على نهاية عظمى للمعدل المتوسط الاجمالى للمخرجات — إنفاق $\beta(ت)$. ولتحقيق هذا يجب أن تتكون الانفاق الاستثمارى من منتجات القطاعات ذات المعدلات الأعلى للانفاق الكلى β مر .

ولكى تحصل على أكبر معدل زيادة ممكنة للتوظيف الكلى ، يجب أن يتم اختيار الشريحة الهيكلية β مر (ت) بما يؤدي إلى الحصول على نهاية عظمى لمعدل التوظيف — انفاق $\gamma(ت)$. وهذه تستلزم أن يتركب الانفاق الاستثمارى من منتجات القطاعات ذات المعدلات الاجمالية الأعلى للتوظيف — انفاق γ مر .

وتشير هذه الاعتبارات إلى معدل زيادة الانتاج القومى الإجمالى أو التوظيف الكلى فى فترة زمنية محدودة (ت) . وإذا كانت أهداف السياسة هى الحصول على أكبر زيادة ممكنة من التوظيف الكلى بعد فترة زمنية أطول ، فانه يجب أن يؤخذ فى الاعتبار عامل إضافى . ومن (٢١ — ٢) نرى أن معدل الزيادة فى التوظيف الكلى يكون متناسبا مع $\alpha(ت)$ ، أى معدل الاستثمار فى فترة زمنية . وعلى أى حال ، فان معدل الاستثمار ، يمكن أن يتوقف على الدخل القومى ، لأن الزيادة فى الدخل القومى تجعل من الممكن الحصول على معدل أكبر للاستثمار .

والنتيجة ، قد يكون من الممكن الحصول فى الأجل الطويل على زيادة أكبر

في التوظيف الكلي بتخصيص « إتفاق استثماري » ليس بطريقة تحدث أكبر معدل لنمو التوظيف الكلي في الحال ، ولكن بطريقة تحدث معدلاً أكبر لزيادة الدخل القومي .

ويلاحظ أن المعدل المنخفض لنمو التوظيف في الفترة المبكرة يمكن أن يعوض بمعدل أكبر من الزيادة في التوظيف في فترة لاحقة نتيجة لزيادة معدل الاستثمار . على سبيل المثال إذا كانت :

$$\alpha (t) = r(t)$$

حيث $\theta(t) = \text{محصو}$ (-) هي الدخل القومي في الفترة الزمنية (t) ، r هي معامل التناسب $(0 < r < 1)$ عندئذ :

$$p(t) = r \frac{\theta(t) \gamma(t)}{1 \cdot \theta(t)} (28-7)$$

وبأخذنا في الاعتبار العلاقة $(7-14)$ نجد أنه في أي فترة زمنية محددة ولتكن t : $(t < 0)$ أن معدل زيادة التوظيف الكلي يكون :

$$p(t) = r \frac{\left(\frac{\theta_d}{\theta}\right) \gamma}{1 \cdot \left(\frac{\theta_d}{\theta}\right)} \theta(t) \prod_{t=0}^t (1 + \tau(t))$$

$$(29-7)$$

حيث $\theta(t)$ هو الدخل القومي في الفترة الزمنية الأولى $(t < 0)$.
وبذلك يكون معدل زيادة التوظيف الكلي في أي فترة زمنية متناسباً مع زيادة الدخل القومي التي تحدث بين الفترة الزمنية الأولى والفترة الزمنية موضع الاعتبار .

وفي المعادلة $(29-7)$ تتوقف $\gamma(t)$ على قيم شرائح هيكل الاستثمار $\mu(t)$ $(\mu = 1, \dots, n)$ في الفترة الزمنية (t) حيث أن $\tau(t)$ تتوقف على قيم تخصيص شرائح هيكل الاستثمار $\mu(t)$ في كل الفترات الزمنية من (t) إلى $(t-1)$ وهذه يمكن ملاحظتها من المعادلات $(7-8)$ ، $(7-15)$ ، $(7-18)$ ، وأي تغيير في قيم شرائح

هيكل الاستثمار في كل فترة من (ت. ث.) إلى (ت. د.) تحدث بذلك تغيراً في معدل زيادة التوظيف الكلي في فترة زمنية (ت. د.) مساوياً لـ .

$$\prod_{t=0}^T \left[\frac{r}{(1 + r)^t} \right] = p_s (1 + r)^T$$

$$\prod_{t=0}^T \left[\frac{r}{(1 + r)^t} \right] = p_s (1 + r)^T$$

$$(30 - 7) [(1 + r)^T]$$

والتغير يكون موجبا أو صفراً أو سالبا طبقاً لاشارة المقدار الموجود في داخل الأقواس على الجانب الأيسر أى حسب ما إذا كان .

$$(31 - 7) \dots \frac{(1 + r)^T}{(1 + r)^T} < \frac{(1 + r)^T}{(1 + r)^T} > \frac{(1 + r)^T}{(1 + r)^T}$$

والجانب الأيمن من (31 - 7) يمكن كتابته بالصورة .

$$\frac{(1 + r)^T}{(1 + r)^T} = \frac{(1 + r)^T}{(1 + r)^T}$$

ومن ثم يصبح التعبير (31 - 7)

$$(32 - 7) \dots \frac{(1 + r)^T}{(1 + r)^T} < \frac{(1 + r)^T}{(1 + r)^T} > \frac{(1 + r)^T}{(1 + r)^T}$$

وإذا ما بدأنا بقيم شرائح هيكل الاستثمار والتي في كل فترة زمنية من (ت. ث.) إلى (ت. د.) تعظم المعدل المتوسط (للتوظيف - اتفاق) r_t . ثم نغير هذه الشرائح بحيث تعظم r_t . نجد أنه في كل فترة زمنية $r_t < r_{t+1}$ ، $r_t > r_{t+1}$.

(ماعدا الحالات التي تكون فيها $\gamma = \beta$ (ت) في كل فترة زمنية ، عندما تكون $S = 0$ ط ت $S = 0$ (ت) . عندئذ يزداد الحانب الأيمن في (٧-٣٢) تلقائياً تبعاً لقيمه (ت د) . وباختيار قيمه كبيره لـ (ت د) فإنه من الممكن جعل الحانب الأيمن في (٧ - ٣٢) أكبر من الجانِب الأيسر ، أى ، لتحقيق معدل أكبر من زياده التوظيف الكلى أكثر مما تكون الحالة إذا كانت شرائح تخصيص الاستثمار مختاره لكي تعظم التأثير الفورى للتوظيف الاجمالى في كل فترة زمنية .

والتوظيف الكلى فى الفترة الزمنية $(t_{\text{ف}} - (t_{\text{ف}} \leq t_{\text{د}} \leq t_{\text{و}}))$ هى طبقاً لـ (٧ - ٢٢)

$$\text{مح } \dot{\text{ا}} \text{ و } \text{سو} (\text{ت}_- \text{ف}_-) = \text{II} [\text{P} + \text{ا}] (\text{ت}_- \text{د}_-) \text{ مح } \dot{\text{ا}} \text{ و } \text{سو} (\text{ت}_- \text{ث}_-)$$

وبأخذ اللوغاريتمات نجد أن :

$$S \text{ لو محو ا.و سو } (ت.ف) = \frac{S \text{ (ت.د)}}{(ت.د) + 1} + \text{ثابت} \dots (٣٤-٧)$$

وكما رأينا يؤدي التغير في شرائح هيكل الاستثمار المخطط إلى تعظيم ط (ت) في كل فترة زمنية يؤدي إلى أن تكون PS (ت د) < . من فترة زمنية وما بعد ذلك من فترات . وبالبدا من هذه الفترة الزمنية يزداد الجانب الأيسر من (٧ - ٣٤) تلقائياً ، مع قيمة (ت و) . وباختيار قيمة كبيرة لـ (ت و) يصبح من الممكن جعل (٧ - ٣٤) موجبة ، أي جعل التوظيف الكلي أكبر من الحالة التي لا يكون فيها الدخل القومي في نهايته العظمى في كل فترة .

فاذا ما اعتبرنا أن (تر) هي القيمة من (تو) التي تبدأ المعادلة عندها في أن تصبح موجبة. فإنه في فترة تخطيط أبعد من تر — ت. نجد أن أكبر

توظيف اجمالي يمكن الحصول عليه عن طريق تكوين انفاق استثمارى للمنتجات فى القطاعات المختلفة فى الإقتصاد القومى بحيث نحصل على نهاية عظمى لـ ٧ (ت) فى كل فترة زمنية ، وذلك بأن نستخدم دائماً إنتاج القطاعات ذات أعلا معدل « توظيف—انفاق » . أما فى فترات التخطيط التى تكون أطول من تـ ر —تـ . فإن أكبر توظيف اجمالي يمكن الحصول عليه بأن تحصل على نهاية عظمى لـ ط (ت) فى كل فترة زمنية . وذلك بشكوين إنفاق الاستثمارى من إنتاج القطاعات ذات المعدل الأعلى للمخرجات — الانفاق .

ويمكن الحصول على ظروف أكثر تعقيداً لهيكل الانفاق الاستثمارى عندما يكون الهدف الرئيسى للسياسة ، أى تحقيق أكبر زيادة ممكنة فى الدخل القومى أو التوظيف الكلى خلال فترة زمنية خاضعا لظروف إضافية مفروضة ، على سبيل المثال معدل نمو للاستهلاك محدد مقدماً . مثل هذه للمشاكل يمكن أن تحل على أساس العلاقات المقامة فى هذه الدراسة باستخدام أساليب البرامج الخطية .

دار الكاتب العربي للطباعة والنشر
بالمطاهرة
فرع التوفيقية

دار الكاتب العربي للطباعة والنشر
بالقاهرة
فرع التوفيقية

التمن